المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أزمة الماليّة العموميّة سنة 2020 و2021:

أي قراءة للموجود وأي حلول لتحقيق المنشود

د. عبد الجليل البدوي
قسم الدراسات الاقتصادية بالمنتدى

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أزمة الماليّة العموميّة سنة 2020 و2021:

أي قراءة للموجود وأي حلول لتحقيق المنشود

بقلم د عبد الجليل بدوي

مقدمة

عاشت تونس سنة 2020 على وقع أزمة حادة للمالية العمومية في ظل انتشار سريع وخطير لجائحة فيروس كوفيد19. هذه الجائحة احتلت صدارة الأحداث منذ بداية السنة وأدت منذ ظهور هذا الفيروس بالبلاد وحتى أواخر شهر نوفمبر الى إصابة حوالي 94000 حالة مكتشفة وقادت الى وفاة أكثر من 3100 شخصا في نفس الفترة. علما أن الموجة الأولى كانت أقل ضررا في مستوى الحالات المكتشفة والوفيات المسجلة نظرا للإجراءات المشددة التي وقع اعتمادها (غلق الحدود البرية والجوية والبحرية، حجر صحي شامل وحظر تجوال...) ولانضباط المواطنين عموما في مستوى تطبيق الإجراءات التي تخص العزل الاجتماعي (مسافة الأمان وغسل اليدين وتعقيم الفضاءات العمومية ومنع كل التجمعات والتظاهرات...). أما المرحلة الثانية التي بدأت بعد فتح الحدود والتخفيف من الإجراءات الأخرى فقد قادت الى انتشار سريع للجائحة في ظل تقلص الانضباط وانتشار التسيب. ذلك أنه قبل بداية السنة المدرسية بأسبوع كان عدد الإصابات في حدود حوالي 5000 حالة وعدد الوفيات بسبب الفيروس لا يتجاوز 94 حالة.

أما الموجة الثانية التي من المتوقع أن تبلغ ذروة انتشارها في موفي ديسمبر 2020 فقد أدت الى حد الآن الى إصابة 12% من التونسيين والى تجاوز 19 ولاية من مجمل 24 سقف الإنذار المحدد ب100 حالة لكل 100ألف ساكن وبلوغ حوالي 94000 إصابة وارتفاع عدد الوفيات كما سبق ذكره. علما أن معدل انتشار العدوى مازال مرتفعا حيث بلغ في الأسبوعين الأخيرين لشهر نوفمبر 135 حالة لكل 100ألف ساكن. هذا الوضع تطلب الاستمرار مع تشديد الإجراءات الوقائية الاستثنائية للحد من انتشار الفيروس وتطبيق البروتوكولات الصحية وذلك في محاولة لحصر ذروة انتشار العدوى في موفى شهر ديسمبر وعدم تأخيرها الى موفى جانفي 2021 وفق ما يؤكده المسؤولون في وزارة الصحة الذين يتوقعون اندلاع موجة ثالثة خلال شهر فيفري أو مارس من السنة القادم 2021.

وفي مواجهة هذه الجائحة.تعمل السّلط في سباق ضد الزمن بإمكانيات ضعيفة على تحقيق معادلة صعبة المنال تتلخص في المحافظة على صحة المواطنين بالحد من نسق انتشار العدوى عبر اعتماد إجراءات وقائية مختلفة (منع التنقل بين الجهات، منع الجولان ليلا، غلق بعض الأنشطة ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال، فرض تطبيق الإجراءات التي تخص العزل الاجتماعي...) من جهة والحفاظ في نفس الوقت على الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي الذي من شأنه أن يدعم قدرة البلاد على مواجهة الجائحة والإعداد لفترة ما بعد الجائحة.

هذه المعادلة ستكون صعبة المنال نظرا لأن الجائحة حلت على البلاد في ظرف يتسم بوجود أزمات متعددة ومتنوعة وشاملة لم تعرف البلاد مثيلا لها منذ الاستقلال. علما أن الأزمة الحادة التي تمر بها المالية العمومية والتي تستقطب اهتماما كبيرا من الرأي العام منذ سبتمبر من السنة الجارية هي في الواقع مرآة تعكس أزمات هيكلية عميقة نتيجة اختيارات جوهرية عقيمة أسست لمنوال تنموي بصدد لفظ أنفاسه منذ بداية القرن الحالي.

لهذه الاعتبارات ولغيرها نحن إزاء مشاريع ميزانية عمومية، تعديلية بالنسبة لسنة 2020 ومستقبلية بالنسبة لسنة 2021، وهي محل نقاشات وصراعات داخل قبة البرلمان وبين مؤسسات الدولة (وزارة المالية والبنك المركزي) وداخل المجتمع المدني، لا نعرف كيف ستنتهي وعلى ماذا سيقع الاتفاق في الأخير من حيث محتوى الميزانية والتوازنات المالية وطريقة تمويل العجز بالنسبة لسنة 2020 و2021.

ولتفادي مناقشة مشاريع غير نهائية، سنركز في هذه المساهمة على الإشكاليات الكبرى التي تثيرها بصفة مباشرة هذه النقاشات والصراعات، لأن أزمة تمويل الميزانية العمومية منذ سنوات، والتي احتدت سنة 2020 في ظل جائحة الكورونا، ستطرح بنفس الحدة بالنسبة لسنة 2021 وما بعدها وهي تمثل في آخر المطاف كما أشرنا لذلك مرآة عاكسة لمشاكل هيكلية مزمنة تطرح إشكاليات كبرى عميقة، مثل الهشاشة الحادة التي أصبحت عليها كل القطاعات والمنظومات بدون استثناء، إلى جانب إشكالية استقلالية البنك المركزي التي لا يمكن عزلها عن إشكالات أوسع تخص الدولة ومؤسساتها وإشكالية

الموارد الذاتية للميزانية ا لعمومية وتنامي المديونية بالإضافة الى إشكالية التحولات المتوقعة بعد الكورونا ومستقبل التنمية في بلادنا الخ... علما أن جل هذه الإشكاليات سابقة للجائحة وهذه الأخيرة ساهمت فحسب في الكشف، بأكثر وضوح، عن حدة وخطورة الهشاشة الهيكلية التي عليها الاقتصاد التونسي خاصة مع تنامي الانعكاسات الاجتماعية (تنامي البطالة والهشاشة والفقر) وارتفاع نسق الإصابات بالكورونا، في ظل الهشاشة الحادة للمنظومة الصحية، وتفاقم الهشاشة الاقتصادية (غلق المؤسسات وتسريح جزئي أو نهائي للعمال وارتفاع تكلفة دعم المؤسسات المتضررة نتيجة الحجر الصحي...) والهشاشة المالية (الارتفاع المهول لنسبة عجز المالية العمومية لسنة 2020...) والهشاشة المؤسساتية (تنامي عجز الدولة ومؤسساتها أمام ارتفاع نسق الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وأمام غياب الاستقرار الحكومي واستمرار النزاعات الحزبية المخجلة العاكسة لانعدام النضج السياسي ولغياب المشاريع التنموية والطموح للنهوض بالبلاد والعباد.

لهذه الأسباب ولتجاوز القراءة التقليدية للميزانية العمومية سننطلق من ظاهرة انتشار الجائحة من جهة، وظاهرة العجز الكبير لميزانية 2020 و2021 من جهة أخرى، مع التركيز على بعض الإشكاليات الهامة والعميقة المرتبطة بالظواهر المشار إليها.

وفي هذا السياق، سنتعرض بالتحليل في نقطة أولى الى الظروف التي تخص المرحلة الأولى من انتشار الوباء والتي تميزت بهشاشة النسيج الاجتماعي وهشاشة المنظومة الصحية وهشاشة النسيج الاقتصادي.

وفي نقطة ثانية، سنتعرض بالتحليل الى إشكاليات تمويل عجز الميزانية خاصة فيما يخص مسألة استقلالية البنك المركزي في ظل ضعف الموارد العمومية الذاتية وارتفاع المديونية العمومية وتفكك النسيج المؤسساتي.

أما النقطة الأخيرة فسنحاول من خلالها الربط بين مقتضيات الحلول العاجلة لعجز الميزانية ومتطلبات الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات القادمة المرتقبة في مرحلة ما بعد كورونا في إطار البحث عن بديل تنموي يمكن من فتح أفاق واعدة وقادرة على رفع التحديات الكبرى التي يواجهها الاقتصاد التونسي.

المحور الأول:

الانتشار السريع للكورونا في ظل هشاشة شاملة وحادة لكل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية:

في هذا الباب سنتعرض بعجالة الى التذكير بالأوضاع الهشة على كل المستويات والتي تحتم عدم الاقتصار على معالجة ظرفية تخص المالية العمومية بل تفرض ضرورة تنظيم سريع لحوار وطني حول منوال التنمية قصد تعديل عديد الاختيارات لتجاوز الهشاشة الشاملة السائدة والرفع من أداء الاقتصاد ومن مناعته وقدرته على مواجهة الطوارئ المتكررة بكل أنواعها.

1. هشاشة النسيج الاجتماعي:

يتسم النسيج الاجتماعي بهشاشة عالية مثلت وضعا ملائما لانتشار الجائحة وسببا رئيسيا في ارتفاع كلفة مقاومة الجائحة في ظل أزمة حادة للمالية العمومية. هذه الهشاشة تبرز من خلال أهمية البطالة وهشاشة نسبة كبيرة للمشتغلين العاملين في القطاع غير المنظم أو العاملين بدون عقد عمل أو بعقد محدد المدة كما تبرز من خلال ارتفاع عدد العائلات المعوزة والعائلات الحاملة لبطاقات علاج بالتعريفة المنخفضة والمتقاعدين المتحصّلين على منحة تقاعد دون منحة العائلة المعوزة أو دون الأجر الأدنى والسكان القاطنين في مساكن فاقدة لظروف دنيا تمكن من تطبيق الإجراءات التي تخص العزل الاجتماعي لمقاومة الجائحة الخ...

أ. أهمية البطالة

يتميز الاقتصاد التونسي منذ عقود بنسبة بطالة مرتفعة حيث بلغت هذه النسبة 13% سنة 2010 وبقيت تتراوح بين 15 % و 16 % في الفترة 2015 – 2019 وتجاوزت نسبة 16% منذ الثلاثي الأول من سنة 2020 (جدول 1) لتبلغ 18 % أثناء الموجة الأولى للجائحة أي الثلاثي الثاني وتسجل تراجعا طفيفا بعد التخلي عن الحجر الشامل وفتح الحدود منذ أواخر جوان 2020 أي في الثلاثي الثالث للسنة الحالية.

جدول عدد1: تطور التشغيل والبطالة في 2019 و2020

	2020			2019
	الثلاثي الثالث	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	الثلاثي الرابع
السكان النشطين	4188.2	4151.0	4200	4190.3
السكان المشتغلين	3511.7	3404.5	3565.5	3566.4
عدد المعطلين	676.6	746.4	634.8	623.9
نسبة البطالة	% 16.2	% 18	% 15.1	% 14.9

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتمثل البطالة أقصى أوضاع الإقصاء والتهميش إضافة الى الإحباط خاصة لدى حاملي الشهائد العليا الذين يبلغ عددهم 281000 في الثلاثي الثالث ونسبة بطالتهم 30.1% مقابل معدل عام للبطالة ب16.2% في نفس الفترة. علما أن أعلى نسب البطالة تسجل لدى الشباب (من 15 الى 24 سنة) بنسبة 35.7 % ولدى الإناث بنسبة 22.8% (مقابل 13.5 % لدى الذكور) خاصة صاحبات الشهائد العليا بنسبة 42 % في الثلاثي الثاني.

كما تختلف نسبة البطالة (ذكور وإناث) من ولاية الى أخرى مع اختلاف النسبة بين الذكور والإناث علما أن نسبة البطالة لدى حاملات الشهائد العليا وصلت مستوى 53.2% بقفصه وفاقت 40 % بعشرة ولايات داخلية (قفصة، سليانة، مدنين، القصرين، قابس، جندوبة، سيدي بوزيد، القيروان، توزر وباجة).

ب. تطور التشغيل الهش

منذ انطلاق مرحلة الانتقال الليبرالي مع تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 تغيرت ال أولويات والسياسات ووظائف أهم مكونات المسألة الاجتماعية. ذلك أنه بعد أن أصبح التصدير يمثل الأولوية الأولى في ترتيب الأهداف على حساب السوق الداخلية أصبحت سياسات مقاومة التضخم تحضى بأهمية عالية قصد تحقيق أكثر تنافسية للصادرات كما تغيرت وظائف التشغيل والأجور التي أصبحت تمثل متغيرات تعديلية (variables d'ajustement) بعد أن كانت تمثل إحدى المكونات الأساسية

للطلب الداخلي قبل 1986. ولهذه الأسباب أصبح تحقيق مرونة التشغيل والأجور "ضروري"حتى يتسنى استعمال التشغيل والأجور كمتغيرات تعديلية أي كعناصر يمكن التقليص منها بدون موانع قانونية عندما يقع تراجع النشاط الاقتصادي. ومن هذا المنطلق وقع إدخال تعديلات على مجلة الشغل في 1994 و1996 نتج عنها مرونة أكثر أدت الى تكاثر عدد المشتغلين بدون عقود أو بعقود محددة المدة (جدول2). وهذه الأصناف تمثل ما يقارب 60 % من المشتغلين مقابل حوالي 40 % فقط تشتغل بعقود عمل بدون تحديد المدة مع اختلاف في توزيعها بين المناطق البلدية والمناطق غير البلدية. حيث أن هشاشة العمل تسجل مستوى أعلى بالمناطق غير البلدية، ذلك أن نسبة المشتغلين بدون عقود عمل أو بعقود محددة المدة تفوق 75 % بالمناطق غير البلدية.

جدول عدد2 : توزيع المشتغلين حسب نوع عقد الشغل ومكان العمل

	بالآلاف			النسبة		
	منطقة حضرية	منطقة غير حضرية	المجموع	منطقة حضرية	منطقة غير حضرية	المجموع
عقد عمل بدون تحديد المدة	1089.6	215.1	1304.7	46.7	24.1	40.5
عقد عمل لمدة محدودة	384.9	139.7	524.6	16.5	15.7	16.3
بدون عقد عمل	856.3	537	1393.8	36.7	60.2	43.2
غير مصرح به	55.7	17.2	72.9	-	-	-
المجموع	**2386.5**	**909.5**	**3296.0**	**100**	**100**	**100**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وهذا الوضع ناتج بالأساس عن أهمية التشغيل بالقطاع غير المنظم. وتشير آخر المعطيات عن التشغيل، في الثلاثي الثالث لسنة 2020، أن عدد المشتغلين وصل الى 3511600 مشتغل منهم 1881700 يشتغلون بالقطاع المنظم و1630000 يشتغلون بالقطاع غير المنظم وهو ما يمثل 46.4 % من مجموع المشتغلين[1]. و يشمل التشغيل غير

[1] حسب المكتب الدولي للعمل هذه النسبة تصل الى 58.8 % على أساس عدد يفوق مليونين مشتغل لسنة 2016. والاختلاف بين الأرقام ناتج عن اختلاف في طرق الحساب

المنظم أساسا الرجال بنسبة 81.5 % مقابل 18.5 % للنساء. وعلى المستوى القطاعي يحتل كل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري المراتب الأولى في التشغيل غير المنظم بأكثر من 85 % من المشتغلين يليهما قطاع البناء والأشغال العامة بنسبة 72.5 % وقطاع التجارة بنسبة 66.2 %. علما أن التشغيل غير المنظم يتميز بهشاشة عالية نظرا لغياب استقرار العمل وسوء ظروف العمل وانعدام التغطية الاجتماعية وتدني مستوى الأجور الخ...

إجمالا تمثل فئة العاطلين عن العمل وأصحاب الشغل الهش أهم الفئات التي تعاني من ضعف القدرة على مواجهة جائحة كورونا وهي غالبا ما يصعب تشخيصها وحصرها إحصائيا لتمكينها من الاستفادة من الإجراءات الاستثنائية المعتمدة لمساندة ضعاف الحال ومساعدتها على مواجهة الوباء.

علما أن الفئات التي تشتغل في ظروف هشة، نظرا لضعف قدراتها على مواجهة وباء كورونا ولتعرضها أكثر من غيرها الى خطر البطالة أو التراجع الهام لدخلها، تبقى من الفئات الأكثر عرضة للتهديد بالسقوط تحت خط الفقر. وفي غياب المعرفة الجيدة للتشغيل الهش يصعب العناية الشاملة بمثل هذه الفئات قصد مساندتها وتلافي إمكانية سقوطها تحت عتبة الفقر.

وفي غياب إحصائيات دقيقة صرح وزير الشؤون الاجتماعية (جريدة المغرب الصادرة في 13 فيفري 2019) أن هناك ثلاثة ملايين شخص في تونس يتلقون العلاج المجاني أو بالتعريفة المنخفضة. نفس الوزير أعلن عن وجود 540 ألف عائلة فقيرة من جملة 900 ألف عائلة استهدفها المسح الأخير الهادف الى "اعتماد سجل رقمي ومحين للفقراء يمكن من تفادي التوظيف السياسي للمساعدات الاجتماعية والقضاء على الفساد وإرساء برنامج أمان اجتماعي يرمي الى تصويب التدخلات الاجتماعية لهذه الفئات المتكونة من 3 ملايين شخص والحد من توريث الفقر وعدم الاقتصار على إسناد مساعدات اجتماعية للفقراء والعمل على ضمان حقوقهم في التمتع بمختلف الخدمات الأساسية والتغطية الاجتماعية".

وفيما يلي وقصد حصر حجم الهشاشة سنتعرض للمفهوم الإداري للهشاشة وذلك لأن كل وضع يتسم بالهشاشة يبقى مرشحا للسقوط تحت خط أو عتبة الفقر.

ج. عتبة الفقروحجم الفقراء

يحدد المعهد الوطني للإحصاء خطين ونوعين من الفقر: خط منخفض يمثل خط البقاء لأنه يمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن تحته للأسرة تلبية احتياجاتها الغذائية. وهذا الخط المنخفض أي الحد الأدنى من الموارد يساوي 1032 دينار في السنة لكل فرد أي 2.8 دينار للشخص الواحد في اليوم. هذا الخط يحدد حجم الفقر المدقع الذي بلغ معدل 2.9% سنة 2015 أي ما يقارب 321000 شخص. علما أن هذه النسبة تتراوح جهويا بين 8.4 % في الوسط الغربي و0.3 % في تونس الكبرى. أما الخط الثاني فهو الخط المرتفع الذي يمكن من تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية دون التضحية بجزء منها لتغطية الحاجيات الأساسية غير الغذائية. وقد تم تحديد هذا الخط سنة 2015 عند مستوى 1706 دينار للفرد سنويا أي ما يقارب 4.7 دينار للفرد في اليوم. وعلى هذا الأساس حددت النسبة الوطنية لمعدل الفقر سنة 2015 بـ15.2 %ومثلت حوالي 1694000 شخص يعيشون في حالة فقر. علما أنه وعلى المستوى الجهوي تتراوح نسبة الفقر بين 30.8 % في الوسط الغربي و28.4 % في الشمال الغربي مقابل 5.3 % في تونس الكبرى و 11.5 % في الوسط الشرقي.

والجدير بالملاحظة أن مستوى عتبة الفقر يختلف من بلد الى آخر ومن فترة تاريخية الى أخرى. وهذا يعتبر شيء طبيعي حيث أن المجتمعات تتطور وأنماط الاستهلاك تتغير والحاجيات تختلف حسب اختلاف مستويات التنمية الخ... إلى جانب هذه التطورات نلاحظ كذلك اختلافا في مستوى عتبة الفقر وطرق احتسابها بين المؤسسات الإحصائية والباحثين في نفس الفترة الزمنية. على سبيل المثال يعتبر البنك العالمي المواكب لمسائل التنمية عموما أن عتبة الفقر بالنسبة للشرائح السفلى في البلدان متوسطة الدخل (les pays à revenus intermédiaires) تحدد في مستوى 3.2 دولار في اليوم لكل فرد أي ما يقابل 9 دنانير في اليوم للفرد (باعتبار سعر صرف الدولار يساوي

2.8 دولار). أما بالنسبة للشرائح العليا في نفس البلدان فإنها تبلغ 5.5 دولار للفرد ولليوم أي ما يقابل حوالي 15.5 دينار في اليوم لكل فرد. ونفس البنك العالمي يعتبر أن عتبة الفقر المدقع (pauvreté extrême) تحدد في مستوى 1.9 دولار كحد أدنى للنفقات لتسديد الحاجيات الدنيا في اليوم لكل فرد أي ما يقابل حوالي 5.4 دنانير في اليوم. وعلى هذا الأساس بالنسبة للبنك العالمي يوجد في تونس حوالي 1.7 ملايين تونسي فقراء يعيشون بأقل من 9 دنانير في اليوم منهم حوالي نصف مليون ضحايا الفقر المدقع. بالتالي يعتبر البنك العالمي أن نسبة الفقر تتراوح بين 16% و18% في تونس سنة 2015 ويصنف تونس من أكثر البلدان فقرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). وبالاعتماد على نفس المقاييس يعتبر البنك العالمي أن هناك 1.9 مليار في العالم يعيشون بأقل من 3.2 دولار في اليوم لكل فرد أي ما يمثل 26.6%من مجموع سكان العالم فقراء مقابل 46 % يعيشون بأقل من 5.5 دولار في اليوم لكل فرد. كما أن نفس البنك يعتبر أن نسبة الفقر التي يمكن أن تعتبر عادية يجب أن لا تتجاوز 3% على أقصى تقدير.

بقطع النظر عن الجانب الذي يخص الجدل حول طرق احتساب الفقر، يمكن الإشارة الى المنحى التراجعي لنسبة الفقر بتونس مهما كانت طريقة الاحتساب المعتمدة (أنظر الجدول3 و4)

الجدول عدد3: تطور نسبة الفقر حسب نوع الاقامة

%	2000	2005	2010	2015	*2020
نسبة الفقر على المستوى الوطني	25.4	23.1	20.5	15.2	(1) 19.2 (2) 21
نسبة الفقر بالمناطق البلدية	16.6	14.8	12.6	10.1	
نسبة الفقر بالمناطق غير البلدية	40.4	38.8	36	26	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (INS)

* تقديرات تخص سنة استثنائية نتيجة جائحة كورونا:

(1) برنامج الأمم المتحدة للتنمية

(2) البنك العالمي

هذا المنحى التراجعي يدل على أن النمو المسجل في الفترة 2000 – 2015 ساهم نسبيا في تراجع نسبة الفقر المدقع (جدول4) وغير المدقع (جدول3) على السواء.

الجدول عدد 4: تطور نسبة الفقر المدقع (pauvreté extrême)

%	2000	2005	2010	2015
نسبة الفقر المدقع على المستوى الوطني	7.7	7.4	6	2.9
نسبة الفقر المدقع بالمناطق البلدية	3.4	3	2.1	1.2
نسبة الفقر المدقع بالمناطق غير البلدية	15.2	15.5	13.6	6.6

إلا أن هذا التراجع يبقى يتسم بهشاشة مرتفعة نظرا لأن النمو المسجل في تونس لم يقد الى تدعيم التنمية الشاملة والمستدامة من جهة ونظرا الى أن النمو أصبح يشهد تراجعا لنسقه، خاصة في العشرية الأخيرة نتيجة فتور منوال التنمية ونفاذ مفعول سياسات الإغراق المتنوعة التي وقع اعتمادها في السنوات التسعين بالخصوص، من جهة أخرى. لهذه الأسباب الهيكلية يبقى وضع الفقر في تونس يتميز بهشاشة مرتفعة تبرز من خلال عديد المؤشرات:

- ضعف نسق تراجع نسبة الفقر على المستوى الوطني بالنسبة للفقر المدقع وغير المدقع، علما أن هذا التراجع واكبه تراجع في حجم الطبقة الوسطى وبالتالي كان بالأساس على حساب هذه الطبقة، التي شهدت تهرئة متصاعدة، وليس على حساب الطبقات الثرية.
- المنحى التراجعي لنسبة الفقر يمكن أن ينقلب الى منحى تصاعدي كما وقع تسجيل ذلك بين 2000 و2005 في المناطق غير البلدية. خاصة أن نسبة الأمية بقيت مرتفعة نسبيا وتبلغ 19% بين السكان البالغين من العمر 10 سنوات فأكثر وهذه النسبة تصل الى 30% في منطقة الشمال الغربي.
- مساهمة النمو في تراجع نسبة الفقر إلى جانب ضعفها النسبي لم تكن موزعة بصفة شاملة وعادلة بين كل جهات التراب التونسي حيث وقع تسجيل ارتفاع الفوارق

بين الجهات على حساب خاصة الوسط الغربي والشمال الغربي اللذين بقيا من أكثر الجهات فقرا.

- إلى جانب الفوارق بين الجهات نسجل فوارق بين الفئات المهنية حيث أن الأسر التي على رأسها عاطل عن العمل تبقى من أكثر الأسر فقرا. من ذلك أن هذه الأسر التي لا تمثل إلا حوالي 2 % من مجموع السكان نجدها تمثل قرابة 9 % من الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع. وهذا الوضع مرشح الى التفاقم نظرا الى ارتفاع نسبة البطالة التي ستتجاوز نسبة 16.2% المسجلة في الثلاثي الثالث من سنة 2020 لتبلغ حوالي 20 % في الثلاثي الرابع من نفس السنة حسب التوقعات نتيجة لسرعة انتشار الجائحة في المدة الأخيرة. وبجانب ارتفاع نسبة البطالة هناك غياب نظام يسند منحة بطالة للعاطلين عن العمل خاصة في ظل الأزمات المتكررة للمالية العمومية ومشاريع التخلي عن برنامج دعم النفقات التي تخص الحاجيات الأساسية.
- إلى جانب العاطلين عن العمل الممثلين لأهم شريحة نسبيا للفقراء نجد عمال الفلاحة والمزارعين والحرفيين والناشطين المستقلين في ميادين التجارة والصناعة... كل هذه الفئات تعاني من غياب برامج إستراتيجية تهدف الى النهوض بالقطاعات التي تمثل مجال نشاطهم إضافة إلى وضع الفتور الذي يميز منوال التنمية الحالي وغياب مشاريع بدائل لهذا المنوال نظرا لانعدام المسؤولية لدى الفئات الحاكمة وانكباب هذه الأخيرة على التكالب على المواقع وتحسين نصيبها من الغنيمة أو ما تبقى منها في ظل تراجع نسق نمو الإنتاج في إطار منوال تنمية متهرئ.
- هشاشة وضع الفقر يبرز كذلك من خلال وجود 40% من السكان أصحاب الدخل الضعيف مهددين بالالتحاق بالفقراء. وهذا التهديد يشمل على الأقل 25 %من مجموع أصحاب الدخل الضعيف. علما أن الشريحة السفلى للطبقة الوسطى تمثل أهم شريحة لهذه الطبقة وتبقى مهددة دائما بالسقوط في وضع الفقر لأنها لا تبعد كثيرا من عتبة الفقر وأوضاعها المهنية (مستقلين، حرفيين، مستغلين فلاحيين، عاملين بدون عقود شغل، مشتغلين في القطاع الموازي الخ...) تمثل أكثر هشاشة وتأثيرا بالصدمات الخارجية (chocs externes) التي أصبحت تتكرر بنسق متنامي (أزمات متكررة للعولمة

النيوليبرالية، تقلبات عنيفة لعديد الأسواق العالمية تخص منتجات حساسة، تكاثر الفيروسات والجوائح، انعكاسات متنامية للتغيرات المناخية خاصة على الموارد المائية والأنشطة الفلاحية الخ...)

- هشاشة الوضع تبرز أخيرا بصفة جلية من خلال تأثيرات جائحة كورونا التي أدت الى ارتفاع هام لنسبة البطالة والذي أدى بدوره الى ارتفاع لا يقل أهمية لنسبة الفقر. حيث ستبلغ نسبة البطالة حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية[2] (PNUD) 21.6 %على كامل سنة 2020 مقابل حوالي 15 % سنة 2019 ونسبة الفقر 19.2 % حسب نفس المصدر.

إلى جانب مختلف العناصر المذكورة الدالة على هشاشة الأوضاع الاقتصادية المؤثرة على حجم الفقر وتركيبته الاجتماعية يجب التأكيد على ارتفاع البطالة وانتشار العمل الهش وتراجع الدور الاجتماعي والتنموي للدولة في ظل تفكك المؤسسات وفتور منوال التنمية الحالي مع غياب البدائل وآفاق تنموية قادرة على الحد من آفة الفقر. علما أنه منذ الاستقلال لا توجد سياسات اقتصادية تهدف الى استئصال الفقر والقضاء عليه بل كل ما وجد هي مجرد برامج وآليات (مساعدة العائلات المعوزة، تمكين بعض الفئات الاجتماعية من العلاج بتعريفة منخفضة، دعم بعض المنتجات الغذائية الأساسية...) تهدف الى التخفيف من حدة ووطأة الفقر. مع العلم أن هذه البرامج تبقى عاجزة على مواجهة ارتفاع حجم الفقر، الناتج عن فشل الاختيارات التنموية وفتور منوال التنمية، ومهددة في ظل أزمة المالية العمومية وشروط المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الحريص على التخلي عن سياسة الدعم وعلى الحد من كل النفقات العمومية ذات الصبغة الاجتماعية.

وفيما يلي سنتعرض الى هذه البرامج والآليات المعتمدة للحد من وطأة الهشاشة والفقر قصد معرفة مستوى تدخلاتها وحجم المستفيدين منها.

[2] PNUD (2020) « impact économique du covid 19 en Tunisie » analyse en termes de vulnérabilité, des menaces et de micro et très petites entreprises. PNUD, Tunisie 2020

د. حجم العائلات المعوزة والمتقاعدين الفقراء:

الهشاشة كمفهوم عام تمثل الأوضاع المختلفة والمتنوعة التي تتميز بضعف القدرة على التأقلم ومواجهة الأحداث الكارثية، الطارئة والاستثنائية (وباء، زلزال، فيضانات، جفاف مستمر لسنوات...)، وعلى تجنب وتفادي السقوط تحت عتبة الفقر. سابقا أشرنا الى أن المشتغلين في ظروف هشة (بدون عقد شغل أو بعقد محدد المدة أو في أعمال موسمية أو في قطاعات مرتبطة بالظروف الموسمية أو بتقلب الأسواق العالمية...) يمثلون إحدى الفئات الأكثر عرضة للسقوط تحت عتبة الفقر، عند حدوث إحدى الكوارث كما هو الحال فيما يخص جائحة كورونا. هذه الفئات غالبا ما يصعب حصرها بالدقة المطلوبة قصد تمكينها إذا توفرت الإرادة والإمكانيات من الدعم اللازم لإنقاذها من خطر السقوط تحت عتبة الفقر.

حسب الإحصائيات الرسمية، هناك فئات وقع ضبطها إداريا من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية وهي متكونة من الأسر والعائلات التي وقع اعتبارها عائلات معوزة والمتمتعة بمجانية الرعاية الصحية (AMG1) وقد ارتفع حجم هذه الأسر من 131839 سنة 2010 الى 260000 سنة 2019 وبلغ عدد الأفراد المستفيدين (على أساس 3.1 شخص في كل عائلة معوزة) 806 ألف شخص. بالإضافة الى هذا الصنف هناك العائلات الحاملة لبطاقات العلاج بتعريفة منخفضة (AMG2) والتي يقع تحديد حجمها على أساس مقاييس تخص مستوى الدخل وحجم الأسرة وغياب غطاء الضمان الاجتماعي في حالة المرض. وقد بلغ عدد العائلات الحاملة لبطاقات العلاج بتعريفة منخفضة 623 ألف سنة 2019. إلا أن عمليات التدقيق التي وقعت أثناء ظهور الوباء كشفت عن وجود قرابة 159000 عائلة لا تستوفي المقاييس والمعايير المعتمدة في منح هذه البطاقات وبالتالي أصبح عدد العائلات المتمتعة بـAMG2 قرابة 464000 أسرة أو ما يناهز 1856000 شخص على أساس 4 أفراد في كل أسرة (جدول 5).

جدول عدد5: حجم هشاشة بعض الفئات الاجتماعية

	العدد	معدل عدد الأفراد في العائلة	عدد الأفراد في وضع الهشاشة	النسبة من مجموع السكان
مجموع السكان	11722038	-	-	-
العائلات المعوزة	260000	3.1	806000	6.9%
العائلات المتحصلة على بطاقات علاج بتعريفة منخفضة	464000	4	1856000	15.8%
المتقاعدين المتحصلين على منحة تقاعد دون 180دينار شهريا	140000	4	560000	4.8%
المجموع	**864000**	-	**3222000**	**27.5%**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

إلى جانب الفئتين السابقتين وقعت إضافة فئة ثالثة أخرى أثناء جائحة كورونا تخص أصحاب الدخل المنخفض وتشمل الأشخاص الذين يتقاضون منحة تقاعد أو منحة إعاقة أو منحة حادث شغل قيمتها أقل من 180 دينار شهريا (أي أقل من المنحة الشهرية التي تسند الى العائلة المعوزة) بدون أن يكونوا مسجلين في فئة من الفئتين سابقتي الذكر (عائلات معوزة أو حاملي بطاقات علاج بتعريفة منخفضة).

هذه الفئة الثالثة وقع تقدير عددها ب 140000 شخص ورغم أنه من المفترض أنهم يتمتعون بالضمان الاجتماعي وقع اعتبارهم بحاجة للدعم والإعانة خلال الجائحة نظرا لضعف دخلهم الشهري وهشاشة أوضاعهم المعيشية. وباعتبار أن هذا الصنف الثالث من المهمشين هم على رأس عائلات متكونة في المعدل من 4 أفراد فإن مجموع الأشخاص المكونين للصنف الثالث يبلغ عددهم حوالي 556000 شخص. وبالرجوع الى الجدول عدد3 نلاحظ أن مجموع المهمشين حسب إحصاء وزارة الشؤون الاجتماعية يبلغ ثلاثة ملايين واثنان وعشرون ألف (3.222 ألف) شخص سنة 2020.

هذا العدد يمكن اعتباره كحد أدنى نظرا لان عديد الوضعيات والحالات من فئة العاطلين عن العمل لا دعم ولا دخل لهم نظرا لانتمائهم لعائلات غير مصنفة كعائلات مهمشة في منظومة وزارة الشؤون الاجتماعية لكن في الواقع لا تسمح مواردهم بتوفير الحد الأدنى لأبنائهم العاطلين عن العمل.

نفس الملاحظة تخص العائلات الحاملة لبطاقات علاج بتعريفة منخفضة والعائلات التي تتقاضى أقل من 180 دينار شهريا والتي تعجز عن تغطية الحاجيات الدنيا لأبنائها العاطلين عن العمل. كما أن المشتغلين في وضعيات هشة خاصة منهم المنتمين للقطاع غير المنظم لا ينتمون كلهم أو جلهم الى إحدى الأصناف المكونة لمنظومة وزارة الشؤون الاجتماعية. كما أن حجم فئة الفقراء يقع تقديره على أساس تكلفة الحاجيات الغذائية دون اعتبار جميع تكاليف الحاجيات غير الغذائية (مثل الآلات الكهربائية المنزلية، السيارة، شراء مسكن، والنفقات في المناسبات غير الدينية...) مما ينتج عنه سوء تقدير للحجم الحقيقي للفقراء والمهمشين.

رغم هذه الملاحظات فإن هشاشة الوضع الاجتماعي كما يقع تحديدها إداريا تبقى كبيرة وتفوق ربع عدد السكان حيث تمثل 27.5% بالرجوع الى الإحصائيات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية. هذا الوضع الهش يمثل أرضية سانحة لانتشار سريع لجائحة كورونا لأن مثل هذه الهشاشة لا تسمح للمعنيين بتطبيق إجراءات الحماية نظرا لظروفهم السكنية والمادية (اقتناء وسائل الحماية والنظافة والوقاية مثل توفر الماء الصالح للشراب ونظام الصرف الصحي والتغذية المتوازنة ومراكز صحية قادرة على توفير كل المستلزمات...) والصحية (التقدم في السن) حيث أنّ 55 % من أرباب الأسر المعوزة يتجاوز سنهم 65سنة، وضعف معدل أمل الحياة في صحة جيدة الذي لا يتجاوز 66.3 سنة فقط مقابل العمر المتوقع عند الولادة الذي يبلغ 76 عاما سنة 2016 وهذا الفارق يوجد بمستوى أعلى لدى الشرائح المهمشة والفقيرة حسب بيانات منظمة الصحة العالمية.

هـ – الظروف السكنية

- رغم المجهودات المبذولة منذ عقود في مجال النهوض بالسكن إلا أن عديد الأوضاع الهشة مازالت قائمة الذات وتعاني من ضيق المسكن وغياب جملة من المرافق الأساسية.

- من ذلك أن الجدول عدد5 يشير الى أن هناك ما يقارب 13500 مسكن بدائي (rudimentaire logement) إلى جانب وجود 835900 مسكن من نوع الحوش أو دار عربي أو برج غالبا تتميز بقلة المرافق الأساسية والاكتظاظ نظرا لتواجد عديد العائلات في نفس المسكن بمعدل مرتفع لعدد الأفراد لكل عائلة خاصة أن نسبة هامة من هذه المساكن (61.2%) توجد في المناطق غير البلدية التي تفتقد عموما لعديد المرافق الأساسية (غياب الارتباط بشبكة الماء الصالح للشراب والتطهير...) كما يشير الى ذلك الجدول 6
- كما أن الجدول 4 يشير الى أن نسبة المساكن التي لا تحتوي على أكثر من غرفتين لازالت تمثل 27.6% أي أكثر من ربع المساكن الموجودة سنة 2014.
- من جهته يشير الجدول 6 أن هناك نسبة هامة من المساكن غير مرتبطة بشبكة الماء الصالح للشراب.

جدول عدد 6: المساكن المرتبطة بشبكات الخدمات الأساسية سنة 2014

الشبكات العمومية	العدد بالآلاف			النسبة من المجموع %		
	مناطق بلدية	مناطق غير بلدية	المجموع	مناطق بلدية	مناطق غير بلدية	المجموع
الكهرباء (STEG)	2285.0	23.5	3176.5	97.7	93.8	96.6
الماء الصالح للشراب	2214.8	568.8	2783.6	94.7	59.9	84.6
شبكة التطهير (ONAS)	1925.0	97.0	2022.0	82.3	10.2	61.5
شبكة الغاز الطبيعي	707.1	23.5	730.6	30.2	2.5	22.3
مجموع المساكن	2339.8	950.1	3289.9			

المصدر: الإحصائيات التونسية، تعداد 2014 حول المساكن، نشريه عدد 5 أوت 2017

- هذه النسبة تفوق 15 % من المساكن وتصل هذه النسبة إلى أكثر من 40% في المناطق غير البلدية. كما أن عدم ربط المساكن بشبكة التطهير يبلغ في كامل البلاد نسبة 28.5% وتبلغ هذه النسبة قرابة 90 % في المناطق غير البلدية مقابل 17.7 % في المناطق البلدية.
- بجانب ضعف انتشارها تشكو هذه الشبكة غياب كبير للصيانة كما تتسبب في انتشار التلوث في عديد مناطق البلاد. من جهته غياب صيانة شبكة توزيع الماء

الصالح للشراب يتسبب في اهمال واهدار نسبة هامة تفوق 30% من الماء الذي يمثل مورد نادرا جدا

جدول عدد7: نوع السكن حسب المناطق سنة 2014

نوع السكن	العدد بالآلاف		المجموع
	مناطق بلدية	مناطق غير بلدية	
حوش/دار عربي/برج	324.3	511.6	835.8
مساكن مزدوجة أولها طابق علوي	1118.1	156.4	1274.5
منزل من نوع فيلا	646.5	269.4	915.9
شقة بعمارة	244.3	5.9	250.2
مسكن بدائيrudimentaire	6.7	6.8	13.5
مجموع المساكن	2339.8	950.1	3289.9

المصدر: الإحصائيات التونسية، نشرية عدد 5 سنة 2017

جدول عدد 8: توزيع المساكن حسب عدد الغرف سنة 2014

عدد الغرف	عدد المساكن بالآلاف			النسبة %
	بلدي	غيربلدي	المجموع	
01	75.3	75.9	151.2	4.6
02	484.4	273.5	757.8	23
03	1012.9	352.8	1365.8	41.5
04	562.9	183.4	746.3	22.7
05 فأكثر	204.3	64.5	268.8	8.2
المجموع	**2339.8**	**950.1**		**100**

المصدر: الإحصائيات التونسية، نشرية عدد 5 لسنة 2014

- والجدير بالذكر أن قطاع السكن أصبح يعاني من تراجع الاستثمار العمومي في السكن حيث تراجع من 40 % من مجمل الاستثمارات في السكن سنة 1975 الى حوالي 9 % فقط سنة 2009 مقابل تطور عدد الباعثين الخواص من 150 باعثا عقاريا سنة 1990 الى 3175 سنة 2018.
- كما يعاني القطاع من بروز سوق عقارية موازية غير منظمة تعتمد بيع الأراضي الفلاحية منها أراضي على ملك الدولة في شكل مقاسم بناء. كما أصبح التمكن من

شراء أو بناء مساكن مرتفع الكلفة نظرا لارتفاع أسعار الأراضي الصالحة للبناء وأسعار جميع مواد البناء ولصعوبة التحصيل على قروض بنكية نظرا للارتفاع المهول لنسبة الفائدة ولاتساع الفارق بين تكلفة المسكن وحجم القرض الممكن التحصيل عليه باعتبار مستوى معدل الدخل للفرد، إضافة الى تراجع نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع وأهمية حجم الشريحة السفلى لهذه الطبقة.

- وهذا الوضع العام من شأنه أن يخلق ضغطا كبيرا على المنظومة الصحية العمومية بالخصوص لأن الفئة المعنية أكثر من غيرها بالهشاشة الاجتماعية والأكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا لا يمكن لها إلا أن تتوجه الى المرفق الصحي العمومي عندما تصاب بهذه الآفة.

إجمالا فإن هشاشة النسيج الاجتماعي في ظل استقرار التضخم في مستوى عال نسبيا[3] رغم تراجعه البطيء مقارنة بالسنوات الفارطة من جهة وتنامي الاحتكار والمضاربة في ظل تراجع المداخيل الناتج عن انحصار النشاط الاقتصادي وتدهور القدرة الشرائية لأغلب الفئات الاجتماعية من جهة أخرى قد أدى الى تنامي التداين العائلي لدى البنوك رغم المستويات العالية لنسبة الفائدة.

و-تنامي التداين العائلي

آخر المعطيات البنكية المتوفرة تفيد بأن القروض غير المهنية المسندة للأفراد من طرف البنوك بعد أن عرفت تراجعا هاما لنسق نموها منذ 2017 الى 2019 (10.6 % سنة 2017 و5.4 % سنة 2018 و0.3% سنة 2019) قد سجلت من جديد أثناء التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 نموا بنسبة 3.7 % أي ما يعادل زيادة بقيمة 890 مليون دينار لتبلغ الى حدود شهر نوفمبر 2020 ما قدره 24943 مليون دينار. وهذا التراجع كان نتيجة لارتفاع نسبة الفائدة المديرية من طرف البنك المركزي وارتفاع التداين العائلي عموما وبلوغ عديد الفئات الاجتماعية سقف التداين المسموح به حسب التراتيب بالإضافة الى

[3] حسب البنك المركزي ستبلغ نسبة التضخم على كامل سنة 2020 نسبة 5.7% مقابل 6.7% سنة 2019 و 7.5% سنة 2018. لكن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة سنة 2021 في ظل ارتفاع سعر برميل النفط وأسعار المنتجات الغذائية المتوقعة في السنة القادمة

اعتماد سياسات تقشفية تهدف الى الضغط على الطلب الداخلي وعدم تشجيع القروض الاستهلاكية قصد الحد من نسبة التضخم. إلا أنه منذ بداية الجائحة وتدهور الأوضاع المعيشية لعديد الفئات ومع اعتماد إجراءات استثنائية منها تأجيل سداد القروض البنكية لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر أخذت القروض غير المهنية في الارتفاع من جديد وبلغت ذروتها خلال أشهر أفريل وماي وجوان وجويلية من سنة 2020. وفي هذا السياق سجلت القروض الاستهلاكية أعلى نسبة نمو بلغت 7 % لتمر من 9149 مليون دينار في جانفي 2020 الى 9643 مليون دينار في سبتمبر من نفس السنة. أما القروض الموجهة للسكن فلم تتجاوز نسبة نموها 1.6 % في نفس الفترة لتبلغ 11463 مليون دينار في سبتمبر مقابل 11153 في جانفي. كما عرفت القروض الموجهة لاقتناء السيارات تطورا بسيطا. مثل هذه التطورات التي تخص التداين العائلي لدى البنوك فقط ولا تأخذ بعين الاعتبار التداين لدى التجار ولدى أفراد العائلة والأصدقاء من شأنها إثقال كاهل العائلة التونسية وإضفاء أكثر هشاشة على النسيج الاجتماعي عموما علما أن هذه الهشاشة ناتجة بالأساس عن هشاشة النسيج الاقتصادي التي سنتعرض إليها فيما يلي.

2. هشاشة النسيج الاقتصادي

هشاشة النسيج الاجتماعي تعكس بالأساس هشاشة النسيج الاقتصادي المتمثلة في محتوى هذا النسيج وفي ضعف قدرته على خلق الثروة ومواطن الشغل الكافية والقارة. وقصد إبراز أهم اختلالات وهشاشة هذا النسيج سنتعرض الى خصوصيات كل من القطاع الخاص والمؤسسات العمومية ومنظومات الإنتاج الفلاحي

أ- القطاع الخاص: ضعف المبادرة وتنامي السلوك الريعي

من أبرز خصوصيات هذا القطاع يمكن التأكيد على ما يلي

- نسبة مرتفعة للعاملين المستقلين (indépendants) الذين يشتغلون لحسابهم الخاص بدون تشغيل أجراء. وهذه النسبة ما فتئت ترتفع

حيث مرت من 81 % سنة 2002 الى 86.5 % سنة 2018 بالتوازي مع تراجع نسبة المؤسسات الصغيرة جدا (Micro entreprises) التي تشغل أقل من 5 أجراء (جدول9).

جدول عدد 9: تطور توزيع المؤسسات الخاصة حسب الحجم

	2002		2010		2016		2018	
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
المؤسسات الصغيرة جدا والمستقلين	96.2	399391	96.8	578912	97	720639	97	713468
مؤسسات صغيرة جدا	15.2	62822	10.3	62118	09	70113	10.5	77897
مستقلين	81	336569	86.5	516794	88	650526	86.5	635571
المؤسسات الصغرى	3	12673	2.5	15240	2.1	16115	2.1	18040
المؤسسات المتوسطة	0.5	2336	0.4	2619	0.3	2485	0.3	2629
المؤسسات الصغرى والمتوسطة	3.6	15009	2.3	17859	2.5	18600	2.5	20669
المؤسسات الكبرى	0.17	712	0.13	826	0.11	815	0.11	906
المجموع	**100**	**415112**	**100**	**597597**	**100**	**740054**	**100**	**735043**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء: تعداد المؤسسات الخاصة سنة 2019

- نسبة مرتفعة للمؤسسات غير المنتجة للثروة المادية. ذلك أن المؤسسات العاملة في الصناعة والفلاحة والصيد البحري لا تتجاوز نسبتها 12 % من مجموع المؤسسات سنة 2018 مقابل 13 % سنة 2002. في نفس الوقت تشهد المؤسسات العاملة في أنشطة التجارة وإصلاح وصيانة وسائل النقل والتجهيزات المنزلية ومختلف أنشطة الخدمات ارتفاع نسبتها حيث بلغت 82.2% سنة 2018.

- إلى جانب هذه الهشاشة الهيكلية يجب الإشارة الى ازدواجية النسيج الاقتصادي القائم على تواجد اقتصاد منظم واقتصاد موازي من جهة وشركات مقيمة (On shore) وأخرى غير مقيمة (Offshore) من جهة أخرى. علما أن الاقتصاد الموازي أصبح ينتشر بسرعة مرتفعة في ظل فتور متصاعد لمنوال التنمية وتراجع مستمر لأداء المؤسسات العمومية متسببا بذلك في منافسة غير شريفة وفي تنامي الصعوبات لدى

المؤسسات المنتمية للقطاع المنظم. أما فيما يخص المؤسسات غير المقيمة فرغم مساهمتها الهامة نسبيا في خلق مواطن الشغل ونمو الإنتاج والتصدير[4] فإن علاقاتها بالنسيج الاقتصادي المحلي تكاد تكون منعدمة ومنحصرة في خلاص الأجراء العاملين بأجور ضعيفة وبعض الفواتير (كهرباء، ماء، نقل...) المحدودة نتيجة تمتعها بعديد الإعفاءات والامتيازات[5].مثل هذه الهيكلة المزدوجة للنسيج الاقتصادي أدت الى ضعف وتفكك هذا النسيج نتيجة غياب سلسلات الإنتاج (filières) وقلة المشاريع الكبرى المهيكلة للنسيج الاقتصادي.

- علما أن مؤسسات القطاع الخاص قائمة على الملكية العائلية في أغلب الحالات وعلى ضعف الموارد المالية وعلى حوكمة أبوية وهيمنة الأنشطة ضعيفة القيمة المضافة والإنتاجية.

- رغم الانتشار السريع للقطاع الخاص في مستوى ارتفاع نسبته في القيمة المضافة لمختلف القطاعات ورغم تراجع دور الدولة وارتفاع حجم المؤسسات التي وقعت خوصصتها منذ 1986ورغم أهمية الامتيازات السخية التي يحظى بها هذا القطاع ورغم ارتفاع نسبة نصيب القطاع الخاص من الثروة فإن النتائج المسجلة خاصة في ميدان الاستثمار بقيت "مخيبة للآمال بالرجوع الى الإجراءات العديدة التي وقع اعتمادها من طرف الدولة لتحفيز الاستثمارات الخاصة" حسب تصريح البنك العالمي سنة 2000 الذي يعتبر أن تحقيق نسق نمو مستدام للناتج المحلي الخام ب 7 % في المعدل سنويا يتطلب نسق نمو الاستثمار الخاص ب 12 % في المعدل سنويا. وإلى جانب ضعف الاستثمارات الخاصة (جدول 10)، بالرجوع الى الأهداف المرسومة، وبالمقارنة مع البلدان المنافسة في منطقة البحر الأبيض المتوسط كالمغرب وتركيا ومصر... والتي التحقت بالاتحاد الأوروبي كبولونيا وكذلك التي تعتبر بلدان صاعدة ككوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند... فإن التوجه القطاعي للاستثمارات (جدول 11) أصبح يقع على حساب

[4] هذه المؤسسات تساهم في خلق حوالي 35% من مواطن الشغل بالقطاع المنظم وأكثر من 65% من الصادرات

[5] تتسبب هذه المؤسسات في نقص عال جدا للموارد العمومية نتيجة الامتيازات الجبائية والمالية التي تصل الى حوالي 1مليار دولار سنويا حسب البنك العالمي كما تتمتع حسب مجلة الصرف بالحق في عدم جلب قيمة صادراتها الى البلاد والاحتفاظ بها في البنوك الأجنبية

القطاعات المنتجة للثروة المادية من جهة ومرتكز بالأساس في الأنشطة الموجهة للسوق الداخلية والتي مازالت تحظى بأكثر حماية جمركية وبأكثر دعم من طرف الدولة... ومثل هذا السلوك يعتبر سلوك ريعي ينم على ضعف المبادرة والمراهنة والإقدام من طرف القطاع الخاص الذي بقي قطاع يعيش ويتمعّش من الدولة وفي ظلها.

جدول 10- تطور نسبة الاستثمار الخاص من مجمل الاستثمارات

	تونس	تركيا	تايلاند	بولونيا	المغرب	مصر	كوريا الجنوبية
1997	50.4	78.5	67.7	86.6	70.4	68.4	
2010	62.8	84.9		91.4	78.1	74.5	80.3

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

جدول 11- تطور نسبة الاستثمار والتوزيع القطاعي للاستثمارات

	1961-1972	1973-1981	1982-1986	1987-1991	1992-1996	1997-2001	2011-2014	2017
1. نسبة الاستثمارات	21.8	29.7	29	22.5	25.9	25.5	20.7	18.7
2. التوزيع القطاعي للاستثمارات:								
أ. في القطاع الفلاحي	19.5	13.2	14.8	15.6	13.4	13.4	7.8	7.7
ب. في الصناعات المعملية	11.3	17.6	17.9	16.5	13.6	13.9	12.8	12.5
ت. في الصناعات غير المعملية	17.5	23.9	21.3	13.5	13.1	13.6	18.1	17.8
مجموع أ+ب+ت الاستثمارات المنتجة	48.3	54.7	54	45.6	40.1	40.9	38.7	38
3. الاستثمار في قطاع الخدمات	35	36	38	44	44.2	49	52.8	48
4. الاستثمار في التجهيزات العمومية	16.7	9.3	8	10.4	15.7	10.1	8.4	14.3
المجموع	100	100	100	100	100	100		

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي

ب – المؤسسات العمومية: تآكل وتهميش القطاع العمومي في غياب تمشي تنموي إرادي

من المفارقات أن التعريف الرسمي بالمؤسسات العمومية قد وقع في قانون فيفري 1989 في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي وقع اعتماده سنة 1986 والذي يطرح من جملة أهدافه تحقيق خوصصة أكبر عدد ممكن من المؤسسات العمومية في إطار دعم انتشار القطاع الخاص والمنطق السلعي والتقليص من دور الدولة وحجم القطاع العام. وحسب الفصل 8 من هذا القانون الذي وقع تعديله عن طريق قانون جويلية 1996، تعتبر مؤسسة عمومية المؤسسة الخاضعة للمقاييس التالية كليا أو جزئيا:

- ✓ المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية (PNA)
- ✓ الشركات التي رأس مالها كليا على ملك الدولة
- ✓ الشركات التي رأس مالها على ملك الدولة، المجموعات العمومية المحلية، المنشآت العمومية والشركات على ملك الدولة كليا بنسبة تفوق 50% كل على حدة أو مجتمعين.

بصفة رسمية حسب تقرير أنجزه البنك العالمي[6] يوجد 45 مؤسسة عمومية، أكثر من 50% من رأس مالها على ملك أطراف عمومية[7] (دولة منشآت عمومية، مجموعات محلية) متفرقة أو مجتمعة و58 مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية. علما أن المؤسسات العمومية ترجع بالنظر لوزارات مختلفة كما يشير الى ذلك الجدول 12.

[6] Banque mondiale (2014) « pour une meilleure gouvernance des entreprises publiques en Tunisie » rapport 78675 – TN, Mars 2014

[7] علما أنه لا يوجد مؤسسة عمومية 100% من راس مالها على ملك عمومي (دولة ومنشآت عمومية أو مجموعات محلية)

جدول 12- توزيع المؤسسات العمومية حسب الأهمية والوزارات المشرفة

الوزارة المشرفة	عدد المؤسسات (2013)	عدد الموظفين (2010)	حجم المبيعات (بالمليون دينار تونسي) (2007)
وزارة النقل	23	30.866	3.237.9
وزارة الصناعة	17	24.978	7.783.1
وزارة المالية	11	9.843	1.249.5
وزارة التجهيز	10	3.215	281.7
وزارة الفلاحة	9	10.952	1.545.9
وزارة التجارة	6	1.160	288.8
وزارة السياحة	5	224	7.5
رئاسة الحكومة	5	3.153	45.3
وزارة الشؤون الاجتماعية	4	7.352	2.133.8
وزارة التكنولوجيا والإعلام والاتصالات	4	17.874	1.389.2
وزارة الصحة	3	2.498	578.0
وزارة الداخلية	3	488	33.2
وزارة الشباب والرياضة	1	45	19.5
وزارة التعليم	1	170	33.7
وزارة البيئة	1	4.445	170.4
رئاسة الجمهورية	1	153	57.1
المجموع	**104**	**117.416**	**18.854.7**

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية

تاريخيا وفي فترة أولى احتلت المؤسسات العمومية مكانة أساسية في إطار تمشي تنموي إرادي يهدف الى دفع التنمية وتوسيع آفاقها **جهويا** (عبر انجاز مشاريع كبيرة في أغلب جهات الجمهورية التونسية أثناء الستينات قصد خلق أقطاب تنموية قادرة على القيام بدور القاطرة بالجهة) **وقطاعيا** (عبر اعتماد مجلات استثمار قطاعية في أنشطة مختلفة منها أنشطة جديدة مثل القطاع السياحي والكيمياء والميكانيك) **ووطنيا** (عبر بعث بنوك عمومية متخصصة وغير متخصصة لتجميع الادخار والنهوض بتمويل

الاقتصاد وخلق دواوين في مجالات مختلفة كديوان الحبوب والزيت مثلا) لتدعيم الصادرات ومراقبة الواردات في مجالات حيوية...

ومع التخلي عن التمشي الإرادي في مجال التنمية ودخول البلاد في مرحلة الانتقال الليبرالي بصفة رسمية منذ 1986 أصبحت جل المؤسسات العمومية تمر بوضع كارثي هو بالأساس نتيجة الاختيارات الأساسية لمنوال التنمية الحالي وذلك لعديد الأسباب من أهمها:

- **أولا** هذا المنوال قائم على فرضية اعتبار أن القطاع العمومي إجمالا بوظيفته العمومية ومؤسساته العمومية هو قطاع أقل نجاعة وقدرة على التصرف ومصيره الفشل لا محالة مقارنة بالقطاع الخاص وبالتالي وجب التخلي عنه عن طريق الخوصصة كاختيار أولي وفتح رأس ماله وتمكينه من تعاطي المناولة كاختيار ثاني يمكن القطاع الخاص من اكتساحه وكاختيار ثالث في المدة الأخيرة قائم على الشراكة المغشوشة بين القطاع العام والقطاع الخاص. بالتالي أصبح التمشي في فترة الانتقال الليبرالي التي بدأت رسميا سنة 1986 منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي يتمثل في خوصصة ما أمكن من مؤسّسات وترك البقية تتصارع مع المشاكل، في ظل هيمنة المنطق السلعي وتراجع حجم ودور الدولة، الى حين أن يأتي الوقت المناسب لإتمام الخوصصة الكاملة. وفي ظل هذا الوضع لا غرابة أن يقع إهمال القطاع العام الذي أصبح يعتبر عبء على المجموعة الوطنية عوض أن يقع اعتماده كوسيلة لدفع التنمية الوطنية.

- **ثانيا**، باسم مبدأ نيوليبرالي يدعو الى حياد الدولة أثناء تدخلاتها وسياساتها حتى لا تربك قانون السوق، التي تعتبر مؤسسة تعديلية تفوق القدرة التعديلية للدولة وتضمن أحسن وأنجع استعمال للموارد المالية والطبيعية والبشرية، وقع تخلي الدولة عن اعتماد سياسات قطاعية في المجالات الصناعية والفلاحية والخدماتية مما أدى بالمؤسسات العمومية الى فقدان البوصلة وتقلص مريع لدورها التنموي ودفعها ككل

المؤسسات الى التعامل مع المنطق السلعي في ظل تسيير بيروقراطي مركزي مكبل لكل مبادرة جدية تهدف الى تطويرها.

- **ثالثا** لأن المؤسسات العمومية هي ضحية حوكمة مركزية بيروقراطية قائمة على معادلة الولاء مقابل الامتيازات، لا تعتمد الكفاءة والمساءلة والمحاسبة في تعيين المسؤولين وفي تقييم النتائج. وفي ظل هذا النموذج من الحوكمة وقع استعمال المؤسسات العمومية من منطلق "رزق البليك" لتخفيف بعض الأعباء الاجتماعية مثل التشغيل الذي يفوق الحاجة واعتماد أسعار دون التكاليف للحد من التضخم المالي وتكليف المؤسسات العمومية في عديد المناسبات بالمساهمة في انجاز البنية التحتية أو القيام بنفقات لا تدخل في مشمولاتها كمؤسسة إنتاج تواجه من جهة منافسة القطاع المنظم ومن جهة أخرى تغول القطاع الموازي بالإضافة الى التسيير المركزي البيروقراطي المكبل والمحبط للمبادرة والتجديد وابتكار.

زيادة عن تداعيات الاختيارات النيو ليبرالية التي ميزت مرحلة الانتقال الليبرالي المعلنة منذ 1986 ساهمت مرحلة الانتقال الديمقراطي منذ 2011 في تفاقم وضع المؤسسات العمومية في ظل انهيار الدولة وتنامي عقلية تقاسم الغنائم انطلقا من منطق التعويضات لكل من هب ودب من جهة وفي إطار تداخل وتشابك العلاقات بين المال خاصة منه الفاسد والأعمال من جهة أخرى.

كل هذه الاختيارات والسلوكيات مثلت الأسباب الرئيسية لأوضاع المؤسسات العمومية المنهارة. وقد دافعت عديد الأطراف لتدعيم وتكريس هذه الاختيارات واليوم نفس هذه الأطراف نجدها تتألم وتبكي الأوضاع السائدة في المؤسسات العمومية لتبرير حرصها على مواصلة خوصصتها وحسب ادعائها لتخفيف العبء الذي لا طاقة للدولة بتحمله

- ✓ وفي هذا الإطار وقعت خوصصة عديد المؤسسات العمومية بصفة تصاعدية كما يشير الى ذلك الجدول 13:

جدول 13- تطور خوصصة المؤسسات العمومية في الفترة 1987/ 2017

	1991/1987	1996/1992	2001/1997	2017/2002	المجموع من 2017/1987
مداخيل الخوصصة (مليون دينار)	126	190	1090	[8]5015	6421
عدد المنشآت العمومية المخوصصة	37	44	66	81	228
عدد عمليات الخوصصة	68	83	162	125	438

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية ووزارة المالية

علما أن الخوصصة شملت قطاعات مختلفة وإستراتيجية مثل البنوك والتأمين والاتصالات ونيابات توريد السيارات وعديد الأنشطة الصناعية مثل مواد البناء والصناعات الميكانيكية والكهربائية الخ...

ومن خلال الإحصائيات الشاملة لخوصصة 217 منشأة عمومية يتضح أن المداخيل المسجلة قد بلغت 6013 م.د منها نحو 90 % نتيجة استثمارات أجنبية. مثل هذه الخوصصة أدت الى مجرد نقل ملكية طاقة إنتاج قائمة الذات من القطاع العام الى القطاع الخاص بدون المساهمة في توسيع النسيج الاقتصادي وخلق طاقة إنتاج ثروة إضافية. بل مثل هذا الاستثمار الأجنبي ساهم فقط في تنامي تحويل الفائض الاقتصادي أي المرابيح الى الخارج وتقليص القدرة التراكمية للاقتصاد كما تمتع الاستثمار الأجنبي إلى جانب الامتيازات الجبائية والمالية العديدة بموارد برنامج تأهيل المؤسسات (PMN) بالنسبة للمؤسسات العمومية المخوصصة التي قامت بتجديد وتطوير آلات إنتاجها.

والجدير بالملاحظة أن برامج الخوصصة في تونس لم تسبقها دراسات جدية لتقييم وضع المنشآت العمومية والإشكاليات التي تواجهها والأدوار التي تقوم بها في المسار

[8] في هذه الفترة وقع التفويت في 35% من رأس مال شركة تونس للاتصالات سنة 2006. وهذا التفويت وفر لوحده 3252 مليون دينار أي 64.8% من المبلغ المسجل أثناء هذه الفترة و 50.6% من مجموع مداخيل الخوصصة المسجلة على كامل الفترة 2017/1987

التنموي وإمكانيات تطويرها أو تعديلها طبقا للمتغيرات الداخلية والخارجية الطارئة في المجال التنموي. كما أنه الى حد الآن لم تقم السلط المتعاقبة بتقييم جدي للخوصصة التي وقعت الى حد الآن منذ 1987 رغم ارتفاع عديد الأصوات المطالبة بهذا التقييم قبل مواصلة العمل بخوصصة القطاع العام.

وحتى في مرحلة الانتقال الديمقراطي نسجل رفض مجلس نواب الشعب قبول القيام بهذا التقييم كما نسجل رفضه القيام بكشف (Audit) فيما يخص المديونية العمومية والبحث في إمكانية إلغاء جزء منها باعتباره غير شرعي.

ومع تنامي أزمة المالية العمومية سنة 2020 وتوجه الأنظار لصندوق النقد الدولي بحثا كالعادة عن الخلاص المغشوش رجعت الأصوات المنادية بمواصلة مشوار الخوصصة لطمأنة الصندوق على جدية السلط الحاكمة وعلى النوايا الصادقة لخوض مغامرة الإصلاحات الكبرى التي ينادي بها الصندوق مقابل "دعمه للتنمية بتونس". وفي هذا الإطار يقع التذكير بالوضع الكارثي لما تبقى من مؤسسات عمومية وانعكاسه على المالية العمومية. هذا الوضع يتميز إجمالا حسب وزارة المالية في تقريرها حول المنشآت العمومية[9] بالآتي:

- ✓ بتسجيل المنشآت العمومية الناشطة في القطاع البنكي (BNA+STB+BH) ارتفاع الناتج البنكي ب 57 % خلال الفترة 2016-2018 مما أدى الى ارتفاع النتيجة الصافية لنفس الفترة ب 43.8 % أي ما يعادل 119.3 م د
- ✓ بتنامي عجز الصناديق الاجتماعية الذي بلغ سنة 2018 ما قدره 1299 م د منها 74% راجعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من إجمالي العجز. وقد أدى هذا العجز المتنامي للصناديق الاجتماعية الى ارتفاع قائم ديونها لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض بحوالي 4691 م د الى موفي 2018

[9] تقرير وقع تقديمه مع مشروع الميزانية العمومية لسنة 2020

- ✓ بجانب الوضع الصعب للصناديق الاجتماعية تشكو بقية المنشآت العمومية أوضاع مالية متدهورة لأسباب مختلفة. فبالإضافة الى الاختيارات التنموية سابقة الذكر يمكن الإشارة إلى عقلية الغنيمة التي سادت منذ 2011 والتي أدت الى ارتفاع الانتدابات العشوائية، في إطار تسوية وضعيات هشة للذين يعملون بالمناولة والقيام "بتعويضات للذين ضحوا من أجل الثورة"، الشيء الذي أدى الى ارتفاع حجم الأجور، إلى جانب اعتماد سياسة تسعيرة لأغلب المنشآت لم تواكب ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة منها الناتجة عن تطور سعر صرف الدولار واليورو بالنسبة للدينار وارتفاع أسعار النفط.
- ✓ وقد ساهمت الطبقة السياسية الحاكمة في منح الأولوية لتقاسم الغنيمة نتيجة غياب المشاريع التنموية لديها واهتمامها المطلق للاستعداد للمحطات الانتخابية المتوالية (2011، 2014، 2018 و2019) قصد الحفاظ على مواقعها ومواصلة خدمة مصالحها الفئوية والحزبية والاقتصار على تصريف الأعمال على المدى القصير واعتماد الارتجال على حساب المصلحة العامة والبرامج الإستراتيجية التي تحرص على تحقيق الأبعاد التنموية. ومثل هذا السلوك والتمشي قاد الى وضعيات كارثية بالنسبة لعديد المؤسسات العمومية نذكر منها على سبيل المثال الوضع الذي آلت إليه شركة فسفاط قفصة.

هذه الأوضاع أدت الى تنامي دعم الدولة عن طريق إسناد منح الاستغلال ومنح الاستثمار للمنشآت العمومية حيث مرت مجموع التحويلات بحسب قوائمها المالية من 2102.9 م.د سنة 2016 الى 3694.1 م.د سنة 2017 ليصل الى 5139.4 م.د سنة 2018 (مقابل عائدات الدولة من هذه المنشآت لم تتجاوز 263.5 م.د سنة 2018). هذا الى جانب مجهود الدولة المتمثل في تسبقات خزينة وقروض خزينة وضمانات الدولة وقد بلغت ضمانات الدولة على القروض البنكية الممنوحة للمنشآت العمومية سنة 2018 ما قيمته 2592.7 م.د. وبذلك بعد أن كانت المنشآت العمومية تلعب دور الرافعة الداعمة للتنمية والمساهمة في تمويل الخزينة العمومية أصبحت فاقدة للدور التنموي كما أشرنا الى ذلك سابقا كما أصبحت عبء على الخزينة وعنصرا مساهما في احتداد أزمة المالية العمومية.

وبقطع النظر عن هذه الحصيلة السلبية في المجال الاقتصادي والمالي فإن مساهمة الشركات العمومية في الدورة الاقتصادية رغم تراجعها في الزمن تبقى هامة ومشجعة. ذلك أن مساهمة هذه الشركات بلغت 9.5 % في الإنتاج المحلي الخام و 4% من مواطن الشغل المحدثة و 12% من كتلة الأجور[10]. كما أن المداخيل المتراكمة لهذه الشركات في الفترة 2010 – 2014 قد سجلت ارتفاعا ب 27 %. إلا أن منطق الغنيمة وسوء التصرف السائد في هذه المؤسسات قاد الى تراجع المرابيح بنسبة 55 % في نفس الفترة. مثل هذه النتائج تدل أن المؤسسات العمومية ما زالت لها القدرة على خلق الثروة في فترة تتميز بتراجع نسبة نمو الإنتاج إلا أن سوء الحوكمة واعتماد الارتجال في إدارة الأعمال وغياب البعد التنموي قاد الى تراجع مردود هذه المؤسسات. وغالبا ما يقع اعتماد هذا التراجع لتبرير وبرمجة خوصصتها كما وقع ذلك في رسالة النوايا الثانية الموجهة من طرف الحكومة التونسية لمديرة صندوق النقد الدولي في 2 ماي 2016 والتي تنص على تعهد الحكومة بالتفريط في البنوك العمومية الثلاث وخمسة مؤسسات عمومية وهي الشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب وشركة الخطوط التونسية والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد والشركة التونسية لصناعات التكرير.

انطلاقا مما سبق يمكن اعتبار أنه لا وجود لحل للمؤسسات العمومية بدون بلورة بديل تنموي يرد الاعتبار للعمل الإرادي في المجال التنموي ويوظف المؤسسات العمومية لإنجاز الخطة التنموية مع إعادة النظر في تنظيم القطاع العمومي وحوكمته.

علما أن إعادة الاعتبار للعمل الإرادي يمر عبر سن سياسات قطاعية مرنة ومتحركة في كل المجالات تكون واضحة المعالم ومحددة لأدوار كل الفاعلين من مؤسسات عمومية وقطاع خاص ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني ومكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع إقامة علاقات تعاقدية بين الدولة والمؤسسات حتى تكون الامتيازات المقدمة من طرف الدولة يقابلها انجازات واضحة ومحددة تساهم في تدعيم المسار التنموي وتطويره.

[10] الكتاب الأبيض "ملخص حول إصلاح المؤسسات العمومية بتونس" إصدار رئاسة الحكومة – مارس 2018

بهذه الطريقة يقع تعبئة جميع الأطراف لإنجاز الأهداف التنموية قطاعيا وترابيا في إطار وضوح البرامج والرؤى لجميع الأطراف.

وانطلاقا من هذا التمشي يجب إعادة هيكلة المؤسسات عبر تكوين مجمع Holding للمؤسسات العمومية مطالب بالمساهمة الفعالة في انجاز الخطة التنموية مع إرساء حوكمة قائمة على المتابعة المستمرة و المساءلة والمحاسبة اللاحقة بعيدا عن الوصاية المركزية والبيروقراطية و مع تحمل المجمع لمسؤولياته الاجتماعية والبيئية والحث على القيام بمثل هذه المسؤوليات في إطار العلاقات التعاقدية بين الدولة وكل المؤسسات بدون استثناء.

بدون هذه الحلول الهيكلية سيقع استنزاف المالية العمومية التي تعاني من ضعف الموارد العمومية الذاتية ومن سوء ضبط وتوزيع النفقات العمومية.

ج- منظومات الإنتاج الفلاحي: إهمال وتهميش في ظل تنامي الغش والفساد والاحتكار

بالإضافة الى هذه الأوضاع الرديئة في القطاع الخاص والعام على السواء يجب التذكير بانهيار كل منظومات الإنتاج الفلاحي (حبوب، حليب، سكر، تربية ماشية، زيت الزيتون...) نتيجة غياب الدعم وتنامي الاحتكار والغش (توريد بذور ومنتجات مغشوشة في مجالات عديدة) وارتفاع أسعار كل عناصر الإنتاج في ظل تراجع العديد منها مثل مادة الأسمدة (الآمونيتر) وعلف الحيوان الخ... والإهمال السائد من طرف الدولة (غياب تلقيح الماشية، غياب مقاومة الحشرات الناقلة للأمراض، غياب الإرشاد الفلاحي، غياب مقاومة الاحتكار، عدم القدرة على إدارة الوفرة لضمان أحسن استغلال لها مما أدى الى إتلاف نسب عالية من إنتاج الحبوب والزيتون بالخصوص خلال المواسم الفلاحية الأخيرة المسجلة لارتفاع هام لمستوى الإنتاج الخ...).

كما أن عجز الدولة على إدارة الوضع الفلاحي أصبح أكثر وضوحا عندما يخص الأمر بإدارة شح الإنتاج وقلته.

إنّ تهميش كل المنظومات الفلاحية أصبح يهدد السيادة الغذائية بصفة خطيرة، مما يحتّم استفاقة سريعة لاعتماد خطة إستراتيجية في الميدان الفلاحي، تنطلق من الحرص على تحقيق تنمية متوازنة بين القطاع الصناعي والفلاحي والخدمات من جهة، والعمل على القطع نهائيا مع مفهوم للأمن الغذائي اكتفى منذ السبعينات بالبحث عن توازن الميزان التجاري الغذائي بين الصادرات والواردات، مع العلم أنّ هذا الاختيار تسبب في الزّج بالبلاد في تقسيم دولي للإنتاج الفلاحي، أصبحت ضمنه تونس تصدر الفواكه والمفتحات والباكورات والورود، والتي يعتمد إنتاجها على عناصر إنتاج نادرة (الماء) وعلى البذور والمبيدات والتجهيزات المورّدة، مقابل توريد مكوّنات الأكلة الأساسية (حبوب، بقوليات، علف حيوان لإنتاج اللحوم والألبان)، والعمل على تدعيم التوجه نحو إرساء فلاحة توفر إنتاج محلي لكل مكونات الأكلة الرئيسيّة (Plat de résistance) وتنهض بقطاع البحث والإرشاد الفلاحي قصد تطوير فلاحة بيولوجية متنوعة ومستدامة.

علما أنه في غياب سياسات إستراتيجية واستمرار هشاشة النسيج الاقتصادي بكل مكوناته من شأنه من جهة أن يجعل هذا النسيج ضعيف القدرة على مواجهة الأوضاع الاستثنائية ومن ضمنها الأوبئة المختلفة وجائحة كورونا ومن جهة أخرى أن يؤدي الى تنامي هشاشة النسيج الاجتماعي عبر ارتفاع البطالة وهشاشة التشغيل والفقر والتهميش الخ...

و قد أشار استبيان قام به المعهد الوطني للإحصاء خلال شهري سبتمبر وأكتوبر أي بعد الموجة الأولى لجائحة كورونا وبعد التخفيف من الإجراءات المتشددة التي وقع اعتمادها أثناء هذه الموجة أنه قد تم تسجيل نسبة إغلاق نهائي للمؤسسات بلغت 6.1% ونسبة إغلاق مؤقت بلغت 7.5 % و86.3 %بقيت تعمل خلال الثلاثي الأوّل مقابل 88 % خلال الثلاثي الثاني. وفيما يخص كيفيّة تعامل المؤسسات مع مسألة العمل خلال الجائحة فقد أشار الاستبيان بأن 7 % من المؤسسات قامت باللجوء الى العطل السنوية و 11 % قامت بالتخفيض في الأجور و27 % من المؤسسات لجأت الى التقليص من عدد ساعات العمل. ومع ارتفاع نسق انتشار فيروس كورونا من المتوقع أن يستمر تراجع نسبة

المؤسسات التي ستبقى تشتغل بنسق أعلى يمكن أن يبلغ 75 % كما أن نسبة المؤسسات التي أغلقت أبوابها نهائيا والتي بلغت 5.4 % من المؤسسات في الثلاثي الثالث مرشحة كذلك للارتفاع وقد تتجاوز ضعف ما هو مسجل الى حد الآن. ذلك أن التوقعات بالإغلاق من بين أصحاب المؤسسات قد ارتفعت من 35 % في شهر أفريل سنة 2020 الى 65.4 % في نوفمبر من نفس السنة وخطر الإغلاق يهدد أساسا مؤسسات خدمات الإقامة، من نزل وإقامات، والمطاعم والمقاهي والبناء والمعلومات والاتصالات والصناعات الغذائية علما أن المخاطر مرتفعة أكثر لدى أصحاب المؤسسات متناهية الصغر والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما بين الاستبيان ضعف تدخل الدولة لمساندة النسيج الاقتصادي حيث بينت النتائج أن 14% من المؤسسات التونسية فقط تمتعت بدعم من الحكومة مقابل 33 % في المغرب و24% في الأردن رغم أن تراجع رقم المعاملات في المؤسسات التونسية قد بلغ 49 % مقابل 47% في المغرب. وقد قادت هشاشة النسيج الاقتصادي وضعف التدخل الحكومي أثناء الجائحة لمساندة المؤسسات الى تأخر هذه الأخيرة من حيث اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة أثناء الأزمة الصحية حيث لم يرتفع معدل استخدام التكنولوجيا الرقمية من طرف المؤسسات التونسية إلا بنسبة 16 % فقط مقابل زيادة بنسبة 50 % في الجزائر و37% في الأردن و30 % في المغرب.

والمعلوم أنه رغم تسجيل تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي بعد الموجة الأولى والتخفيف من الإجراءات التي واكبتها إلا أن الموجة الثانية للجائحة مازالت تتسبب في عديد الصعوبات خاصة بالنسبة لأصحاب المهن الصغرى التي تمثل كما أوردنا سابقا أكثر من 80 % من نسيج المؤسسات الخاصة. وهذه المهن تعبر يوميا على جملة من المشاغل والمطالب من أبرزها جدولة الديون وتأجيل استخلاص فواتير الكهرباء والغاز ومعاليم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتسهيل عملية الحصول على قروض ميسرة لضمان الرفع من نسق نشاطهم والحفاظ على مواقعهم في السوق الخ...

د- تنامي القطاع الموازي وارتفاع مساهمته في عجز الميزان التجاري في العشر سنوات الأخيرة

كما أشرنا الى ذلك سابقا فإن تعمق أزمة منوال التنمية الحالي من شانه أن يفتح المجال واسعا لانتشار القطاع الموازي وتأثيراته السلبية المتعددة على كل المستويات. **من** ذلك وحسب بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2019 تضاعفت قيمة الواردات خلال العشر سنوات الأخيرة لتبلغ 408.044 مليار دينار أي ما يعادل 7 أضعاف الدين الخارجي للبلاد. وهذا الارتفاع المهول للواردات يعود بالأساس الى ارتفاع الواردات العشوائية من الصين وتركيا بشكل أثقل كاهل الميزان التجاري لتونس وتسبب في ارتفاع مهول لعجز الميزان التجاري. ومن المتأكد أن جزء كبيرا على الأقل من تنامي الواردات العشوائية هو نتيجة تغول القطاع الموازي وانتشار قانون الغاب السائد خاصة في ميناء رادس الذي أصبح يمثل نقطة سوداء للمبادلات التجارية التونسية إضافة الى التسيب السائد على مستوى الرقابة الاقتصادية والجمركية والصحية للبضائع الخطيرة القادمة بشكل أساسي من تركيا والصين والتي يعتبر جزء كبير منها مسرطنا وغير صالح للاستهلاك. علما أن خمسة بلدان تساهم بحوالي 80 % في عجز الميزان التجاري وهي كل من الصين وتركيا وروسيا والجزائر وايطاليا وتساهم الصين بمفردها بنحو 30 % من العجز.

إلى جانب دور القطاع الموازي في تنامي الواردات يجب الإشارة كذلك الى تحرير التحويلات بعنوان إتاوة استعمال الاسم التجاري للماركات الأجنبية المنتصبة بتونس الذي ساهم بدوره في زيادة الواردات الشيء الذي نتج عنه نزيف أكبر للعملة الصعبة ومنافسة أشد قادت في عديد الحالات الى إغلاق وإفلاس عديد المصانع التونسية مقابل تنامي واردات الماركات الأجنبية خاصة في مجال الملابس الجاهزة والعطور ومواد التجميل والقهوة والأواني البلاستيكية الخ... بالإضافة الى انهيار قيمة الدينار التونسي بالنسبة لليورو والدولار.

مقابل هذه الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية نجد منظومة صحية شبه منهارة ومالية عمومية على أبواب الإفلاس ومحل صراعات حادة في ظل تفكك الدولة.

3. هشاشة المنظومة الصحية تفرض إجراءات حازمة ومكلفة لتطويق انتشار الفيروس كوفيد 19 :

أ. من تغليب المنطق الصحي في فترة أولى الى تغليب المنطق الاقتصادي في الفترة الثانية

إن هشاشة المنظومة الصحية في ظل هشاشة النسيج الاجتماعي والاقتصادي تفرض اتخاذ إجراءات حازمة وصارمة لتطويق الجائحة والحد من انتشار الفيروس وارتفاع الإصابات الى مستوى يفوق طاقة وإمكانيات استيعاب المنظومة الصحية. علما أن الإجراءات الصارمة من شأنها أن تعطل الحركة الاقتصادية وتزيد من أزمة المالية العمومية من جهة كما أنها تفترض نفقات عمومية إضافية لدعم المؤسسات حتى لا تنهار وتغلق أبوابها ولدعم العمال الفاقدين جزئيا أو كليا لشغلهم وللتدارك ولو جزئيا للوضع الرديء للمنظومة الصحية، وذلك في ظل تراجع الموارد العمومية وتنامي عجز الميزانية والغموض السائد حول مصادر تمويل هذا العجز المتنامي. مثل هذا الوضع طرح معادلة صعبة التحقيق تتمثل في المحافظة على صحة المواطن من جهة والحفاظ على الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي قصد دعم قدرة البلاد على مواجهة الجائحة.

بعبارة أخرى مثل هذه المعادلة تتمثل في إيجاد توازن صعب بين المنطق الاقتصادي المالي وبين المنطق الصحي الاجتماعي.

والجدير بالذكر أن أثناء الموجة الأولى للجائحة قد وقع تغليب المنطق الصحي عبر اعتماد إجراءات شاملة وصارمة كان مفعولها ايجابي بفضل ضعف الفيروس أثناء الموجة الأولى والانضباط النسبي للمواطنين الذين تملكهم الخوف من انتشار الفيروس في ظل وعيهم بهشاشة المنظومة الصحية. إلا أن التوظيف السياسي للنتائج الايجابية وصيحات

"الانتصار على الجائحة" التي أطلقتها بعض الأطراف السياسية وعديد وسائل الإعلام، أدت الى التسيب من قبل المواطنين وتراجع الخوف من انتشار الجائحة، ومهدت الى التخفيف من الإجراءات وفتح الحدود في 27 جوان بحثا عن إنقاذ الموسم السياحي والوضع الاقتصادي، لتقود في الأخير الى تغليب المنطق الاقتصادي والمالي على حساب المنطق الصحي، مما فتح الطريق واسعا أمام الموجة الثانية وانتشار سريع ومخيف للجائحة كشف بأكثر وضوح وفي آن واحد حجم هشاشة المنظومة الصحية ودرجة هشاشة النسيج الاجتماعي. ذلك أن المحددات الاجتماعية (البطالة، التشغيل الهش، الفقر، الأمية، عدم النفاذ الى الماء الصالح للشراب، عدم الربط بشبكة الصرف الصحي....) تؤثر بشكل كبير على الحالة الصحية لفئات اجتماعية عريضة. والمؤشرات المتوفرة تشير أن الوضع العام لا يمكن أن يساهم في إرساء حالة صحية تساعد على مواجهة جائحة كورونا.

ب. ارتفاع عدد الأمراض الجديدة ساهم في تنامي الهشاشة

الى جانب الضغط المرتفع الناتج عن هشاشة النسيج الاجتماعي والاقتصادي يجب الإشارة الى الارتفاع الكبير لعدد من الأمراض الجديدة التي أدت الى ارتفاع عدد المصابين وكلفتهم لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض، حيث تشير المعطيات المصرح بها من طرف الصندوق الى الآتي:

- ارتفاع ضغط الدم الشديد وعدد المنتفعين من 347 ألف سنة 2012 الى 505 ألاف خلال سنة 2017 مما تسبب في ارتفاع الكلفة العلاجية ب35 % خلال الفترة المذكورة بالنسبة لهذا المرض الذي تتصدر كلفته المرتبة الأولى.
- كما تطورت الكلفة العلاجية لمرض السكري بحوالي 28 % نتيجة ارتفاع عدد المنتفعين من 256 ألف سنة 2012 الى 401 ألف سنة 2017.
- أما في مجال مرض اعتلال الشرايين فإن عدد المنتفعين قد ارتفع من 53 ألف سنة 2012 الى 92556 سنة 2017 مما أدى الى ارتفاع كلفة العلاج بحوالي 6.5 %.

- أما المصابين بأمراض سرطان الدم المنتفعين بالعلاج فقد ارتفع عددهم من 34871 سنة 2012 الى 62757 سنة 2017.

والمعلوم أن آخر الدراسات حول حجم الإصابات لدى الفئة العمرية ما بين 35 و70سنة في تونس تفيد بأن 10 % من هذه الفئة العمرية مصابون بمرض السكري و % 32 منهم مصابون بارتفاع ضغط الدم و63 % مصابون بزيادة الوزن و24 % مصابون بالسمنة. كما تشير نفس الدراسات الى 10800 حالة إصابة جديدة بالسرطان في صفوف الجنسين سنويا بالإضافة الى ارتفاع حجم التدخين حيث أن 50 % من الرجال و 10 % من النساء و13 % من الأطفال والمراهقين يدخنون. علما أن بعض الأمراض القديمة مثل مرض الجرب لازالت منتشرة حيث يبلغ المعدل السنوي لهذا المرض 24000 حالة.

لكن رغم التطورات الحاصلة في مجال الأمراض وارتفاع تكاليف علاجها ورغم الدراسات المنجزة حول تنامي حجم الإصابات ورغم أهمية حجم هشاشة النسيج الاجتماعي والاقتصادي ورغم غياب التغطية الاجتماعية للصحة لجزء كبير من السكان يمثل 16.7 % غير منخرط في الصندوق الوطني للتأمين على المرض أو لا يستفيد من المساعدة الطبية المجانية ورغم تنامي العبء الذي تتحمله العائلات في تمويل النفقات الصحية ورغم نداءات الاستغاثة والاحتجاجات السلمية الصادرة عن مختلف مكونات منظومة الصحة العمومية فإن السلط القائمة منذ سنوات تمادت في إهمال القطاع العمومي للصحة إلى جانب إهمالها لكل مكونات المسألة الاجتماعية في إطار الاختيارات النيوليبيرالية القائم عليها المنوال التنموي الحالي.

ج. مؤشرات تهميش المنظومة الصحية عديدة وخطيرة

من أهم المؤشرات تراجع نسبة النفقات العمومية الموجهة لقطاع الصحة من إجمالي النفقات العمومية ذلك أن هذه النفقات قد تراجعت من 9.9 % سنة 2001 الى 6.6 % سنة 2011 و 5.04 % سنة 2019 وسوف لا تتجاوز 5.5 % سنة 2021. علما أن مجموع نفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية عرفت نفس المنحى التراجعي

حيث مرت من 47.5 % سنة 2001 الى 39.9 % سنة 2011 وحوالي 30 % سنة 2020. والحدير بالملاحظة أن تراجع نسق نمو النفقات الصحية ونسبة هذه الاخيرة من جملة النفقات العمومية قد وقع بالتوازي مع الارتفاع المستمر لأمل الحياة (Espérance de vie) الذي من شانه ان يقود بالضرورة الى تنامي الحاجيات الصحية ر ارتفاع مع تنوع الأمراض خاصة منها المزمنة.

ورغم الزيادة بحوالي 13.4 % في ميزانية الصحة لسنة 2021 مقارنة مع ميزانياتها سنة 2020 نتيجة ارتفاع نفقات التأجير بعد الانتدابات الأخيرة التي قامت بها الوزارة لمكافحة انتشار فيروس كوفيد 19 والتي تجاوزت 1375 شخصا بصفة التعاقد في خطط مختلفة (300 طبيب و811 إطار شبه طبي و264 من العملة) فإنها تبقى غير كافية في ظل تهرأ البنية التحتية الصحية نتيجة نقص العناية والصيانة ونقص التجهيزات الضرورية وضعف صيانتها ونقص الأدوية وارتفاع ديون المستشفيات وعجزها المالي. هذه الوضعية نتج عنها ضعف طاقة استقبال واستيعاب المرضى وطول مدة الانتظار للتمتع بالخدمات الصحية أو للإقامة بالمستشفى عند الضرورة وتراجع جودة الخدمات وتوتر العلاقة بين الطاقم الطبي والمواطنين الى حد استعمال العنف البدني في عديد الأحوال.

وللحد من هذه الأوضاع طالبت وزارة الصحة بتمويلات إضافية لدعم الاستثمار في القطاع الصحي تبلغ 286 مليون دينار لكن دون جدوى. علما أن الوزارة حددت حاجياتها للاستثمار سنة 2021 بحوالي 690 مليون دينار إلا أن الاعتماد المرصود في مشروع الميزانية لسنة 2021 الموجه للاستثمار لم يتجاوز 415 مليون دينار رغم الوضع الاستثنائي الذي يمر به القطاع الصحي.

واستمرار تراجع أداء المنظومة الصحية وتعقد أوضاعها قد أدى الى نتائج وخيمة وكارثية زادت من انهيار المنظومة وعناء المواطنين عموما والشرائح الاجتماعية الهشة والمهمشة بالخصوص:

- نظرا لتردي الأوضاع بالمنظومة الصحية فقد سجلت هذه المنظومة وفاة 50 طبيب و300 إطار شبه طبي منذ بداية الجائحة الى موفى شهر أكتوبر من سنة 2020.

- شهدت المنظومة الصحية تخلي عديد الأطباء عن العمل بالمستشفيات العمومية والانتقال الى القطاع الخاص للانتصاب لحسابهم الخاص أو العمل داخل المصحات الخاصة التي عرفت تنامي ملفت لعددها في فترة الانتقال الليبيرالي التي انطلقت بصفة معلنة منذ اعتماد ما يسمى ببرنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. وقد أصبح يحتوي هذا القطاع على النصيب الأكبر من حيث التجهيزات الثقيلة في البلاد. وتفيد المعطيات المتوفرة لدى المجلس الوطني لعمادة الأطباء أن هذا القطاع بالنسبة لسنة 2016 يشغل 53% من الأطباء و77% من الصيادلة و79% من أطباء الأسنان في البلاد. في المقابل لا يشغل هذا القطاع سوى 0.06% من الإطار شبه الطبي أي 2717 من إجمالي 45624. وهذه الوضعية قد تفسر بلجوء القطاع الخاص الى تشغيل هذا الإطار خارج أوقات عمله في المستشفيات العمومية. علما أن تشجيع المصحات الخاصة بالتوازي مع تهميش القطاع العمومي في المجال الصحي هو نتيجة السياسات العمومية المعتمدة في ظل تقزيم الدولة. هذه السياسات من شأنها ان تعمق الفوارق بين الفئات الاجتماعية نظرا لأن الفئات الفقيرة لا اختيار لها سوى التوجه الى المستشفى العمومي عند الحاجة للتداوي.
- نتيجة لانهيار المنظومة الصحية الوطنية تسجل تونس هجرة أعداد متزايدة من الأطباء التونسيين الى فرنسا وألمانيا وبلدان الخليج بالخصوص. وهذا النزيف المريع لا يهم فقط الأطباء الشبان بل كذلك المتقدمين في السن أصحاب التجربة والخبرة بما فيهم عدد من رؤساء الأقسام في مختلف الاختصاصات بالإضافة الى أساتذة الطب. وتفيد المعطيات الصادرة عن المجلس الوطني لعمادة الأطباء أن أكثر من 45% من الأطباء المسجلين بالعمادة سنة 2017 قد غادروا البلاد للعمل بالخارج مقابل نسبة لم تتجاوز 7% سنة 2013. ولعل من أهم المؤشرات لظاهرة هجرة الأطباء مشاركة العديد منهم في مختلف الاختصاصات كل سنة في مناظرة معادلة الشهادات ومراقبة المعارف بفرنسا فمثلا في سنة 2017 نجح أكثر من 240 طبيبا في كل

الاختصاصات وسجل نجاح التونسيين نسبا عالية في عدد من الاختصاصات[11] (88% في طب القلب والشرايين و86% في التصوير الطبي و 80% في الإنعاش الطبي). ومن المؤسف أن ظاهرة هجرة الكفاءات لا تخص الأطباء فقط بل تشمل بجانب الطب اختصاصات أخرى كالصيدلة والهندسة وأساتذة التعليم العالي والباحثين في اختصاصات علمية مختلفة. وقد قدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أواخر 2017 عدد الكفاءات العلمية التونسية التي هاجرت الى الخارج منذ 2012/2011 ب94 ألف شخص تتراوح أعمارهم بين 25 و45 سنة. وباعتبار وجود 85 ألف إطار تونسي بالخارج حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2012 فإن مجموع الكفاءات العلمية التونسية في الخارج سنة 2017 يبلغ حوالي 180 ألف في كل الاختصاصات. وحسب تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لسنة 2016 أصبحت تونس تحتل المرتبة الثانية عربيا في تصدير الكفاءات العلمية الى الخارج. وهذه الوضعية رغم أنها تدل على جودة مستوى الكفاءات التونسية إلا أنها تعكس بالأساس اندثار مخيف لإحدى المقومات الأساسية للعمل التنموي نتيجة فشل المنوال التنموي الحالي وانهيار الأوضاع وفقدان الثقة في المستقبل لدى النخبة التونسية والشباب على السواء.

- السلعنة الزاحفة والمتصاعدة لكل الخدمات الطبية بالتوازي مع ارتفاع التكاليف أصبحت ترهق بصفة متزايدة العائلات التونسية. ذلك أن هذه العائلات أصبحت تحتل المرتبة الأولى في تمويل النفقات الصحية بمساهمة 37.5% ويأتي الصندوق الوطني للتأمين على المرض في المرتبة الثانية بمساهمة تناهز 35% في المقابل لا تتعدى نسبة مساهمة الدولة 24% وتعتبر نسبة مساهمة التعاونيات والمؤسسات الخاصة للتأمين ضئيلة ولا تتجاوز 0.4%. وزادت الوضعية سوء أثناء جائحة كورونا حيث تنامت ظاهرة الجشع والمضاربة والاحتكار لدى القطاع الصحي الخاص أمام عجز القطاع العام على مواجهة الانتشار السريع لفيروس كورونا في الأشهر الأخيرة بالخصوص. من ذلك أن القطاع الخاص أصبح يفرض دفع ضمانات خيالية تصل

[11] http://ar.leaders.com.tn/article/2631

قيمتها الى 30000 دينار تونسي لتمكين المرضى من الدخول الى المصحات الخاصة للتداوي. وأمام هذا التكالب على استغلال المآسي أصبحت حتى الطبقة الوسطى غير قادرة على النفاذ الى الخدمات الصحية كما تؤكد على ذلك حادثة وفاة القاضية التي تنتمي الى عائلة تتمتع بدخل محترم متكون من دخل المرأة ودخل الرجل. وعموما المواطن التونسي عندما يصاب بالكورونا يجد نفسه عاجزا ومحبطا امام مستشفيات عمومية منهارة تشكو من نقص شامل في التجهيزات و الطاقم الطبي و الأدوية و في الصيانة من جهة و أمام مصحات خاصة تتفنن في استغلال الفرص لابتزاز المواطن بدون شفقة و لا رحمة من جهة أخرى. بجانب ذلك يجد المواطن صناديق ضمان إجتماعي مكبلة بالديون لا تضمن تحمل مصاريف علاج الكورونا و لو بصفة جزئية رغم ما تكبده المواطن من مساهمات إجتماعية طول سنوات لفائدة هذه الصناديق.

- والجدير بالذكر أن نسبة مساهمة الأسر في النفقات الصحية ب37.5% تعتبر مرتفعة للغاية بالنظر الى مستوى النفقات المتعارف عليها دوليا ب20% وهو مستوى قد يؤدي حسب المنظمة العالمية للصحة الى خطر كبير يتمثل فيما يعرف بالنفقات "الكارثية" قد يقود حتما الى خطر التفقير. وقد أكد تقرير منظمة "أوكسفام" الصادر في شهر نوفمبر 2020 أن تونس من بين البلدان الأقل إنفاقا في مجال الصحة حيث صنفت بالمرتبة 146 أي بين أسوأ 13 دولة حيث أن ربع السكان لا يتمتعون بتغطية صحية شاملة وهو ما يثير القلق حسب المنظمة نظرا للحالة الوبائية في تونس. كما ذكرت المنظمة بأن مستوى الإنفاق العمومي على الصحة تراجع من 6.6% الى 5% من الميزانية الإجمالية وأوصت بزيادة الاستثمار العمومي والإنفاق على الخدمات الأساسية وخاصة الصحيّة بنسبة لا تقل عن 15% من الميزانية قصد سد الفجوة بين الخدمات الخاصة والعمومية وسد ثغرات أوجه التفاوت الاجتماعي.

المحور الثاني:

إشكاليات تمويل العجز المرتفع للميزانية التكميليّة لسنة 2020 في ظل تنامي التحركات الاجتماعية

في النصف الثاني من سنة 2020 طغت على المشهد العام ثلاث إشكاليات أساسية أولها بروز موجة ثانية لانتشار فيروس كورونا، ثانيها النقاشات الحادة التي دارت حول تنامي عجز الميزانية العمومية وقضية تمويله بمناسبة تقديم الميزانية التعديلية لسنة 2020 ومشروع ميزانية 2021 وثالثها ارتفاع نسق التحركات الاجتماعية وبروز مؤشرات تفكك الدولة وضعف قدراتها على السيطرة على عديد الأوضاع.

1. تخوفات من انتشار كورونا في ظل هشاشة المنظومة الصحية وتذبذب الإجراءات الحكومية:

تزامنت بداية الموجة الثانية لكورونا بعد فتح الحدود يوم 27 جوان وتسببت في ارتفاع التخوفات بمناسبة بداية السنة المدرسية يوم 15 سبتمبر علما وأنه حسب الخارطة الرسمية لوزارة الصحة يوم 12 سبتمبر 2020 تجاوز عدد الإصابات المؤكدة 6000 حالة بعد أكثر من 6 أشهر من تسجيل أول حالة يوم 2 مارس 2020 وتجاوز العدد الجملي للوفيات 115 حالة منها 50 حالة خلال الحجر الصحي الشامل أثناء الموجة الأولى و67 حالة منذ فتح الحدود الى غاية 12 سبتمبر بالإضافة الى أنه لأول مرة يتم تسجيل حالة وفاة لطبيب في العاصمة إلى جانب تسجيل 287 حالة إصابة في صفوف العاملين في قطاع الصحة. ومع ارتفاع نسق انتشار الجائحة أثناء الموجة الثانية قفز عدد الإصابات الى مستوى 52000 وقاربت الوفيات مستوى الألف في أواخر شهر أكتوبر ثم تواصل هذا الارتفاع السريع ليصل عدد الإصابات في أواخر شهر نوفمبر الى أكثر من 93000 حالة وعدد الوفيات الى قرابة 3100 حالة كما تجاوز عدد المصابين بفيروس كورونا بالوسط المدرسي أكثر من 3150 حالة أكثرهم في صفوف المدرسين (أكثر من 1400 إصابة) يليهم التلاميذ (أكثر من 1300 حالة) والبقية في صفوف العملة والإداريين. وقد كانت العودة المدرسية محل تخوفات كبيرة من طرف الأولياء خاصة في ظل الانتشار السريع لفيروس كورونا رغم إمضاء البروتوكول الصحي استعدادا للعودة المدرسية. ومن أبرز ما جاء فيه ارتداء الكمامات للأطفال الذين تفوق أعمارهم 12 سنة مع تنظيف وتعقيم الفضاءات التربوية والتعليمية والتكوينية مرة أو مرتين في اليوم على الأقل

بالنسبة لدورات المياه دون أن ننسى غسل اليدين بالماء والصابون بشكل مستمر. إلا أنه رغم أهمية هذه الإجراءات فإن تطبيقها يبقى شبه مستحيل في عديد الحالات نظرا لفقدان الإمكانيات المادية لدى المؤسسات لتوفير ما يلزم لاحترام البروتوكول الصحي إلى جانب افتقار مئات المدارس لعنصر أساسي وهو الماء حيث أن حوالي 500 مؤسسة تربوية تفتقر لهذا العنصر. وبجهة القيروان مثلا فإن عدد المدارس خارج التغطية المائية في ريف القيروان يبلغ 175 مدرسة ابتدائية وهو ما يمثل أكثر من نصف جملة المدارس البالغ عددها 313 مدرسة والبقية مرتبطة بالجمعيات المائية أو الصهاريج علما وأن الجمعيات المائية تواجه إشكاليات مالية ما جعلها لا تزود المدارس بالمياه كما أن الصهاريج لا يتم تنظيفها بشكل دوري متسببة بذلك في عديد الأمراض التي تصيب التلاميذ. مع الملاحظة أن الانقطاعات والاحتجاجات المتعلقة بالمياه خاصة في شهر أوت ومنذ 2016 أصبحت تتكرر كل سنة وتشمل كل الجهات من الشمال الى الجنوب نظرا لتهرئ الشبكة المائية وما تعيشه الصوناد من أزمة مالية.

كما خففت السلط قيود السفر على الرحلات السياحية من خلال إعفاء المسافرين القادمين الى البلاد التونسية على متن الرحلات المنظمة من شرط الخضوع للحجر الصحي الذاتي لمدة 14 يوم من تاريخ الوصول وذلك شرط الاستظهار ببعض الوثائق من أهمها شهادة مخبرية تثبت النتيجة السلبية لاختبار RT-PCR. والجدير بالملاحظة أن هذا القرار وقع اتخاذه تحت ضغط الجامعة التونسية للنزل التي أعلنت خلال ندوة صحفية التداعيات الاجتماعية للانهيار الذي يشهده القطاع السياحي والذي سينجر عنه فقدان ما لا يقل عن 27 ألف موطن شغل قار في نهاية سنة 2020 ونزول 6 أسر من أصل 10 يعمل عائلها في قطاع الفنادق تحت خط الفقر ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الفقر المدقع من بين هذه الأسر 40% بالإضافة أن العودة الى النسق الطبيعي للنشاط السياحي سوف لن يكون قبل سنة 2023 حسب نفس الجامعة التونسية للنزل. إلى جانب ذلك نشر المعهد الوطني للإحصاء دراسة استقصائية لتقييم تأثير الجائحة على القطاع الخاص كشفت أن 54.3% من المؤسسات تواجه خطر الإغلاق وعدم وضوح الرؤية و0.3% أغلقت نهائيا. كما أن كل المؤسسات سجلت تراجعا كبيرا لمبيعاتها وصل

مستوى 93.3% لدى الشركات المصدرة و88.8% في الشركات غير المصدرة. علما أن 75% من الشركات التي ظلت مفتوحة دون انقطاع (مقابل 86.3% في استبيان سابق) سجلت من جانبها انخفاضا ب93% في مبيعاتها. والجدير بالملاحظة أن حوالي 38% من الشركات صرحت أنها لم تستفد من الدعم الحكومي بالرغم من تقديم مطالبها و13.3% فقط من الشركات صرحت أن لها خططا لاستمرارية أعمالها من بينها 25.4% شركات كبرى. أمام تنامي الصعوبات لدى الأغلبية الساحقة من المؤسسات دعا الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة في النصف الثاني من شهر أوت 2020 الى ضرورة "تفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية من أجل حماية السيادة الاقتصادية ومناعة النسيج الاقتصادي الوطني" وقد أتت هذه الدعوة في ظل تسجيل انكماش اقتصادي غير مسبوق لتونس خلال الثلاثي الثاني من 2020 تجاوزت نسبته 21% وتزايد عدد العاطلين عن العمل بنحو 100الف عاطل لتصل نسبة البطالة الى 18% من مجموع السكان النشيطين.

مقابل ضغوطات اللوبيات والأوضاع الهشة التي تميز النسيج الاقتصادي وانهيار المالية العمومية مع ارتفاع عجزها الى مستويات غير معهودة ارتفعت صيحات الفزع والتحذيرات من عدم قدرة المستشفيات على مواجهة الانتشار السريع للفيروس. هذا الوضع عقد بصفة مأساوية المعادلة بين المنطق الاقتصادي المالي والمنطق الصحي الاجتماعي. ورغم التذبذب الطاغي وتعدد مستويات مصادر الإجراءات المعتمدة على المستوى المركزي والجهوي مع اعتبار الخصوصيات المحلية إلا أن التمشي البارز أصبح يتسم بالحرص على عدم مضايقة النشاط الاقتصادي والحد منه في الحالات القصوى لانتشار الفيروس مع العمل بقدر الإمكان على تكثيف حملات المراقبة وإنفاذ القانون على كل مخالف للإجراءات الوقائية ولقرار حظر الجولان الذي أقرته أغلب الولايات. لكن على أرض الواقع نشاهد أنه رغم استمرار معدل الإصابات اليومية في مستويات عالية وكارثية خاصة بالرجوع الى هشاشة المنظومة الصحية حيث تتراوح الإصابات بين 1200 و1400 إصابة يوميا وعدد الوفيات مرتفع ويتزايد فإن المشهد اليومي يتميز بأكثر تسيب وأكثر تراخي في تطبيق البروتوكولات الصحية. والدليل على ذلك أن أدنى الإجراءات الوقائية المتمثلة في ارتداء الكمامات غير محترمة في كل الأماكن: في وسائل النقل، في

الفضاءات العمومية والمقاهي والمطاعم والأسواق وأثناء التجمعات والتظاهرات والوقفات الاحتجاجية الخ...

2. إشكاليات تمويل العجز المرتفع للميزانية التعديلية لسنة 2020 وميزانية 2021 ومسألة استقلالية البنك المركزي

أ. أسباب الأزمة الحادة للميزانية العمومية

يتميز مشروع الميزانية التعديلية لسنة 2020 بارتفاع هام لجملة تكاليف الدولة البالغة 51699 مليون دينار مقابل 47227 مليون دينار في قانون المالية الأصلي لسنة 2020 و42273.6 منجزة سنة 2019 (جدول 14). وهذا الارتفاع يقع تسجيله في سنة من أسوء السنوات التي عرفتها البلاد التونسية منذ الاستقلال حيث ستسجل نسبة النمو نسق سلبي على كامل سنة 2020 لا يقل عن 7.3-% حسب الفرضية المعتمدة رسميا. علما أن الاقتصاد التونسي سجل خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 تراجعا مدويا للناتج المحلي الإجمالي بلغ 21.6-% علاوة على ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت 18%. هذا الانكماش كان متوقعا نظرا للظروف الصحية وللإجراءات التي واكبتها لتطويق انتشار فيروس كوفيد19.

إلا أن مستوى هذا الانكماش فاجأ الجميع بما فيه البنك المركزي الذي كان يتوقع انكماشا للنشاط الاقتصادي يتراوح بين 10- % و 12- % فقط خلال الثلاثي الثاني وهذا الانكماش المرتفع على كامل سنة 2020 شمل جميع الأنشطة الاقتصادية من أهمها تراجع الموارد السياحية ب64% حيث لم تتجاوز 1.9 مليار دينار في 2020 مقابل 5.3 مليار دينار سنة 2019.

جدول عدد 14: التوازنات العامة للميزانية

موارد الدولة وتكاليفها				
	2019	ق م 2020	2020 أوت	ق م ت 2020
جملة موارد الدولة	**42273.6**	**47227.0** **%11.7**	**28963.3** **% -0.9**	**51699.0** **%22.3**
موارد الميزانية	32184.6	35859.0 % 11.4	18668.6 % -10.8	29971.0 **%** -6.9
موارد الخزينة	10089.0	11368.0 %12.7	10294.7 % 24.3	21728.0 115.4
جملة تكاليف الدولة	**42273.6**	**47227.0**	**28963.3**	**51699.0**
تكاليف الميزانية	35777.5	39191.0	22974.5	43700.0
تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	6496.1	8036.0	5988.8	7999.0
جدول عمليات الميزانية				
	2019	ق م 2020	2020 أوت	ق م ت 2020
جملة مداخيل الميزانية	32184.6	35859.0 **%**11.4	18668.6 **%** -10.8	29971.0 **%** -6.9
المداخيل الجبائية	28900.9	31759.0 **%**9.9	16704.8 **%** -10.5	26107.0 **%** -9.7
المداخيل غير الجبائية	3034.6	3800.0	1433.7	2807.0
الهبات	249.1	300.0	530.1	1057.0
جملة نفقات الميزانية	**35777.5**	**39191.0**	**22974.5**	**43700.0**
نفقات التأجير	16765.0	19030.0	12642	19247.0
نفقات التسيير	1606.0	1743.0	757	2040.0
نفقات التدخلات	9970.0	9882.1	4920	12987.0
نفقات الاستثمار	4125.0	3791.4	2087	3826.0
نفقات العمليات المالية	107.0	215.6	43	216.0
نفقات التمويل	3204.5	3762.0	2526	4371.0
النفقات الطارئة وغير الموزعة	0.0	766.9		1013.0
النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	-3592.9	-3332.0	-4305.9	-13729.0
النسبة من الناتج	**%** -3.1	**%** -2.7		-12.4%
النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	-937.5	-20.0	-2310.5	-10565.0
النسبة من الناتج	**%** -0.8	**%** 0.0	**%** -2.1	**%** -9.5
النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والمصادرة	-4142.0	-3782.0	-4836.0	-14936.0
النسبة من الناتج	**%** -3.6	**%** -3.0		-13.4%

المصدر: وزارة المالية.

كما أن نتائج التجارة الخارجية لشهر نوفمبر للمعهد الوطني للإحصاء تشير الى تراجع صادرات الفسفاط 36.7 % وارتفاع واردات المواد الفسفاطية ومشتقاتها 41% علما أن إنتاج الفسفاط في عام 2010 قد بلغ 8.107 مليون طن وكانت تونس آنذاك ضمن الأربعة دول الأولى الأكثر إنتاجا للفسفاط. إلا أنه مع تراجع الإنتاج أثناء العشرة سنوات الأخيرة أصبحت تونس خارج قائمة 10 دول الأولى على مستوى العالم بحصة إنتاج لا تتجاوز سنويا معدل 3 ملايين طن. كما سجل الموسم الفلاحي سنة 2020 تراجعا مقارنة بالموسم الفارط حيث سوف لا يتجاوز إنتاج زيت الزيتون لموسم 2021/2020 حوالي 140ألف طن مقابل إنتاج قياسي في الموسم الفارط قدر ب 400 ألف طن أي تراجع بنسبة 65%. كما أنه رغم تسجيل صابة قياسية في التمور والرمان فإن تقلص إمكانيات التصدير أثرت سلبا على الأسعار خاصة في مستوى الإنتاج. بالإضافة الى ذلك فقد عانى قطاع الماشية من عديد الأمراض من أهمها مرض اللسان الأزرق الذي أصاب حوالي 220 ألف رأس غنم من مجموع 5ملايين رأس وحوالي 35 ألف رأس بقر من مجموع 500 ألف رأس تقريبا. علما أن هذا الوضع هو نتيجة عدم قيام الدولة منذ 2017 بالتلاقيح اللازمة وبحملات النظافة لمداواة الناموس الناقل للفيروس الى القطيع. ومثل هذا المرض قد أضر بدوره بقطاعين أساسيين وهما الحليب واللحوم. والجدير بالذكر أن موسم الزراعات الكبرى من جانبه انطلق في ظروف تتميز بفقدان الامونيتر ومادة الد.أ.ب التي وقع تصدير كميات هامة منها على حساب الفلاح التونسي وعلى حساب السيادة الغذائية خاصة وأننا في الظروف العادية ننتج 28 % فقط من حاجياتنا من الحبوب ونستورد الباقي بما قيمته حوالي 1.6 مليار دينار سنويا. هذه الأوضاع ستؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي في السنة القادمة 2021 وعلى التوازنات الخارجية والقدرة الشرائية للمواطن التونسي.

إجمالا فإن انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة غير معهودة أثر بالطبع سلبا على التوازنات المالية عبر تراجع الموارد الذاتية المنتظرة بما قدره 29971 م د سنة 2020 وب 5888 م د مقارنة مع قانون المالية الأصلي وذلك بالتوازي مع ارتفاع هام لمستوى النفقات العمومية كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

وهذا التراجع في الموارد سينتج بالأساس عن تراجع في المداخيل الجبائية يبلغ -5652 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي منها -2025 م د أداءات مباشرة و -3627 أداءات غير مباشرة. من جهتها من المنتظر أن تسجل المداخيل غير الجبائية تراجعا ب -993 م د مقارنة مع قانون المالية الأصلي نتيجة تراجع مداخيل تسويق النفط وتراجع مردود إتاوة عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي وتراجع عائدات مساهمات المنشآت والمؤسسات العمومية.

فيما يخص الهبات من المنتظر أن يتم تعبئة هبات خارجية في حدود 1057 م د سنة 2020 مقابل 300 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي.

بجانب موارد الميزانية تتكون موارد الدولة كذلك من موارد الخزينة التي ستبلغ حسب الميزانية التعديلية 21728 م د منها 21549 موارد اقتراض متكونة من 7282 م د اقتراض خارجي و14267 اقتراض داخلي والبقية أي 179 م د متأتية من موارد الخزينة الأخرى. وبالتالي يتضح أن الارتفاع المترقب لجملة تكاليف الدولة رغم التراجع المنتظر للموارد الذاتية جبائية وغير جبائية هو ناتج عن ارتفاع مترقب لموارد الخزينة المتأتية بالخصوص من موارد داخلية قصد تغطية العجز الذي ستبلغ نسبته 13,4%-. لكن بعد رفض الميزانية من طرف لجنة المالية بالبرلمان والإعلان عن رفض البنك المركزي التمويل المباشر لمثل هذا العجز أصبحت نسبة العجز تبلغ 11.4% بفضل الضغط على النفقات للتخفيف من الحاجة الى الاقتراض الداخلي. وقد تمت في المشروع المحين للميزانية التعديلية لسنة 2020 مراجعة حجم الميزانية الذي أصبح يقدر ب 49712 م د تتوزع على 41713 م د نفقات و7454 م د لسداد خدمات الدين (الأصل والفائدة) و545 م د تسبقات الخزينة.

وبعد هذا التحيين تصبح حاجة الدولة لتعبئة موارد لسد العجز في حدود 8.1 مليار دينار. كما سيتراجع حجم الدين العمومي ليبلغ 97.7 مليار دينار أي ما يعادل 88% من الناتج المحلي الخام عوض 100 مليار أي 90% من الناتج وفق الصيغة الأولى من مشروع الميزانية التعديلية.

هذا التحيين يطرح أسئلة عديدة. كيف سيقع التعامل مع تأجيل سداد النفقات التي مكنت من خفض العجز من 13.4% الى 11.4%؟ هل سيقع إدراجها في ميزانية 2021 أم في الميزانية التعديلية القادمة؟ كما أن المصادر التي سيقع اللجوء إليها لتعبئة موارد مالية في حدود 8.1 مليار دينار لم يقع ضبطها بصفة دقيقة فيما يخص الحجم والزمن والآليات التي سيقع اعتمادها خاصة تلك التي تتعلق بتمكين البنك المركزي من تمويل مباشر للميزانية العمومية من جهة والقسط الذي سيقع فيه التوجه للسوق العالمية لاقتراض حوالي 3 مليار دينار من جهة أخرى. كما أن انعكاس تحيين الميزانية التعديلية لسنة 2020 على ميزانية 2021 لم يقع معالجته رغم أنه سيقع لا محالة وسيؤثر بالضرورة على التوازنات المالية لسنة 2021.

بقطع النظر عن قضايا التوازنات المالية وارتفاع عجز الميزانية ومصادر تمويل هذا العجز فإن الجدل الذي حصل حول مسألة استقلالية البنك المركزي تبقى مسألة جوهرية لأنها تمثل حلقة هامة من سلسلة إجراءات متعددة تهدف في إطار العولمة النيو ليبيرالية الى تقزيم وتحجيم دور الدولة بصفة منهجية ومن ورائها كل تمشي إرادي في المجال التنموي. وهذه السلسلة بدأت بصفة رسمية مع تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 والعمل بمبدأ نيو ليبيرالي يسعى من خلال عديد الإجراءات الى ضمان ما يسمى بحياد الدولة (La neutralité de l'état) قصد تمكين السوق لوحدها من القيام بتعديل الدورة الاقتصادية عبر قوانين العرض والطلب بدون إرباك هذه القوانين عبر إجراءات وسياسات عمومية.

ب - قانون استقلالية البنك المركزي يمثل حلقة هامة من مسلسل تقزيم وتفكيك الدولة

هذا المسلسل يقع إخراجه عبر سلسلة من الإجراءات تهدف كلها الى تقليص حجم الدولة والحد من تأثيرها على الدورة الاقتصادية ومحاصرة هامش تدخلها وسلبها أدوات التدخل وتفكيك مؤسساتها وإخراج مؤسسات سيادية عن سلطتها المباشرة الخ:

- **<u>التقليص من حجم الدولة</u>** يقع عبر التقليص من نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي الخام. هذه النسبة منذ بداية الستينات عرفت ارتفاعا مستمرا من 22.4 % سنة 1961 الى 27% سنة 1973 و 33% سنة 1982 لتسجل أعلى نسبة سنة 1990 حيث بلغت 40.6%. ومنذ ذلك الوقت وفي إطار الانتقال الليبيرالي تراجعت هذه النسبة بصفة مستمرة لتبلغ 28.3% سنة 2010 أي بتراجع تجاوز 12 نقطة منذ 1990. وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا في الفترة الأولى من مرحلة الانتقال الديمقراطي لتبلغ 35.2% سنة 2013 أي بزيادة 7 نقاط منذ سنة 2010 ثم أخذت في التراجع لتبلغ 31.7% سنة 2015 ولتعرف من جديد منحى تصاعدي وصل مستوى يبلغ حوالي 36.5% سنة 2019.

وبالتوازي مع المنحى التراجعي لحجم الدولة منذ انطلاق مرحلة الانتقال الليبرالي مع نوع من التذبذب أثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي التي اتسمت بهيمنة منطق قسمة الغنيمة والتعويضات والترضيات لخوض عديد المحطات الانتخابية (2011، 2014، 2017، 2019) يجب الإشارة الى تراجع الدور التنموي والاجتماعي منذ التسعينات الى اليوم.

<u>على مستوى الدور التنموي</u> نلاحظ أن نسبة نفقات التنمية من مجمل النفقات العمومية قد بلغت أقصاها حوالي 40% سنة 1963 لتنزل الى مستوى 17.3% سنة 1972 وتستقر في مستوى يتجاوز باستمرار 20% ليبلغ في بعض الأحيان حوالي 37% على إثر ارتفاع الموارد الريعية النفطية ثم تنزل الى مستوى 22.2% سنة 1986 أي سنة تطبيق البرنامج الهيكلي. ومنذ بداية مرحلة الانتقال الليبيرالي بقيت هذه النسبة في أغلب الأحيان دون 20% لتبلغ اقل نسبة 10.3% سنة 1996 مع بداية تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995.

وواصلت هذه النسبة في التراجع من 22.8 % سنة 2010 الى 16.6 % سنة 2013 و18.5% سنة 2016 و15.7% سنة 2018 و16.9% سنة 2019. بجانب تراجع نسبة نفقات التنمية في مرحلة الانتقال الديمقراطي نلاحظ كذلك تراجعا هاما لنسبة انجاز المشاريع العمومية مع تفاوت كبير بين الجهات.

على مستوى الدور الاجتماعي للدولة فإن هذا الدور عرف نفس المنحى التراجعي حيث أن نسبة نفقات التعليم كنسبة نفقات الصحة تقهقرت من 30.1 % سنة 2001 الى 26.6 % سنة 2011 وحوالي 22% سنة 2016 و 19.6 % سنة 2018.

إجمالا فإن مجموع النفقات الاجتماعية (تعليم + صحة + نفقات اجتماعية مختلفة) تراجعت نسبتها من 47.5% سنة 2001 الى 39.9 % سنة 2011 و 28.6 % تقريبا سنة 2018.

- بجانب تقلص الحجم والدور التنموي والاجتماعي للدولة أثناء مرحلتي الانتقال الليبرالي والديمقراطي يجدر الإشارة الى **تراجع قدرة الدولة على التأثير على الدورة الاقتصادية نتيجة تحرير كل الأنشطة**: تحرير الأسعار، تحرير الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية الخ...
- **بالإضافة الى ذلك نلاحظ كما أشرنا إليه سابقا تراجع حجم المؤسسات العمومية عبر خوصصة عدد هام منها** خاصة المؤسسات المنتمية الى الأنشطة التنافسية والإبقاء على المؤسسات التي تعتبر إستراتيجية الى حين إهمالها وتنامي اختلالاتها المالية لتبرير طرح خوصصاتها أو فتح رأس مالها للقطاع الخاص لتسهيل اختراقها وتحويلها من أدوات دفع المسار التنموي الى مجالات تحقيق الربح العاجل وإخضاعها للمنطق السلعي.
- **العمل على تقليص هامش تدخل الدولة لدفع المسار التنموي تحت غطاء حسن إدارة المالية العمومية عبر فرض مقاييس مكبلة للسياسات العمومية**. هذه المقاييس تؤكد على ضرورة عدم تجاوز 3 % من الناتج الداخلي الخام فيما يخص سقف عجز الميزانية العمومية وسقف 50 % فيما يخص المديونية العمومية وسقف 2 % فيما يخص التضخم المالي. علما أن هذه المقاييس وقع ضبطها من طرف ما يسمى بميثاق ماستريتش Mashicht ولا تستند الى أية قاعدة تاريخية أو عملية أو نظرية.

مثل هذه المقاييس لها بعد ايديولوجي يخص الحرص على التقليص من دور الدولة وفتح مجال أوسع لانتشار المنطق السلعي من جهة وتمرير وتبرير الاختيارات التي تخص اعتماد سياسات التقشف التي من أولى ضحاياها الفئات الشعبية والطبقة الوسطى من جهة أخرى. بالإضافة الى أن اعتماد مثل هذه المقاييس في البلدان النامية من شأنه أن يقود الى عرقلة ومنع كل تمشي إرادي في مجال التنمية عبر الحد من هامش تدخل الدولة لتعديل الدورة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية ودفع المسار التنموي عبر مساندة الطلب الداخلي بالرفع من الاستثمار العمومي والاستهلاك العمومي. لهذه الاعتبارات فإن المقاييس هي غير محايدة وغير قائمة على منطق علمي رغم أنها تنطلق من مبدأ نيوليبرالي يدعي ضرورة حياد الدولة (Neutralité de l'état) لتسهيل نشر الرفاهية والازدهار عبر عدم الإخلال بقوانين السوق. مثل هذه المقاييس وغيرها أدت في الواقع الى الزحف المستمر لقانون الغاب وتواتر الأزمات الاقتصادية. علما أنه في كل الأزمات مهما كانت الأسباب تصبح كل الأطراف تستغيث وتطالب بتدخل الدولة بكل الطرق بما فيها تأميم المؤسسات وعدم احترام المقاييس المعتمدة في إدارة المالية العمومية والتغاضي عن مبادئ حياد الدولة واستقلالية البنك المركزي واحترام قوانين السوق وغيرها من المفاهيم الدغمائية التي يقع التغاضي عنها بدون حسرة من أجل إنقاذ المؤسسات الخاصة والنظام الرأس مالي.

- **والمعلوم أن نفس المبدأ الداعي الى حياد الدولة وقع اعتماده لدفع الدولة الى التخلي عن ضبط سياسات قطاعية** تمكن من تنويع الأنشطة الاقتصادية ومن تمتين النسيج الاقتصادي عبر بناء سلسلات إنتاج تدعم الاندماج الاقتصادي وبعث مشاريع كبرى تلعب دور القاطرة وتعين على تمتين الهيكلة الاقتصادية وتحديد أهداف واضحة في كل القطاعات الاقتصادية. مع تخلي الدولة عن السياسات القطاعية أصبحت السياسات تكتفي بتقديم الامتيازات الجبائية والجمركية والمالية قصد النهوض بالاستثمار الخاص مهما كان النشاط والقطاع كما أصبح الرفع من نسق النمو هو الهدف الرئيسي وذلك على حساب التنمية. وقد مثل إصدار المجلة الموحدة للاستثمارات سنة 1993 بداية تخلي الدولة عن اعتماد سياسات قطاعية

في كل المجالات الصناعية والفلاحية والخدمات كتكريس لمبدأ حياد الدولة الذي يفترض عدول الدولة عن توجيه الاستثمار الخاص نحو قطاعات معينة عبر إسناد امتيازات جبائية ومالية تفاضلية لهذه القطاعات. هذا التمشي الإرادي الذي كان معتمدا قبل 1993 مكن نسبيا من توسيع وتنويع النسيج الاقتصادي ببعث أنشطة اقتصادية جديدة في المجالين السياحي والصناعي بالأساس. وبعد التخلي عن هذا التمشي أصبحت الدولة تكتفي بتقديم التحفيزات الجبائية والمالية بدون التمييز بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية أي بدون أولويات قطاعية تمكن من تنويع وتمتين النسيج الاقتصادي. حيث أن التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص أصبح من مشمولات السوق وخاضع لقوانين العرض والطلب. إلا أن السوق لم تقد الى حد الآن ومنذ 1986 الى تنويع النسيج الاقتصادي بل بالعكس استمرت في تثبيته صلب تقسيم دولي للعمل قائم على انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات قيمة مضافة ضعيفة مشغلة ليد عاملة قليلة الكفاءة وتشتغل بأجور متدنية مع محتوى تقني ضعيف خاصة في مؤسسات غير مقيمة تعتمد المناولة وموجهة للتصدير قصد الاستفادة من مجلة صرف تمكن هذه المؤسسات من الحفاظ على مداخيل صادراتها بالبنوك الأجنبية.

- **وأخيرا بجانب تكبيل وتهميش دور الدولة هناك مفاهيم قادت الى اختيارات نتج عنها تفكيك الدولة وخلق تضارب بين السياسات المعتمدة وتفريغ الديمقراطية من محتواها و أبعادها التنموية وذلك باسم استقلالية البنك المركزي** حيث ومن أخطر الإصلاحات التي وقع تمريرها الى حد الآن، الإصلاح الذي يخص البنك المركزي التونسي (القانون الأساسي للبنك) والإصلاح الذي يخص قطاع البنوك والمؤسسات المالية (قانون البنوك والمؤسسات المالية).

علما أن تقليص دور الدولة يرتكز ويبرر بمفاهيم سطحية تقود الى نتائج عكسية على أرض الواقع. هذا التقليص يمر عبر تقليص الموارد الجبائية بخفض الضغط الجبائي خاصة على المؤسسات في إطار تحفيز الاستثمار الخاص. وتقليص العبء

الجبائي يستند الى نظرية اقتصادي ليبرالي يدعى Laffer الذي يؤكد بان نسب الأداءات المرتفعة من شانها أن تقلص من حجم الأداءات (les taux tuent les totaux) وبالتالي حسب رأيه التقليص من نسبة الأداءات يشجع على القيام بالواجب الجبائي وبالخصوص على الاستثمار ونمو الإنتاج وهذا الأخير يساهم بدوره في توسيع القاعدة الجبائية والموارد العمومية. من جانبها تؤكد نظرية "الجريان السطحي" (Ruissellement) أن خفض الضرائب وتقديم الامتيازات الجبائية للحث على الاستثمار الخاص من شأنه أن يرفع من نسق الاستثمار والنمو والتشغيل ومداخيل الأفراد وبالتالي أن يقود في المدى البعيد الى انتشار وتعميم الرفاه بصفة آلية. لكن على أرض الواقع لا نرى أثرا ملموسا لمثل هذه التحاليل والاستنتاجات الافتراضية والآلية بل بالعكس نسجل باستمرار التهرب الجبائي وتهريب الأموال للخارج الى الجنان الجبائية (Paradis fiscaux) وتنامي الاستهلاك والتبذير لدى الفئات المحظوظة الخ...

وعموما مثل هذه المعايير والمفاهيم والمبادئ المشار إليها لم تساعد على تحقيق أكثر شفافية فيما يخص الميزانية العمومية. ذلك أن آخر مسح حول الميزانية المفتوحة في نسختها السابعة سنة 2019[12] تشير أنه من مجمل 117 بلد تونس توجد في مرتبة أقل من المعدل العالمي ب 10 نقاط في مجال الشفافية (جدول15) مع الملاحظة أن مصر تحتل مراتب أفضل بكثير من بين قائمة بلدان شمال إفريقيا المذكورة في الجدول تليها المغرب مقابل مراتب متدنية بالنسبة للجزائر.

جدول عدد 15: مسح حول الميزانية المفتوحة سنة 2019

	الشفافية	المشاركة	المراقبة
المعدل العالمي	45	14	45
المغرب	43	6	44
الجزائر	2	0	35
مصر	43	15	50
تونس	35	17	45

[12] http://www.internationalbudget.org/publications/open-budget-survey-2019-global-report

وفيما يلي سنركز على قانون البنك المركزي الذي كان محل جدل كبير بمناسبة مناقشة قوانين المالية لسنة 2020 و2021.

ج- المرجعية الفكرية لمبدأ استقلالية البنك المركزي

جاء إصلاح البنك المركزي التونسي لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في تكريس وتدعيم مفهوم نيو ليبرالي آخر يخص استقلالية البنك المركزي. ومن المهم معرفة المرجعية الفكرية التي يستند إليها هذا المفهوم الذي يندرج في نفس السياق الحريص على شل الإرادة الجماعية من خلال تقزيم حجم ودور الدولة. وهذه المرجعية تبلورت في إطار محاولات تجديد الفكر الليبرالي من طرف بعض المنظرين له على إثر أزمة منوال التنمية الفوردي القائم على السياسات الكينزية في البلدان المصنعة وفشل تجارب التنمية في أغلب البلدان النامية. وقد تمثل هذا التجديد في تعميم منطق ومنوال السوق واستعماله في جميع العلوم الاجتماعية[13] قصد النيل من قيمة وأهمية دور الدولة في المسار التنموي للشعوب. وفي هذا الإطار أصبحت السياسة والمؤسسات والمجالات الاجتماعية والإدارة الخ... يقع تحليلها على أنها سوق تحركها المصلحة الفردية وخاضعة لقانون العرض والطلب ولا مكان لمصلحة عامة ولا لإرادة ولا لقيم ومبادئ ولا لعمل تضامني ولا لبعد استراتيجي تنموي واجتماعي وبيئي و لا لإرادة شعبية ولا لعدالة اجتماعية... وكل شيء أصبح من مشمولات السوق القائم على سلوكيات الفرد وعلى المصلحة الشخصية.

كما ارتكز هذا التجديد على واجهتين. في الجبهة الأولى نجد منظرين ينتمون إلى مدرسة الاقتصاد العمومي الجديد (public choice) التي ستركز مجهوداتها على نسف فكرة ليبرالية قديمة تفيد بأن تدخل الدولة محبذ في الوضعيات التي تتسم باختلال السوق ومن شأن هذا التدخل أن يخدم المصلحة العامة ويساهم في تدعيم الرفاه الاجتماعي.

[13] A. Bedoui, L'Etat et le développement …, op.cit, p. 52 – 83.

أما في الواجهة الثانية التي تمثل الواجهة التقليدية نجد تيارين فكريين أساسيين مناهضين للمدرسة الكينزية. التيار الأول يمثل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي سيركز اهتمامه على التأكيد بعدم نجاعة وجدوى السياسات التعديلية للدولة سواء كان ذلك على المدى القصير أو البعيد نظرا لأن هذه السياسات يقع التنبؤ لها مسبقا (anticipation) من قبل الفاعلين الاقتصاديين (les agents) وفي هذا الإطار سيقع البحث حول أسس الاقتصاد الجزئي للاقتصاد الكلي عبر استعمال المنطق الفردي (rationalité individuelle) في تحليل السياسات الاقتصادية.

أما التيار الثاني فسيساهم في إبراز جدوى ونجاعة السياسات المدعمة للعرض (économie de l'offre) مقارنة بالسياسات الكينزية المدعمة للطلب.

فيما يخص الجبهة الأولى التي تعنينا يجدر الملاحظة بأن المفكرين التابعين لمدرسة الاقتصاد العمومي سيحاولون تقزيم الدولة باعتماد تحليل يؤكد بأن المصلحة الشخصية هي الوحيدة التي لها معنى وأن الأفراد مهما كانت صفتهم وموقعهم (ناخبين، رجال سياسة، بيروقراطيين ...) لا يبحثون إلا على الرفع وتقوية مصلحتهم الشخصية تماما مثلهم مثل المستهلك أو المنتج. وفيما يمكن اعتباره بالسوق السياسية نجد أن رجل السياسة همه الوحيد هو الوصول إلى السلطة إن كان خارجها أو ضمان بقائه وإعادة تجديد انتخابه إذا كان في السلطة. ومن هذا المنطلق فإن اهتماماته ستكون بعيدة عن المصلحة العامة ذلك أن رجل السياسة سيحاول استمالة الناخب واللجوء إلى استعمال السياسات والموارد العمومية لإرضائه خاصة عبر تقديم أكثر ما يمكن من الخدمات العمومية وإرضاء اللوبيات التي تتدخل كذلك في اللعبة السياسية ويكون ذلك غالبا على حساب الحلول الإستراتيجية بعيدة المدى لمعالجة المشاكل القائمة. من جهتها قصد تقوية وتدعيم موقعها ونفوذها تلجأ البيروقراطية إلى المطالبة باستمرار بمزيد الموارد البشرية والمالية لتحقيق ذلك، وبالتالي تصبح الدولة ومؤسساتها وأجهزتها في إطار هذا التحليل الذي يعتمد منطق السوق ويرتكز على الفرد ومصلحته الشخصية غير مؤهلة بإدارة وتوظيف الموارد العمومية وضمان استقرار التوازنات الكلية وبالتالي يصبح من الضروري

إحالة العديد من صلاحياتها لأجهزة تكنوقراطية مستقلة ومتمكنة من فن الاقتصاد ودواليب المال والأعمال ومتفهمة للإملاءات الخارجية وكأن التكنوقراط لا ينتمي إلى صنف البشر اللاهث وراء المصلحة الشخصية، هذا الصنف الذي يمثل ركيزة المرجعية الفكرية النيو ليبرالية السالفة الذكر.

وطبقا لهذا الطرح أصبح الفكر النيو ليبرالي ينادي باستقلالية البنك المركزي ويدفع في اتجاه تقييد العمل الحكومي بمقاييس ونسب في مجال عجز الميزانية العمومية والتضخم المالي والمديونية العمومية بالأساس مع التشجيع على إدراجها في الدستور.

وفي المراسلة الموجهة سنة 2016 لصندوق النقد الدولي والممضاة من قبل محافظ البنك المركزي ووزير المالية والتي تخص طلب قرض بـ2,9 مليار دولار المشار إليه سابقا قدمت الحكومة التونسية عديد الالتزامات تنص على العمل على احترام استقلالية البنك المركزي وعلى تدعيم التوازنات الكلية باعتماد عديد السياسات العمومية والنقدية والقيام بإصلاح المؤسسات العمومية والقطاع البنكي والمالي. كما نصت الوثيقة على الالتزام "باستشارة مصالح صندوق النقد الدولي في كل ما يخص السياسات المعتمدة وقبل أي تغيير قد يقع في هذه السياسات حسب ما يجري به العمل في الصندوق "مع الالتزام بتقديم كل المعلومات والمعطيات لمصالح الصندوق حتى تتمكن من متابعة ومواكبة البرامج"[14].

وفي مجال السياسة النقدية المعتمدة من قبل البنك المركزي المتحصل على استقلاليته بفضل تصويت نواب الشعب أشارت الوثيقة بأن هذه الاستقلالية ستمكن من إعادة التأكيد على علوية استقرار الأسعار كهدف رئيسي للبنك المركزي مع إعادة التأكيد على الحرص على التنسيق المستمر مع مصالح الصندوق. وطبعا هذه العلوية ستجعل قضايا التنمية والتشغيل خارجة عن اهتمامات البنك وفي أحسن الحالات في

[14] المراسلة الموجهة سنة 2016 لكرستين لاقارد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي مع ملحق يعرض محتوى السياسات الاقتصادية والمالية التي سيقع تطبيقها في الأربعة سنوات القادمة.

المراتب الثانوية من اهتماماته إذا صادق الصندوق على ذلك. ومن جملة التزامات البنك المركزي يمكن ذكر:

- الحرص على أن تكون نسبة الفائدة الحقيقية دائما إيجابية الشيء الذي سيقود البنك المركزي الى الحرص على الرفع من نسبة الفائدة المديرية الى مستوى مؤشر الأسعار أو أكثر.
- اعتماد سياسة " مرنة" في اتجاه الحد من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار وإعطاء أكثر تسهيلات خاصة للرأسمال الأجنبي عبر اعتماد خطة على المدى المتوسط لضمان تنقل رأس المال، وتقليص المراقبة على عمليات رأس المال، حذف السقف الذي يحد من مساهمة رأس المال الأجنبي في العمليات المالية العمومية والخاصة بالنسبة للمؤسسات المقيمة، الخ...
- إلى جانب الالتزامات في مجال السياسة النقدية هناك التزامات في مجال السياسة العمومية ترتكز على:

- الحرص على تقليص عجز الميزانية والنزول به إلى مستوى 2,4 % من الناتج الداخلي الخام (بدون اعتبار الهبات) سنة 2019.
- الحرص على عدم تجاوز نسبة المديونية العمومية 50 % من الناتج المحلي الخام سنة 2019.
- تقليص حجم الأجور لتبلغ 12,7 % من الناتج في سنة 2019 و 12 % سنة 2020 مقابل 13 % سنة 2016. وهذا التقليص سيقع تحقيقه بفضل إصلاح المؤسسات العمومية الذي سيقود إلى استمرار تجميد الانتدابات في كامل الوظيفة العمومية في الثلاث سنوات القادمة وباستثناء الحالات الطارئة وإلى الحد من زيادة كتلة الأجور وعدم تجاوزها نسبة التضخم المرتقبة بـ4 % سنة 2017 وإعادة انتشار الموارد البشرية لصالح الجهات الداخلية والنظر في إمكانية التشجيع على الانسحاب الطوعي من الوظيفة العمومية، الخ من إجراءات كثيرة تهم الدعم ونظام التقاعد والمنشآت العمومية ...

والإقرار بمبدأ استقلالية البنك المركزي التونسي قد حصل مبدئيا في 2006 ثم وقع تكريسه عمليا على اثر المصادقة على القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي. وهذا القانون جاء بالأساس لتقزيم الدولة وتفكيكها من جهة ولتكريس هيمنة رأس المال البنكي (capital bancaire) على النظام الاقتصادي من جهة أخرى.

حيث بحكم هذه الاستقلالية أصبح البنك المركزي يمتنع عن تقديم التمويل المباشر لعجز الميزانية من خلال التسبقات وبفوائد منخفضة وذلك استنادا الى الفصل 25 من القانون الأساسي للبنك المركزي. وتدخل البنك المركزي أصبح يقع بصفة غير مباشرة عن طريق البنوك وبفوائد مرتفعة تفوق نسبة الفائدة المديرية بنقطتين الى أربعة نقاط. وفي هذا السياق يكتفي البنك المركزي بالتدخل في السوق الثانوية من خلال شراء رقاع الخزينة من المؤسسات البنكية الذي يمكنها من سيولة جديدة تسمح لها بإعادة عملية تمويل خزينة الدولة.

هذا التمويل غير المباشر سمح للمؤسسات البنكية بتحقيق مرابيح طائلة رغم انهيار الوضع الاقتصادي وضعف نسبة النمو وذلك على حساب المجموعة الوطنية. ذلك أنه في إطار استقلالية البنك المركزي دفعت الدولة 1.200 مليون دينار فوائد للبنوك سنة 2018 و1500 مليون دينار فوائد سنة 2019. علما أنه بعد عامين من إصدار قانون استقلالية البنك المركزي أي في فيفري 2018 تم إيقاف خمسة من كبار المسؤولين في هذا البنك بتهمة الفساد المالي وتبييض الأموال وتجاوز السلطات وإساءة إدارة الأموال العمومية. هذه الإيقافات وقعت في عهد محافظ البنك المركزي الشاذلي العياري الذي استبسل سنة 2016 في الدفاع عن استقلالية البنك المركزي أمام البرلمان بدعوى أن هذه الاستقلالية ستمكن من تحقيق أكثر شفافية ونجاعة اقتصادية ودفع لنسق النمو. علما أنه في عهد استقلالية البنك المركزي وإلى جانب التجاوزات سابقة الذكر قد تم إدراج البلاد التونسية في القائمة السوداء الأوروبية لتبييض الأموال مع ارتفاع نسق تهريبها الى الخارج.

والجدير بالذكر أن محافظ البنك المركزي الحالي أثناء النقاشات التي أجراها مع نواب البرلمان قد استبسل في الدفاع عن استقلالية البنك المركزي عبر تبرير موقفه الرافض لتمويل عجز الميزانية التعديلية المقترحة بتأكيده على مخاطر التضخم المالي ومزيد تدهور قيمة الدينار والمقدرة الشرائية للمواطن وتنافسية الاقتصاد بالإضافة الى النقص الذي سيحصل لتمويل القطاع الخاص. كما أكد على ضرورة مراجعة مشروع الميزانية التعديلية باللجوء الى تقليص حجم الوظيفة العمومية وحجم الأجور بالوظيفة العمومية وحجم الدعم وترشيد النفقات العمومية عموما وهي نفس المقترحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي. وبعد مراجعة مشروع الميزانية التعديلي وقبول البنك المركزي المساهمة في تمويل عجز الميزانية أكد المحافظ على الشروط التالية التي من شانها أن تحافظ على جوهر الاستقلالية:

- اعتبار أن تدخل البنك المركزي استثنائي
- أن هذا التدخل مرتبط بجائحة الكورونا وليس بحاجيات البلاد التنموية
- كما وقع التذكير بأن دور البنك المركزي ينحصر في مراقبته التوازنات الكلية خاصة المتمثلة في الضغط على الأسعار واستقرارها إلى جانب استقرار سعر صرف الدينار
- من هذا المنطلق أكد محافظ البنك المركزي على رفض تنقيح الفصل 25 من قانونه الأساسي الذي يمنع التمويل المباشر للخزينة.
- وبالتالي طالب البرلمان بالاكتفاء بمجرد ترخيص خاص استثنائي عبر إدراج فصل في مشروع قانون الميزانية التعديلي يخضع لنفس الأغلبية المطلوبة للتصويت عليه تفاديا لفتح نقاش حول الفصل 25 الذي يمكن أن يؤدي الى مراجعته والتخلي عن مبدأ استقلالية البنك المركزي.

والجدير بالذكر أنه في غياب الاستقلالية فإن السلطة التنفيذية كانت دائما عند اللجوء الى التمويل المباشر من طرف البنك المركزي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر التضخم المالي والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تحدث. وبالتالي هذا اللجوء كان يقع في حدود معينة

ومع اعتماد إجراءات مرافقة لتفادي الانعكاسات السلبية. ولا نرى ما هي إضافة الاستقلالية سوى العمل على تفكيك الدولة وتقزيمها.

د. ملاحظات نقدية لمبدأ الاستقلالية

عموما، تكريس استقلالية البنك المركزي يطرح تساؤلات عديدة وتحولات كبيرة من أهمها:

- تلك التي تخص الأرضية الفكرية التي تتميز بتناقض وتضارب صارخ وغير مبرر يهدف بالأساس الى المغالطة ويكشف عن البعد الإيديولوجي لهذه الأرضية. هذا التضارب يبرز بين سلوك المسؤول السياسي في الإدارة العمومية والهياكل السياسية المختلفة وسلوك المسؤول النقدي في البنك المركزي. حيث، وبقطع النظر عن هشاشة المنظومة الفكرية الليبرالية عموما التي تركز على الفرد وليس على المجموعة أو الطبقة أو الفئة كما تعتبر أن الفرد أناني بطبعه[15] همه الوحيد هو خدمة مصلحته الشخصية ولا يبحث أبدا عن خدمة المصلحة العامة هناك سؤال محير لا جواب عنه من طرف المنظومة الفكرية الليبرالية: لماذا استقلالية البنك المركزي ستضمن خدمة المصلحة العامة رغم أن العاملين بالجهاز البنكي هم من نفس صنف البشر الذي لا يبحث حسب نفس المنظومة الفكرية إلا على خدمة مصلحته الشخصية؟ وبالتالي من الذي يمنع المسؤولين عن البنك المركزي من البحث كغيرهم عن خدمة مصالحهم الشخصية مثل ما وقع بعد التصويت على قانون البنك المركزي التونسي إذ عمد محافظ البنك آنذاك الى مضاعفة أجره بأكثر من ست مرات. وما يمنع المحافظ من الخضوع الى إملاءات

[15] وهنا يمكن التسائل كيف نفسر تضحيات أجيالا كاملة لتحقيق استقلال بلادهم والموت في سبيله. وكيف نفسر تضحيات أجيال من الشباب لفائدة الدفاع عن الحريات والحقوق السياسية والاجتماعية. وكيف نفسر إقبال الشباب والمسنين على العمل التطوعي في المجتمع المدني خدمة لقضايا إنسانية وثقافية وحقوقية وبيئية الخ... هل يجب اعتبار كل هذه الأعمال مجرد انحرافات وخروج عن الصورة النمطية المؤسسة للفكر النيوليبرالي.

المؤسسات المالية العالمية والى مصالح الطبقات واللوبيات المحظوظة والمهيمنة داخليا للحفاظ عن منصبه ولخدمة مصلحته الشخصية؟

- التأكيد على أهمية استقلالية البنك المركزي لضمان حسن إدارة الشأن العام يقود ضمنيا إلى تهميش القوانين والمؤسسات المختصة في ضمان الشفافية وحسن استغلال الموارد العمومية ومكافحة الفساد واعتبارها غير قادرة على ردع الانحرافات والتجاوزات الناتجة عن تغليب المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. علما أن الضعف الحاصل في عديد الحالات فيما يخص آداء القوانين والمؤسسات المشار إليها يبقى بالأساس نتيجة الصبغة الصورية للمؤسسات المعنية (مثل دائرة المحاسبات وتقاريرها السنوية التي تشير إلى عديد التجاوزات والاختلالات لكن غالبا تبقى حبرا على ورق وبدون متابعة ومسائلة ومحاسبة) وكذلك نتيجة غياب الإرادة السياسية في تطبيق القوانين الرادعة والمقاومة للفساد وللأنانية الفردية والفئوية وليس نتيجة إعتبارات تهم الطبيعة البشرية القائمة على الأنانية الفردية حسب المنظومة الفكرية النيوليبرالية.
- تلك التي تخص الالتزام "باستشارة مصالح صندوق النقد الدولي في كل ما يخص السياسات المعتمدة... وتقديم كل المعلومات والمعطيات" (أنظر ما ورد سابقا). مثل هذه الالتزامات تجعل من البنك المركزي "المستقل" جهازا تابعا أكثر للمؤسسات المالية الدولية منه الى المؤسسات الوطنية.
- تلك التي تؤكد على علوية استقرار الأسعار كهدف رئيسي للبنك المركزي وذلك على حساب البعد التنموي والإشكاليات الهيكلية
- تلك التي تخص إمكانية التضارب بين السياسات النقدية الحريصة على استقرار الأسعار أولا وأخيرا وسياسات الميزانية العمومية الحريصة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي عبر إقرار عديد الامتيازات الجبائية قصد الرفع من مستوى الاستثمار الخاص والتشغيل بجانب دعم الاستهلاك عبر الزيادة من الأجور والتحويلات الاجتماعية... وقد سجلنا مثل هذا التناقض فعليا في السنوات الأخيرة عندما لجأ البنك المركزي بصفة متكررة ومتصاعدة الى الرفع من مستوى

الفائدة المديرية قصد الضغط على الطلب الداخلي (استثمارا واستهلاكا) وتقليص نسبة التضخم المالي وتحقيق استقرار الأسعار. ومثل هذه السياسات النقدية هي في تضارب واضح مع سياسات الميزانية العمومية المشار إليها نظرا الى أنها تقود الى الرفع من تكاليف الاستثمار عبر الرفع من نسب الفائدة على القروض مما يؤدي الى عدم التشجيع على الاستثمار وعدم تحقيق الانتعاش خاصة أن مثل هذه السياسات تقود كذلك بجانب الرفع من التكاليف الى الحد من الطلب الداخلي.

- مثل هذا التضارب في السياسات والأهداف يجعل عملية التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي عملية صعبة للغاية نظرا لتضارب الأهداف الى حد أن الأطراف المعنية تصبح غير حريصة على التنسيق مما يقود الى فقدان جدوى كل السياسات النقدية والعمومية والى تنامي الضبابية بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء. علما أن العمل التنموي يتطلب التناغم والتكامل بين مختلف السياسات قصد توضيح الرؤى والأهداف بالنسبة لكل الأطراف. وقد تمكنت الاقتصاديات الصاعدة مثل الاقتصاد الكوري بالخصوص والآسيوي الجنوبي عموما من تحقيق هذا التكامل وتسجيل نتائج باهرة على كل المستويات بفضل ورغم غياب ما يسمى باستقلالية البنك المركزي.
- بجانب إهمال البعد التنموي وخلق أجواء من التناقض والتضارب والتوتر بين مختلف مراكز القرار. تجدر الإشارة الى أن استقلالية البنك المركزي من شأنها أن تفرغ العملية الديمقراطية من محتواها عبر تهميش السلط المنتخبة نتيجة فقدانها وعدم تحكمها في الآليات والوسائل والسياسات التي تمكنها من تحقيق برامجها التي على أساسها وقع انتخابها وبالتالي الوفاء بوعودها لدى ناخبيها. مثل هذه الوضعية تجعل مبدأ المحاسبة صعبا في ظل تفكك الدولة وبعثرة سلط القرار مما يؤدي الى توتر اجتماعي مستمر بدون إمكانية حلول سياسية كما يؤدي الى عدم جدوى الحوار الاجتماعي والوطني في غياب سلطة تنفيذية منسجمة وماسكة بكل أدوات تنفيذ مخرجات الحوار وتفعيلها على أرض الواقع.

- التشبث بهذه الاستقلالية التي تنصهر في منطق تفكيك الدولة ومنع كل تمشي إرادي في الميدان التنموي يقود في مجمل الحالات الى عجز الدولة عن القيام بدورها والى تراجع نجاعة كل المؤسسات وهدر الموارد بكل أصنافها والى انهيار ثقة المواطن فيها. وعجز الدولة بجميع مؤسساتها يبرز من خلال عديد المؤشرات المسجلة في التجربة التونسية بالخصوص في فترة مرحلة الانتقال الديمقراطي ومن أهمها:

- ضعف نسبة انجاز المشاريع العمومية الشيء الذي ينتج عنه زيادة في تكاليف المشاريع نظرا لارتفاع الأسعار ولتراجع سعر صرف الدينار. وتأخر انجاز بعض المشاريع المبرمجة يسجل مستويات قياسية تفوق 10 سنوات في بعض الأحيان ومثال القطار السريع يمثل أحسن دليل. ذلك أنه الى حد الآن وقع إنفاق 1200 مليون دينار بعد 10 سنوات من انطلاق الأشغال دون أن يكتمل الخط الأول الرابط بين ساحة برشلونة وضاحية الزهروني غرب العاصمة تونس. وهذه الوضعية تمثل سابقة على المستوى العالمي حيث لم يسبق أن استغرق خط حديدي لا يتجاوز طوله 5 كيلومترات قرابة عشر سنوات بدون أن يتم انجازه رغم توفر خيوط التمويل والقيام بتوريد القطارات الكهربائية من كوريا الجنوبية. وللمقارنة نشير أن انجاز مشروع القطار السريع الرابط بين القاهرة والعاصمة الإدارية الجديدة والممتد على 59 كلم لم يستغرق أكثر من 12 شهرا.
- انتشار الفساد وعدم القدرة على التحكم في الحدود الاقتصادية والمبادلات مع الخارج (تنامي عمليات تهريب السلع والعملات الأجنبية، تنامي ظاهرة السلع الموردة الفاسدة والمغشوشة وغير الخاضعة للمقاييس الصحية والبيئية، توريد النفايات بدون مراقبة الخ...). وهذه الظاهرة تتفاقم على حساب الموارد العمومية في ظل أزمة المالية العمومية الخانقة
- تفاقم البناء الفوضوي بعد 2011 حيث أصبح يمثل حاليا 40 % من البناءات المشيدة مقابل نسبة لا تتجاوز 20 % قبل سنة 2010 حسب الوكالة العقارية للسكن.

وحسب نفس المصدر فإن كلفة تدخل الدولة لمد البناءات العشوائية بالمرافق الضرورية تفوق مرتين كلفة تهيئة هذه الأراضي مسبقا من طرف الوكالة.

- عدم القدرة على مواجهة ضغط اللوبيات خاصة في المجال الجبائي حيث تراجع قانون المالية لسنة 2021 للمرة الرابعة على الأقل على إيقاف العمل بالنظام الجبائي التقديري وإخضاع المهن الحرة بالخصوص للمراقبة الجبائية قصد ضبط مداخيلهم وتحديد مساهماتهم الجبائية بأكثر دقة. كما تراجع قانون المالية لسنة 2019 على الترفيع في الضريبة على المؤسسات من 25 % الى 35 % كما كان مقترح في مشروع قانون المالية. كما وقعت محاولة منع الترفيع ب90% من المعاليم الجمروكية على المنتجات التركية قصد التقليص من العجز المرتفع للميزان التجاري آنذاك. وقد عمد نواب كتلة النهضة الانسحاب من الجلسة لعرقلة قرار الترفيع. والأمثلة عديدة في هذه المجالات.
- عدم القدرة على فرض احترام كراس الشروط خاصة في مجالات حيوية وحساسة مثل المصحات الخاصة التي تلجأ من دون رادع الى فرض إيداع مبالغ خيالية (شيكات) على المرضى الذين يقصدونها للعلاج. عدم احترام كراس الشروط يخص كذلك انجاز المشاريع العمومية خاصة في ميدان البنية التحتية في مجال الطرقات والبناءات العمومية التي غالبا لا تخضع لمقاييس الجودة الواردة في كراس الشروط مما ينتج عنه ارتفاع مصاريف الصيانة واللجوء المبكر الى أشغال جديدة مكلفة.
- عدم القدرة على مراقبة المسالك التجارية ومقاومة الغش والاحتكار في عديد المجالات والتلاعب بالأسعار
- عدم القدرة على إدارة المواسم الفلاحية المتميزة بوفرة الإنتاج مما يتسبب في عديد الحالات في إتلاف نسب مرتفعة من الإنتاج وخاصة في مجال الحبوب والزيتون. بالإضافة الى إتلاف الثروات النادرة مثل الماء نظرا لغياب صيانة شبكة توزيع المياه المتسبب في ضياع مالا يقل عن 30% من هذه الموارد.
- عدم القدرة على فرض الانضباط في العمل الإداري والقيام بتحويل الامتيازات العينية المبذرة للموارد العمومية (سيارات، رقع بنزين، ورشات عمومية يعم فيها الفساد لصيانة السيارات الإدارية، سواق...) الى امتيازات نقدية (منحة نقل). علما أن هذه

الامتيازات لا تقتصر فقط على السيارات بل تخص كذلك التمتع بالاستهلاك المجاني في الكهرباء والماء والغاز والنقل البري والبحري والجوي الخ... هذا بالإضافة الى ارتفاع عدد الموظفين والوظائف (مديرين، مديرين عامين، مستشارين ملحقين بالدواوين، خبراء مكلفين بمهمة، وزراء وكتاب دولة عددهم يصل الى 40 مقابل 14 في الولايات المتحدة و15 في ألمانيا و22 في فرنسا) والولاة والمعتمدين والعمد نتيجة تقسيم ترابي لا يخضع إلا الى المنطق الأمني. والجدير بالذكر أن هذا العدد يتصاعد بالتوازي مع تراجع إنتاجية العمل وجودة الخدمات وانتشار الفساد (سرقة الأدوية على سبيل المثال) والرشوة وتنامي التسيب والغيابات وعدم الانضباط.

- بالإضافة الى ذلك سوء التصرف في الموارد العمومية حيث أن ثلث موارد الوزارات يقع إنفاقها في الثلاثية الأخيرة من السنة حتى يتسنى طلب الرفع في الميزانية في السنة الموالية بجانب ارتفاع ميزانية الرئاسة في الوقت أن صلاحياتها تقلصت بحكم التخلي عن النظام الرئاسي وتعويضه في الدستور بنظام شبه برلماني.

هذا التفكك بالإضافة الى تقليص حجم الدولة وأدوارها والحد من هامش فعلها وسلبها أدوات التدخل يمثل الأسباب الرئيسية لتراجع إشعاع الدولة ومصداقيتها وهيبتها. لان هيبة الدولة لا تقتصر على التدخلات الأمنية والقدرات العسكرية بل تستند أكثر بكثير على قدرتها في دفع مسار التنمية وتوفير خدمات أساسية بجودة عالية والحفاظ على حد أدني من التوازنات الاجتماعية والجهوية ومقاومة الفساد ونشر العدل.

عموما تكريس استقلالية البنك المركزي سيقود حتما إلى تدخل أقوى لصندوق النقد الدولي في السياسات المعتمدة وإلى إمكانية عدم التنسيق والتكامل بين السياسات النقدية والسياسات المالية العمومية مما يؤثر سلبا على مسار التنمية ويهمش العملية الديمقراطية ويعطي صلاحيات في الميدان النقدي والبنكي إلى هيئات (مجلس إدارة ومحافظ بنك) غير منتخبة وغير شرعية وعرضة إلى إملاءات أجنبية يومية. كما أن مجمل الالتزامات تتميز بمنحى تقشفي متصاعد يمكن أن يؤثر سلبا على نسق النمو في ظل نمو عالمي ضعيف ومتراجع. وفي كل الحالات فإن الالتزامات المعلنة ستقلص من

هامش تحرك الحكومات مهما كان نوعها وستكون غير قادرة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وضمان الاستقرار السياسي الضروريين في المرحلة القادمة الحساسة.

3. من أجل اعتماد برنامج إنقاذ قائم على إجراءات استثنائية لمنع الاقتصاد من الإفلاس

بعد أن وقع التركيز في إطار قانون الميزانية التعديلي لسنة 2020 على مصادر التمويل الداخلية بالأساس والذي أدى الى صراع بين وزارة المالية والبنك المركزي فإن ميزانية 2021 ركزت من جانبها على اللجوء بالأساس الى مصادر التمويل الخارجية.

كالمشاريع السابقة فإن مشروع ميزانية 2021 يتسم بإهمال البعد التنموي والبعد الاجتماعي والاكتفاء بالتركيز على دعم أسس الاقتصاد الكلي والتحكم في التوازنات المالية عبر العمل على استرجاع نسق النمو ليرتفع من 7.3- % في 2020 الى 4 % سنة 2021 و 3% سنة 2022 و 3.1 % سنة 2023 قصد دعم الموارد الذاتية للدولة. بالتوازي سيقع العمل على ترشيد الإنفاق لمزيد التحكم في عجز الميزانية وحصره في مستوى 4 % في سنة 2023. هذا الترشيد طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي وللاتفاق الحاصل سنة 2016 مع الحكومة التونسية سيقع من خلال التحكم في نفقات التأجير ونفقات الدعم بالأساس. وقد قدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2021 ب 52617 م د أي بزيادة ب 1.8 % مقارنة مع النتائج المحيّنة لسنة 2020. وهذا الحجم وقع تقديره بالاعتماد على فرضيات غير واقعية تخص اعتماد نسبة نمو ب 4 % بالأسعار القارة ومعدل سعر برميل النفط الخام من نوع البرنت ب 45 دولار للبرميل وتطور واردات السلع بنسبة 9.9 %مقابل 19.8- % محينة لسنة 2020.

ولإنجاز الميزانية سيقع الاعتماد على الموارد الذاتية بقيمة 33009 م.د أي بنسبة 62.7 % من حجم الميزانية وذلك عبر تطوير المداخيل الجبائية بنسبة 13.9 % (الأداءات

المباشرة بنسبة 10% وغير المباشرة بنسبة 16.9 %) وتعبئة مداخيل غير جبائية وهبات خارجية بقيمة أقل من التي وقع تسجيلها في الميزانية التعديلية لسنة 2020[16].

على مستوى نفقات الميزانية لسنة 2021 يقدر حجم هذه الأخيرة ب 41016 م.د أي بتراجع يبلغ 6.1%- مقارنة بالنتائج المترقبة لسنة 2020 منها 20118 م.د بعنوان نفقات التأجير وهو ما يمثل نسبة 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 19247 م.د أو 17.3 % من الناتج محينة في 2020. إضافة الى 3401 م.د بعنوان نفقات الدعم (2400 م.د دعم المواد الأساسية و 401 م.د دعم المحروقات والكهرباء و600 للنقل) و 7148 م.د كنفقات التنمية أو 13.6% من مجمل الميزانية أي 5.9 % الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا تسديد 15776 م.د بعنوان خدمة الدين العمومي: الأصل (11501 م.د) والفائدة أي نفقات التمويل (4275 م.د) مما سيمثل 30 % من حجم ميزانية الدولة و 2.2 مرة حجم النفقات ذات الصبغة التنموية. على مستوى عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة سيبلغ العجز لسنة 2021 ما قيمته 8857 م.د أي 7.3 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14936 م.د أو 13.4 % محين لسنة 2020. وباعتبار مداخيل الهبات والمصادرة (850 م.د) سينخفض العجز الى 8007 م.د أي 6.6 % من الناتج وهو ما يستدعي تعبئة موارد اقتراض لتمويل الميزانية تبلغ 19508 م.د لسنة 2021 منها 2900 م.د اقتراض داخلي و 16608 م.د اقتراض خارجي.

مشاريع القوانين التعديلية لسنة 2020 والأصلي لسنة 2021 تطرح قضايا جوهرية وإشكاليات أساسية تخص تمويل العجز الموجه لصرف الأجور والنفقات العمومية بالأساس وليس لتدعيم نفقات التنمية والاستثمار في المشاريع المنتجة للثروة التي تمكن من تسديد القروض لاحقا.

[16] هذه الفرضيات مفرطة في التفاؤل خاصة فيما يخص سعر برميل النفط الذي حدد ب 45 دولار والمرجح أن يتجاوز هذا المستوى بكثير ليفوق 60 دولار بالنظر الى الإجراءات المعتمدة من طرف أكبر المنتجين للنفط والى بوادر الانتعاش الاقتصادي العالمي في ظل انتشار اللقاح.... علما أن تحقيق نسبة نمو ب 4% سيكون صعب التحقيق في ظل استمرار الجائحة وتأخير عملية التلقيح وتناسي صعوبات المؤسسات خاصة الصغرى والمتوسطة.

كما تطرح إشكاليات حول قدرة الاقتصاد التونسي على تعبئة موارد خارجية في ظل الأزمة السياسية المكبلة والوضع الاجتماعي المتوتر ومنظومات الإنتاج المتأزمة والتوازنات المالية الكلية المنهارة والتنافس الشديد في الأسواق المالية العالمية لمواجهة جائحة الكورونا التي نتج عنها صعوبات مالية في كل البلدان بدون استثناء. وصعوبة اللجوء الى الاقتراض الخارجي بجانب ضرورة الالتزام بالحذر وبالمقاييس الاقتصادية عند اللجوء الى السوق النقدية والمالية الداخلية يحتم علينا اعتماد إجراءات استثنائية تمكن الدولة من تدعيم هام لمواردها الذاتية حتى تتمكن من مواجهة تداعيات الجائحة وإنقاذ المؤسسات المنكوبة والرفع الجاد من النفقات التنموية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي الذي يبقى الحل الأسلم والوحيد للخروج من أزمة المالية العمومية ومعالجة المسائل الهيكلية التي تعيق المسار التنموي خاصة في مجالات الإنتاج والبنية التحتية.

أ. في محدودية الطرق التقليدية لتمويل عجز الميزانية

في البداية يجب الإشارة الى أنه منذ سنوات كانت السلطة تقلل من حجم عجز الميزانية عبر ترحيله وتحميله من طرف المؤسسات العمومية. هذا الترحيل بدوره يتسبب في عجز وحتى إفلاس عديد المؤسسات الخاصة التي تتعامل مع القطاع العمومي. ومن هذا المنطلق فإن العجز الحقيقي للمالية العمومية يفوق بكثير العجز الوارد في مشاريع الميزانية الذي يقع قبوله من طرف البرلمان. وبالتالي لضبط الحجم الحقيقي للعجز من المفروض إضافة عجز المؤسسات العمومية مع إضافة ضمانات الدولة للقروض المتحصل عليها من طرف عديد المؤسسات العمومية بجانب إضافة مستحقات القطاع الخاص لدى الدولة. علما أنه من المفروض كذلك احتساب عجز صناديق الضمان الاجتماعي ضمن عجز الميزانية العمومية. كل هذه الإضافات إذا وقع اعتبارها ستؤدي الى ارتفاع هام لعجز الميزانية كما أنها ستنعكس كذلك على نسبة المديونية العمومية حيث أن هذه النسبة ستقفز الى أكثر من 110 % من الناتج المحلي الخام مقابل 75 % فقط حسب قانون المالية لسنة 2020.

مهما كان محتوى وحجم العجز من الناحية العملية يمكن أن يقع تمويل عجز الميزانية عبر طرق متعددة لكل منها حدودها وايجابياتها وسلبياتها:

أولا: يمكن اللجوء الى التمويل المباشر من طرف البنك المركزي بعد مراجعة قانونه الأساسي الصادر في سنة 2016، خاصة أن هذا التمويل يقع بدون نسبة فائدة أو بنسبة ضعيفة جدا. لكن هذه الطريقة عندما تتجاوز حدودا معينة وتوظف في مشاريع غير منتجة يمكن أن تؤدي الى ارتفاع التضخم المالي وتعميق عجز الميزان التجاري ومزيد تدهور قيمة الدينار.

ولتفادي كل هذه المخاطر غالبا ما يقع هذا اللجوء في حدود لا تمكن دائما من تغطية كامل عجز الميزانية كما حصل ذلك هذه السنة 2020.

إلا أن اللجوء الى التمويل المباشر مع أخذ الاحتياطات الكفيلة بالحد من السلبيات المشار إليها سابقا عندما يقع توجيهه نحو تدعيم الاستثمار العمومي المنتج والى توسيع وتحسين البنية التحتية للرفع من الاندماج الترابي والقطاعي يبقى من الوسائل الهامة لتكريس التمشي الإرادي في المجال التنموي.

لذلك من الضروري العمل على إعادة النظر في القانون الأساسي للبنك المركزي قصد استرجاع وحدة الدولة وسيادتها وبعدها التنموي.

ثانيا: بجانب اللجوء الى التمويل المباشر من طرف البنك المركزي يمكن كذلك اللجوء الى التمويل غير المباشر عن طريق المؤسسات البنكية الأخرى. إلا أن هذا اللجوء تنتج عنه كلفة مرتفعة تزيد من أزمة الميزانية العمومية كما تثبته التجربة منذ 2016 حيث أنه منذ إصدار قانون استقلالية البنك المركزي لسنة 2016 وقع تسجيل تغيير في هيكلة المديونية العمومية من جهة وارتفاع مفرط لخدمة الدين العمومي من جهة أخرى. ذلك أن الاقتراض الداخلي الذي كان يمثل 37.7 % من جملة موارد الاقتراض في الفترة الممتدة بين 2010 و2016 أصبح يمثل 23.9 % فقط بين 2017 و 2019 على إثر إصدار قانون 2016 الذي يمنع البنك المركزي في فصله 25 النقطة 4 من التمويل المباشر للخزينة

العامة. بجانب هذا التحول الهيكلي للمديونية العمومية سجلت كذلك فائدة الدين الداخلي ارتفاعا لنسبة تطورها السنوي ب26 % بين سنتي 2017 و 2020 مقابل نسبة تطور ب 13 % فقط بين سنة 2010 و 2016. وقد أدى هذا الارتفاع لتكاليف التداين الداخلي الى دفع الدولة الى اللجوء الى التداين الخارجي في نفس الفترة الشيء الذي جعلها ترضخ الى شروط مجحفة مهددة للسيادة الوطنية وللمسيرة التنموية.

ثالثا، اللجوء الى الزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة كما يقع ذلك في عديد الفترات بدون اعتبار ضرورة مقاومة تنامي الحيف الجبائي وتحسين العدالة الجبائية وبدون تسجيل نتائج ايجابية على مستوى الادخار والاستثمار والنمو. حيث تراجعت نسبة الادخار من 22% سنة 2010 الى 6 % سنة 2020 ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الخام من 24% سنة 2010 الى 13 % سنة 2020 ونسبة النمو من 4.4 % كمعدل سنوي في الفترة 2001 – 2010 الى حوالي 1.6 % في الفترة 2011 – 2019. وهذا اللجوء الى الزيادة في الضرائب كان يتميز:

– **بعدم الشمولية** نظرا أن الاقتصاد الموازي كان دائما خارج المنظومة الجبائية وليس له أي مساهمة تذكر في تكوين الموارد الجبائية رغم التنامي المتصاعد لنصيبه في الثروة الوطنية نتيجة توسع نشاطه قطاعيا وترابيا. وبالتالي اللجوء الى الرفع من الضرائب كانت أول ضحاياه هم الأجراء وعامة المستهلكين عن طريق الرفع المستمر من الضرائب غير المباشرة أولا والمؤسسات الخاضعة للنظام الجبائي الحقيقي خاصة المؤسسات الكبرى والمتوسطة ثانيا والذين يخضعون للنظام الجبائي التقديري أخيرا.

– **بتنامي الفوارق الجبائية** بين مختلف الفئات الاجتماعية كما يتبين ذلك من خلال تطور مكونات المداخيل الجبائية المباشرة وتوزيعها بين الأداء على الدخل والضريبة على الشركات حيث كان هذا التوزيع يتميز بالتساوي تقريبا في الفترة بين 2010 و 2014: المداخيل الجبائية المباشرة في هذه الفترة كانت متكونة بنسبة 51 % من أداءات على الدخل و 49 % من الضريبة على الشركات. إلا انه منذ 2015 وقع إقرار تخفيضات متتالية في الضريبة على الشركات: تخفيض من 30 % الى 25 % في قانون المالية لسنة

2014 الفصل 18 وقع العمل به انطلاقا من سنة 2015. وتخفيض من 25 % الى 15 % وقع المصادقة عليه في الفصل الإضافي عدد 3 لمشروع قانون المالية لسنة 2021. بعد هذه التخفيضات أصبحت مساهمة الضريبة على الشركات لا تمثل إلا 28 % من جملة المداخيل الجبائية المباشرة مقابل مساهمة ب 72 % للضريبة على الدخل ليصبح الضغط الجبائي يرتكز على الأداء على الدخل وبالخصوص على دخل الأجراء الخاضعين الى الخصم من المورد. وحسب الأرقام المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2021 سيستمر ارتفاع الضغط على الدخل حيث سيصبح الأداء على الدخل يمثل 75 % من جملة المداخيل الجبائية المباشرة مقابل 25 % فقط للضريبة على الشركات.

– **ارتفاع تكاليف الامتيازات الجبائية والمالية السخية ومساهمتها في تنامي الفوارق الجبائية.** حسب تقرير النفقات الجبائية[17] والامتيازات المالية الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2021 قد فرطت الدولة في 5644 مليون دينار أي 4.96 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 في شكل امتيازات جبائية ومالية. علما أن هذا التقرير وقع نشره لأول مرة كملحق لمشروع قانون المالية لكن رغم أهميته لم يحظ باي اهتمام من طرف نواب الشعب.

– **ارتفاع ظاهرة التهرب الجبائي وتعمق الاخلالات العديدة التي تميز المنظومة الجبائية** كما يبرز ذلك من خلال المعطيات الدقيقة التي تخص سنة 2015[18]. هذه الاخلالات العميقة وقع تأكيدها من طرف آخر دراسة في الموضوع قامت بانجازها جمعية الاقتصاديين التونسيين انطلاقا من معطيات مفصلة ودقيقة تخص سنة 2015 وفرتها وزارة المالية للجمعية وقد أظهرت هذه الدراسة أهم النتائج التالية:

✓ أن من جملة 734000 مطالب بدفع الضرائب هنالك 365000 أي قرابة النصف 49.7% لا يدفعون الضرائب منهم 302000 أشخاص طبيعيين personnes physiques و63000 مؤسسة

[17] يمثل الإنفاق الجبائي وسيلة من وسائل الإنفاق العمومي دون صرف أموال لكن من خلال التخلي على موارد جبائية. ويمكن للنفقات الجبائية أن تتخذ إحدى الأشكال التالية: الإعفاء من الضريبة أو الأداء- الطرح أو الخصم من أساس الضريبة أو الأداء – التخفيض من نسبة الضريبة أو الأداء – التخفيض من الاعتماد الضريبي – تأجيل أجال دفع الضريبة أو الأداء

[18] "العدالة الجبائية وتعبئة الموارد الذاتية" – الجمعية التونسية للاقتصاديين، تونس، سبتمبر 2017

- ✓ عدد الذين يصرحون بمداخيلهم يبلغ 2323 ألف شخص طبيعي ومؤسسات من بينهم 1954 ألف أجراء يشتغلون في القطاع المنظم وخاضعون للخصم من المورد (84%) و296 ألف من غير الأجراء (13 %) و73 ألف مؤسسة (3%)
- ✓ معدل الضريبة السنوية المدفوعة من طرف الأجراء تبلغ 1820 دينار سنة 2015
- ✓ 414 ألف ينتمون إلى النظام التقديري منهم 219 ألف لا يدفعون الضرائب سنة 2015. 196 ألف الذين قاموا بتصاريح على المداخيل لم تتجاوز مساهمتهم الضريبية 36 مليون دينار أي ما يساوي 0.7% من الضريبة على الدخل و 0.5% من الأداءات المباشرة و 0.2% من الموارد الجبائية
- ✓ في ما يخص أصحاب المرابيح الصناعية والتجارية (BIC) البالغ عددهم 133000 هناك 63000 قاموا بالتصريح على الأداء منهم 40000 صرحوا بأنهم حققوا مرابيح. 75% من الأداء على هذه المرابيح متأتية من 20% فقط من الأشخاص المعنيين بهذه الضريبة والذين يحققون رقم معاملات يفوق 100 ألف دينار.
- ✓ من جهة الأداء على المؤسسات هناك 24% فقط من مجموع 136 مؤسسة يصرحون بأنهم حققوا مرابيح ويدفعون الأداء مقابل 46% لم يقوموا بالتصريح و 11% صرحوا بأنهم لم يحققوا مرابيح و19% صرحوا بأنهم يعانون من عجز مالي.
- ✓ 75% من الاداءات على المؤسسات يقوم بدفعها 13% من المؤسسات التي تحقق رقم معاملات يفوق مليون دينار مقابل 34% من المؤسسات التي تصرح بأن رقم معاملاتها أقل من 5000 دينار ولا يساهمون إلا بـ2% من الأداء على المؤسسات مقابل 57% من المؤسسات المصرحة برقم معاملات أقل من 100 ألف دينار وتساهم بـ6% من الأداء على المؤسسات
- ✓ هناك 250 مؤسسة تتحمل 50% من الأداء على المؤسسات
- ✓ بالإضافة إلى ما سبق يجب التذكير بالحجم المهول للأموال المهربة والذي سنقدم في شأنه بعض المعطيات لاحقا.

كل هذه المعطيات الرسمية تدل بوضوح بأن توزيع الأعباء الجبائية غير عادل كما تدل على أن هناك تهربا جبائيا مهول يفترض التركيز على مطاردة المتهربين من الواجب

الجبائي قبل كل شيء.وبالتالي يسمح بتفادي أثقال العبء الجبائي على الذين يساهمون في القيام بالواجب الجبائي ولو بصفة منقوصة. وحسب نفس الدراسة المشار إليها يقدر مستوى التهرب الجبائي سنة 2015 بحوالي 3000 مليون دينار وهو ما يمثل قرابة 76% من عجز الميزانية في نفس السنة.

إلى جانب التهرب الجبائي الناتج عن المطالبين بالجباية والمعروفين والمسجلين لدى المصالح الجبائية والذين يبلغ عددهم الجملي 734 ألف يجب إضافة الخارجين عن المنظومة الجبائية وغير المسجلين لدى المصالح الجبائية. هذا الصنف الخارج عن السرب موجود في القطاع غير المنظم الذي يمثل من 35% الى 40% من الناتج المحلي الخام ويشغل 32.3% من السكان الناشطين ويحتوي على أكثر من 20% من الأجراء أي ما يناهز 508 ألف أجير. كما أن إحدى المكونات الأساسية للقطاع غير المنظم أصبحت تخص التجارة الموازية التي تمثل أكثر من 50% من رقم المعاملات التجارية الوطنية وتستقطب جانب متصاعد من الثروة الوطنية الخارجة عن المراقبة والمحاسبة والمساهمة في تعبئة الموارد الجبائية.

رابعا، وكما هو مترقب في كل أزمة للمالية العمومية ارتفعت من جديد الأصوات المنادية بخوصصة المنشآت العمومية لتوفير موارد عمومية تسمح بتغطية ولو جزئية لعجز الميزانية. لكن مثل هذا الإجراء يعني مواصلة مسلسل تقزيم الدولة والتخلي عن رافعات مهمة لتحقيق الأهداف التنموية وعن وسائل تيسر تحقيق تعديل الدورة الاقتصادية والتوازن بين المقتضيات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية

خامسا، الاستمرار في اللجوء الى التداين الخارجي الذي أصبح صعب التحقيق ومكلف للغاية وغير محبذ في كل الحالات لأنه يدفع الى ابتزاز البلاد وفرض شروط قاسية تمس من السيادة الوطنية وتقلص من الآفاق التنموية وتقود الى اعتماد سياسات تقشفية غير شعبية تزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية الهشة ومن عدم الاستقرار السياسي.

والمعلوم أن الارتفاع المتصاعد لموارد الاقتراض الداخلي والخارجي يعود بالأساس الى عدم قدرة الموارد الذاتية للدولة على تغطية النفقات خاصة مع الارتفاع المستمر

لنفقات التصرف على حساب نفقات التنمية ومع تهميش المؤسسات العمومية في ظل غياب السياسات القطاعية وتخلي الدولة عن التمشي الإرادي في مجال التنمية بالإضافة الى الوضع المختل للمنظومة الجبائية المتميز بغياب الشمولية نتيجة تنامي القطاع الموازي والتهرب الجبائي وانخفاض نسبة مساهمة الضريبة على الشركات في موارد الدولة من 14% بين 2010 و 2014 الى 7% بين 2015 و 2020 والمترقب أن لا تتجاوز 6% من الناتج المحلي الخام سنة 2021 علما أن هذا الانخفاض لم ينتج عنه لا تقلص التهرب الجبائي ولا ارتفاع نسبة الاستثمار لدى القطاع الخاص. بالتوازي نسجل إثقال كاهل الأجراء والمستهلك أهم ضحايا ارتفاع الضغط الجبائي (الذي بلغ 25.38% من الناتج المحلي الخام سنة 2019 و23.7% سنة 2020 والمترقب أن يبلغ 25.54% سنة 2021 مقابل 20.1% سنة 2010). بجانب إثقال كاهل الأجيال القادمة أهم ضحايا ارتفاع المديونية العمومية. علما أن موارد الاقتراض الجملية شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث مثلت 20% من جملة الموارد العمومية بين 2010 و2015 لترتفع الى 29% بين 2016 و2020 ومن المنتظر أن تصل الى 37% سنة 2021. وقد مثل الاقتراض الخارجي 69% سنويا من جملة موارد الاقتراض العمومي أثناء الفترة 2013 و2019. ومع انتهاء الاستعداد الائتماني سنة 2019 المنعقد مع صندوق النقد الدولي سنة 2013 أصبح من الصعب تمويل الخزينة عن طريق الاقتراض الخارجي الذي تراجع الى مستوى 38% سنة 2020 وحتم اللجوء الى الاقتراض الداخلي المباشر لدى البنك المركزي لتغطية العجز المرتفع لميزانية هذه السنة.

والمعلوم أنه بالتوازي مع ارتفاع حجم التداين العمومي (عبر اللجوء الى التداين الخارجي بالأساس بنسبة تقارب 70%) قد سجلت خدمة الدين نفس النسق التصاعدي. ذلك أن السداد السنوي للدين العام الداخلي والخارجي بما في ذلك الفوائد قد ارتفعت نسبته من جملة نفقات الدولة من 18% بين سنتي 2010 و2016 الى 22% بين سنتي 2017 و2020 لتبلغ حسب المتوقع في مشروع قانون المالية لسنة 2021 حوالي 30% أي أن ما يقارب ثلث نفقات الدولة سيقع توظيفها لتسديد الديون. هذا الوضع الكارثي يجعل من الصعب جدا الاستمرار في اللجوء الى التداين العمومي (خاصة منه الخارجي)

نظرا لارتفاع التكاليف وانهيار الوضع الاقتصادي وانعدام مصداقية السلطة الحاكمة وعجزها على ضبط أفاق تنموية واضحة ومطمئنة للأطراف الداخلية والخارجية على السواء وبالتالي يحتم هذا الوضع العمل بسرعة وبكل جدية على تعبئة موارد ذاتية إضافية عبر اعتماد إجراءات استثنائية جريئة ومضمونة النتائج.

ب. أهمية وضرورة اعتماد إجراءات استثنائية للرفع من الموارد العمومية الذاتية قصد مواجهة الأوضاع الصحية المرشحة لأكثر تدهور وتحقيق الانتعاش الاقتصادي مع الحد من اللجوء إلى التداين

وفيما يهم مجال الإجراءات الاستثنائية يجب أن يخص الحرب على الفساد بكل مكوناته (تهريب، تهرب جبائي، تهريب العملة وتحويل رأس المال خارج الوطن، احتكار، غش، رشوة) وبدون استثناء أي طرف وبدون تردد أو تذبذب، مع استهداف القطاع غير المنظم والتركيز على التجارة الموازية. هذه الحرب لا يجب أن تبقى من باب الدعاية والتوظيف السياسي والعمل الموسمي الذي يقتصر على بعض الأطراف وبعض الأنشطة. **كما أن الإجراءات الاستثنائية التي تخص المدى القصير يجب أن تكون موثوقة الارتباط مع إجراءات المدى المتوسط والبعيد والتي يجب أن تعمل على إرساء البديل التنموي المنشود كما أن هذا النوع من الإجراءات بالخصوص يجب أن يحرص على تعبئة كل المعنيين بإنقاذ الاقتصاد التونسي والتزامهم بالمساندة الفعلية والميدانية للإجراءات الاستثنائية.** وفي غياب السند السياسي يجب أن تعول هذه الحرب على سند المجتمع المدني وكل الأطراف التي لها مصلحة في كسب هذه الحرب وفي إنقاذ هذا الوطن. علما أن هذه الحرب الشاملة أصبحت قضية جوهرية ومحورية لأسباب عديدة:

-**أولا**، لأنها تمكن الدولة من موارد جبائية هامة نظرا لحجم الثروة لدى المتهربين من الجباية (1) [19]. والدولة أصبحت في حاجة أكيدة لها لإيقاف النزيف المتسبب في انهيار الاقتصاد

-**ثانيا**، التركيز على القطاع غير المنظم الخارج عن المنظومة الجبائية وعلى الذين هم داخل المنظومة (أي أنهم مسجلين لدى المصالح الجبائية) لكن لا يقومون بالتصريح على مداخيلهم أو يلجؤون إلى المغالطة لعدم دفع الأداء. لأن هذا التركيز من شأنه تفادي اللجوء إلى مزيد إرهاق الأجراء ومؤسسات القطاع المنظم والملتزمين بالقيام بالواجب الجبائي ولو نسبيا.

-**ثالثا**، التركيز على الأطراف التي وقع ذكرها من شأنه أن يدعم حركية القطاع المنظم وأن يحمي هذا الأخير من المنافسة غير الشريفة ومن الإفلاس وأن يساهم في خلق الظروف الملائمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي

-**رابعا**، تحقيق العدالة الجبائية ولو بصفة نسبية وبتدرج هو مسار طويل يبدأ انطلاق العمل به عندما يقوم كل فرد بواجبه الجبائي ولو بصفة منقوصة في فترة أولى وتصبح المنظومة الجبائية شاملة لكل المطالبين بالجباية

-**خامسا**، تقلص اللجوء إلى التداين العمومي خاصة منه الخارجي الذي ارتفع إلى مستويات من شأنها أن تهدد سيادة القرار الوطني وتجعل البلاد تحت وصاية أطراف أجنبية

-**سادسا**، تساهم في الحد من العجز التجاري والعجز الجاري وتدهور قيمة الدينار وما يحدثه من سلبيات على جميع المستويات

[19] انظر "عبد الجليل البدوي (2017) مشروع ميزانية 2018: دفعة أولى على الحساب في انتظار التكميلي – المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

-**سابعا**، تساهم في الحد من المشاكل الصحية الناتجة عن التهريب والتجارة الموازية والغش والفساد (التي برزت مع ظهور عديد الأمراض الناتجة عن تعفن عديد البضائع وعدم مطابقة العديد منها للمواصفات الصحية منها منتجات التجميل والعطور التي قادت إلى عديد الأمراض الجلدية، مواد استهلاك تجاوزت وقت استعمالها، لعب أطفال مصنوعة من مواد مسرطنة، مواد كهربائية غير خاضعة لمقاييس السلامة، أدوية مغشوشة... الخ). كل هذه الحالات الصحية من شأنها أن تساهم في ارتفاع كلفة النفقات الصحية وتتسبب في إرهاق المواطن وازدياد مصاعب المالية العمومية ومزيد تدهور الموازنات المالية الكلية

-**ثامنا**، تساهم في تجديد ثقة المواطن في المؤسسات واسترجاع الدولة لهيبتها حتى تكون فاعلة في تأطير الدورة الاقتصادية وتحقيق الانتعاشة المرجوة.

-**تاسعا**، وأخيرا وليس بآخر، يجب التأكيد على أن كل تردد في خوض هذه الحرب على الفساد سيقود حتما إلى تغول اللوبيات والمافيات ويفتح الأبواب على مصراعيها لانهيار الدولة والاقتصاد معا.

ج- أهم الإجراءات الاستثنائية الضرورية في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة

إن الحرب على الفساد يجب أن تعتمد على إجراءات استثنائية وأن تحرص على تحقيق مردود مالي في مستوى الحاجيات على المدى القصير وأن تعمل على تفكيك منظومة الفساد وعلى بداية إدماج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم في المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار يجب الإسراع باتخاذ عديد الإجراءات من أهمها:

1. الإسراع بتمرير قانون الطوارئ الاقتصادي الذي لا يجب أن يقتصر على التعجيل بانجاز المشاريع الكبرى بل كذلك يجب أن يسمح بمحاسبة وملاحقة ومصادرة أملاك العابثين بالمال العام والمستهترين بقوانين البلاد والمساهمين في انهيار الاقتصاد.

2. الإسراع بتمرير وتطبيق قانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل من حقق مكاسب غير مشروعة وتمكين الدولة من مصادرة أملاكه.
3. الإسراع باتخاذ إجراءات استثنائية لمحاصرة ومراقبة وملاحقة المهربين للعملة عبر مسالك وآليات عديدة.
4. إقرار إلزامية الواجب الجبائي وتكريس مبدأ la fiscalisation d'un acte n'entraine pas sa légalisation
5. تعويض العملة الحالية بعملة جديدة تمكن من الكشف عن الثروات النقدية المكتسبة بصفة غير قانونية وأخذ جميع الإجراءات لمحاصرة المتهربين أو المتجاوزين لعملية تبديل العملة.وقصد إنجاح العملية يجب توفير عدة شروط أهمها:
   - انجاز العملية في ظرف زمني وجيز حتى لا يتسنى لأباطرة ومافيات القطاع الموازي التهرب من العملية عن طريق شراء الذهب والعملة الصعبة وتخزين السلع أو شراء العقارات
   - تغيير العملة عبر رقم حساب شخصي حتى يقع التمكن من تشخيص الثروات من جهة والرفع من الاندماج المالي والبنكي من جهة أخرى. حيث أن نسبة الاندماج البنكي في تونس تقارب 30% وهناك حوالي 5ملايين تونسي ليس لهم حساب بنكي
   - الحد من سحب الأموال الذي يجب أن لا يتجاوز 1000 دينار في اليوم الى حين أن تقع التحريات في الثروات المسجلة.
6. تعليق توريد قائمة بالبضائع الكمالية والرفع في المعاليم الجمركية القائمة على البضائع شبه الكمالية مع تشديد المراقبة على التجارة الموازية لإسداء النجاعة الضرورية للإجراءات المعتمدة كما أنه من الضروري القيام بتقييم دوري (كل 6 أشهر) لنتائج هذه الإجراءات حتى يتسنى تعديلها حسب النتائج. علما أنه وقع صدور العديد من القرارات لتقييد توريد بعض السلع غير الضرورية منها قرار البنك المركزي التونسي في نهاية 2017 الذي يخص وقف إقراض الموردين التونسيين لتمويل واردات عدد من السلع الاستهلاكية بسبب تفاقم عجز الميزان التجاري

(الذي بلغ في موفى سنة 2018 أرقاما قياسية ب19 مليار دينار) وتدهور الدينار التونسي.

كما انطلقت وزارة التجارة منذ 2018 في تنفيذ إجراءات لتقييد واردات نحو 200 بضاعة استهلاكية كانت خاضعة للتوريد الحر و أصبح توريدها مقيد بشروط من بينها سلع غذائية كمالية على غرار الأجبان و البسكويت ورقائق البطاطس و الموز والعصائر و الشكولاطة, بالإضافة إلى مواد التنظيف ومواد التجميل والأحذية والهواتف المحمولة ولعب الأطفال والتجهيزات المنزلية...

والوضع الحالي المتميز بتنامي المؤسسات الاقتصادية المتضررة من الجائحة وارتفاع مهول لعجز المالية العمومية وانتشار البطالة الخ..يفترض تقييدا أكثر للواردات الكمالية وتقييم دوري لإجراءات التقييد من أجل إعطاء الأولوية لأنقاذ النسيج الصناعي الوطني و تدعيم الانتعاش الاقتصادي المنشود.

7. مراقبة النمو المفرط لظاهرة انتشار العلامات التجارية الأجنبية « la franchise » التي أدت بعديد «الصناعيين» إلى التخلي أو التقليص من نشاطهم الصناعي والتحول إلى ممثلين تجاريين لعديد العلامات التجارية الأجنبية « marques étrangères » عوض التركيز على تنمية علامات تونسية
8. إعادة التفاوض حول الاتفاقيات التجارية التي تؤدي إلى تفاقم العجز مع بعض البلدان الشريكة
9. إعادة إحياء مفهوم « bilan en devises » للأنشطة التجارية عبر:

•ربط الامتيازات التي تخص المؤسسات غير المقيمة بالحد الأدنى من الاندماج وتوظيف نسبة معينة من قيمة صادراتها داخل التراب التونسي عبر فرض حد أدني من الاستثمار.

•ربط التحصل على العملة الصعبة للقيام بالتوريد بالقدرة على التصدير كما كان معمولا به من قبل.

•مراجعة الامتيازات الجبائية والحد منها ومن مدة الاستفادة بها وإرساء علاقات تعاقدية تفرض تحقيق الأولويات الوطنية (تشغيل، تصدير...) مقابل الامتيازات المسندة.

عند تسجيل العربات بجميع أنواعها وعقود شراء العقارات فرض تقديم نسخة من الشيك أو شيكات الخلاص أو قسيمة التحويل البنكي أو وصل خلاص الكتروني إذا فاقت قيمة العقار أو العربة خمسة ألاف دينار علما أن مثل هذا الإجراء قد وقع إقراره لكن لا نعرف مدى الالتزام بتطبيقه ومدى نجاعته ومردوده الجبائي.

10. التقليص من تحويل المرابيح المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتشجيع على استثمارها داخل البلاد. هذا التشجيع بجانب إخضاع المرابيح للضريبة يتطلب بالأساس وضوح الأفاق التنموية على المدى المتوسط والبعيد والقدرة على اقتراح مشاريع كبرى مهيكلة للاقتصاد وجاذبة للاستثمار.
11. تشجيع المهاجرين على فتح حسابات بالعملة الصعبة داخل البلاد وعلى المساهمة في اقتراض الدولة بالعملة الصعبة
12. العمل على تركيز الجهود على بعض القطاعات والأنشطة التي من شأنها أن تمتن النسيج الاقتصادي و يعجل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي (مصنع الحديد والفولاذ ومرفأ صيانة السفن بولاية بنزرت معمل ستيب مثلا وتقليص التبعية الغذائية)النهوض الجدي بالفلاحة والعمل على تقليص العجز في ميدان الطاقة (التركيز على الطاقة الشمسية) وميدان المياه (صيانة شبكة توزيع المياه، تدعيم أنشطة رسكلة المياه المستعملة مع مراقبة صارمة للجودة وللاستعمال، تحلية المياه...). إجمالا يجب التركيز على الفلاحة وإنقاذ بعض الأنشطة الموجودة والتي تعاني صعوبات رغم دورها المحوري في هيكلة واندماج الاقتصاد وعلى قطاع البناء والأشغال العامة قصد التعجيل بتحقيق الانتعاشة الاقتصادية.

إن اعتماد مثل هذه الإجراءات في إطار الانتقال الديمقراطي رغم صبغتها الاستثنائية من شأنها أن توفر الحد الأدنى من احترام القانون وضمان مصالح كل

الأطراف مع إعطاء الأولوية للمصلحة العامة وتحقيق إنقاذ الاقتصاد من الانهيار والحفاظ على حد أدنى من سلطة القرار الوطني. لأنه إذا استمر الوضع في الانهيار بدون استفاقة جدية فإن الأمر سيكون موكل للمجهول ولربما اعتماد الإجراءات الاستثنائية يقع في ظروف لا تراعي الحد الأدنى من احترام القانون والحقوق لذلك يجب على كل الأطراف أن تكون واعية بدقة المرحلة وخطورة التحديات وأهمية الرهانات.

بدون هذه الحلول الهيكلية سيقع استنزاف المالية العمومية التي تعاني من ضعف الموارد العمومية الذاتية نظرا لعدم القدرة على انجاز إصلاح جبائي جريء يقلص من اللجوء المشط الى إثقال كاهل مؤسسات القطاع المنظم والأجراء والمستهلك ويُمكن من إخضاع القطاع الموازي الذي أصبح يحتكر نسبة متصاعدة من الثروة بدون أي مساهمة جبائية تذكر ومن مقاومة التهرب الجبائي وتهريب الأموال الى الخارج بالإضافة الى ضرورة الحد من الامتيازات الجبائية والجمروكية التي ترهق الميزانية نتيجة النقص الحاصل في الموارد العمومية بدون مقابل والتزام بتحقيق أهداف مضبوطة في إطار علاقات تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص.

4. تنامي الحركات الاحتجاجية في ظل بوادر تفكك الدولة على الصعيد السياسي

أ- تقزيم وتفكك الدولة على الصعيد الاقتصادي فتح المجال واسعا لتهميش الدولة على المستوى السياسي والمؤسساتي

في سياق تقزيم وتفكك الدولة على الصعيد الاقتصادي وفي ظل الفتور المتصاعد لمنوال التنمية أصبح المجال واسعا لزحف كل ما هو موازي في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع انتشار مريع لظاهرة الفساد وقانون الغاب وبروز علني ومتنامي لظاهرة المافيات "والكناطرية" وأباطرة على رأس شبكات إجرام لا يتورعون عن إطلاق النار على الجيش والقوات الأمنية والفرق الجمركية خاصة في المناطق الحدودية لفرض الأنشطة الموازية وغير القانونية. وهذا التنامي أدى الى مزيد تفكك الدولة على الصعيد السياسي نتيجة تنامي الأنشطة والمؤسسات الموازية مثل التنظيمات الأمنية

السرية الموازية والميليشيات الحزبية ومنظومات التعليم الموازية (روضات أطفال، مدارس قرآنية، جمعيات "علماء الإسلام"، قنوات تلفزية ومحطات إذاعية منتصبة عشوائيا منها من يزعم التحدث باسم القرآن الكريم لنشر التطرف الخ...) بجانب تنامي اللوبيات الناشطة والمخترقة لكل المؤسسات والتنظيمات الحزبية واحتداد الصراعات بين مختلف السلط خاصة التشريعية والتنفيذية وبين مكونات هذه الأخيرة مع تباين في بعض الفترات بين التركيبة الحزبية للأغلبية داخل البرلمان والتركيبة الحزبية للحكومة (حكومة الفخفاخ كمثال) حينا وغموض حول الانتماءات السياسية لعديد الوزراء "المستقلين" وحقيقة تورطهم في قضايا فساد أحيانا. يضاف الى كل هذا تنامي التنسيقيات الموازية للتشكيلات الحزبية والمهنية والجمعياتية مع احتداد المنطق الحرفي والمطالب الخصوصية (سلك القضاء، الأطباء، أعوان الجمارك، التعليم...). في هذا الإطار أصبحت الدولة تبرز بمظهر دولة المافيات والكناطرية واللوبيات أكثر منها كدولة القانون والمؤسسات. هذا الانطباع الحاصل هو في حقيقة الأمر نتيجة مؤشرات ملموسة تخص اختراق هذه الفئات المدمرة لكل مؤسسات الدولة (برلمان، أحزاب، منظمات، مصالح إدارية عن طريق الرشوة...) وقدرتها على مواصلة التوسع في كل المجالات واحتكارها المتصاعد لنسبة هامة من الثروة الوطنية وقدرتها على التهرب من المحاسبة والمساءلة والمحاكمة.

وقد ساهم هذا الوضع بقسط وافر في تعميق القطيعة بين المواطن والمؤسسات وفقدان الأمل في الطبقة السياسية الحاكمة وفي مستقبل البلاد مما أدى الى تنامي الحركات الاحتجاجية التي تجد نفسها أمام انتشار قانون الغاب مدفوعة لتحقيق مطالبها الى اللجوء الى المنطق السائد القائم على حجة القوة في غياب مؤسسات ذات مصداقية قادرة على اعتماد قوة الحجة انطلاقا من برامج ومشاريع ملموسة ومن قدرة على الانجاز والالتزام بالتعهدات.

ب. تنامي الحركات الاجتماعية في ظل تهميش الدولة اقتصاديا وسياسيا

كانت سنة 2020 منذ بدايتها سنة استثنائية في جميع المجالات وبكل المقاييس حيث بدأت تتأجج بصفة متصاعدة حسب مجريات الأحداث. في بداية السنة 2020 وبسبب فيروس كورونا احتلت احتجاجات القطاع الصحي صدارة الأحداث للفت الأنظار مرة أخرى الى انهيار المنظومة الصحية والمطالبة بتوفير المستلزمات الطبية لمجابهة الجائحة. وبعد الإعلان عن القانون 38 المتعلق بمن طالت بطالتهم وخاصة على إثر إعلان اتفاق الكامور تأجج الوضع وبرزت معه ظاهرة التنسيقيات والاعتصامات وغلق مراكز الإنتاج.

وبالرجوع الى معطيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى حدود نهاية شهر نوفمبر فقد تم رصد أكثر من 7600 تحركا احتجاجيا (مقابل 9091 خلال كامل سنة 2019 و 9365 خلال كامل سنة 2018) شملت كل الولايات وتركزت أساسا في ولايات القيروان (1255 احتجاج) وقفصة (805 احتجاج) وتونس (710 احتجاج) في سنة لم تكن استثنائية من حيث الحجم الاحتجاجي لكنها كانت بالخصوص استثنائية من حيث تنوع الفاعلين في ديناميكيات الاحتجاج التي شارك فيها مواطنون وجهات ومعطلون وفلاحة وبحارة وفنانون وصحافيون وقضاة وأطباء ومثقفون ونشطاء من المجتمع المدني أمام البرلمان كما تميزت هذه الديناميكيات بالآليات المعتمدة التي كانت تستعمل أشكال احتجاجية أكثر ضغطا وجلبا للاهتمام بحثا عن تفاعل ايجابي مع المطالب المطروحة حيث عمدت التنسيقيات الى غلق مراكز الإنتاج وأضرب القضاة بدون انقطاع مدة أسابيع ونفذ الأطباء وكافة القطاع الصحي يوم غضب وطني كما قامت بعض الجهات بإضرابات عامة واحتج الصحفيون أمام المحاولات المتكررة لمضايقة حرية الصحافة الخ...

كما كانت سنة 2020 استثنائية من حيث وصول أكثر من 12800 مهاجرا غير نظامي الى السواحل الايطالية منهم 1800 قاصر (بمرافق ودون مرافق) وهجرة أكثر من 300 عائلة جماعيا رغم كل الإمكانيات الأمنية واللوجستية لمراقبة السواحل والتي

نجحت في منع أكثر من 13000 مهاجر آخر من الوصول. وهي أرقام معبرة أحسن تعبير عن الإحباط وفقدان الأمل في المستقبل داخل البلاد كما أن مثل هذه الأرقام لم يقع تسجيلها قبل سنة 2020 حسب نفس المصدر.

وتجدر الإشارة بكل وضوح أن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية السلمية تمثل بالأساس آخر ما تبقى من خلايا حية في جسم مريض وهزيل. كما تمثل عنصرا أساسيا يذكرنا حتى لا ننسى أو نتناسى الإشكاليات الجوهرية المتمثلة في استمرار واستفحال معضلة البطالة في ظل هشاشة النسيج الاقتصادي وغياب النمو والتنمية وتنامي الفوارق الجهوية والاجتماعية وانهيار الخدمات الاجتماعية وانتشار الفساد واستمرار المشاهد السياسية الكراكوزية المخجلة في تونس القرن الواحد والعشرين والمحبطة للعزائم والهمم والتي تؤكد على غياب المشاريع والحلول والآفاق وعلى استفحال القطيعة بين المجتمع والطيف السياسي الحاكم.

لكن مهما كانت الظروف والمبررات فان الحركات الاجتماعية الواعية والمناضلة لا يمكن لها أبدا أن تنخرط في مسار تدعيم دولة اللوبيات والكناطرية بل يجب أن تعمل جاهدة على إرساء دولة القانون والمؤسسات التي تبقى وحدها قادرة على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وعلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. فالشعوب الواعية خاصة منها المنتمية للفئات الشعبية والمتوسطة والمتشبعة بالروح الوطنية وبالثقافة التقدمية لا يمكن لها أن تنخرط في لعبة قانون الغاب التي تعمل اللوبيات والمافيات وكل الهياكل الموازية جاهدة على إرسائه وتدعيمه عبر تفكيك الدولة حتى يتسنى إخضاع المجتمع للابتزاز والسلب ونهب ثرواته خدمة لمصالح فئوية داخلية ولأجندات خارجية. ولإسداء أكثر نجاعة لدور الدولة وإعادة الاعتبار للمؤسسات يجب العمل على إعادة انتشار الدولة أفقيا وعموديا وإعادة ترتيب علاقاتها مع المجتمع والاقتصاد والمجال والمحيط والجوار.

ج. في محدودية نجاعة الحوار الوطني في ظل الظروف الحالية

في ظل هذه الأوضاع المنهارة على جميع المستويات تصاعدت النداءات وتكاثرت المبادرات لتنظيم حوار وطني. وقد أكدت الأحداث الفارطة (إمضاء عقد اجتماعي سنة 2013، تنظيم حوار قرطاج 1 وقرطاج2...) على الضعف الكبير لنجاعة ومردودية مثل هذه الحوارات وذلك لأسباب عديدة من أهمها:

- الحوار كان يقود دائما الى نوع من خريطة طريق بها قائمة طويلة عامة ومملة لنوايا ومواقف مبدئية بدون أهداف ومراحل وتحديد الآليات لتحقيقها
- هذه الخريطة رغم نواقصها لا تجد من ينفذها لأن كل سلطة تنفيذية تجد نفسها إما فاقدة للحزام السياسي العملي والميداني والملتزم، إما ضحية التغيرات الطارئة على التحالفات بين الكتل المساندة أو على رأس السلطة التنفيذية وإما خاضعة لابتزاز الأحزاب خاصة المساندة عند توزيع المناصب والغنائم والمراكز وإما خاضعة لضغوطات ولعرقلة اللوبيات الباحثة على توسيع مصالحها وصيانتها وقطع الطريق أمام كل إصلاح يمكن أن يهدد مكاسبها. وبالتالي أصبح النظام السياسي والقانون الانتخابي عرقلة جوهرية لا تضمن استقرار السلطة التنفيذية وتجانسها ولا قدرتها على انجاز مخرجات حوار وطني
- اتساع الهوة بين مشاريع مجتمعية متباينة تستند إلى مرجعيات إيديولوجية متناقضة يصعب إيجاد أرضية دنيا مشتركة بينها. حيث هناك من يستند إلى مرجعيات دينية[20] ولا يؤمن بمدنية الدولة وبقيم الجمهورية، وهناك من يستند إلى الشرعية القائمة على الديمقراطية التمثيلية وهناك من يستند إلى المشروعية القائمة على الديمقراطية المباشرة انطلاقا من مقولة "الشعب يريد ويعرف ما

[20] خاصة السلفية التكفيرية بفرعها. أنصار الشريعة المرتبط بالقاعدة و جند الخلافة المرتبط بالدولة الإسلامية (داعش) علما أن السلفية التكفيرية الحديثة بدأت مع تيار الإسلام السياسي الذي أسسه حسن البنا الذي وظف الدين في السياسة وادعى أن الإسلام مصحف وسيف, و مهد بذلك الطريق أمام انبعاث ما يسمى السلفية الجهادية التي اتخذت تشكلها على يد سيد قطب (عبد اللطيف الحناشي 2020). كما أشار نفس الكاتب إلى التحالف المبكر و الموثق في تونس بين الإسلام السياسي والسلفية التكفيرية العنيفة.

يريد". وفي هذا الخليط تراجعت الثقة بين كل الأطراف المكونة لهذا المشهد وأصبح المواطن تائه وفاقد لكل أمل في السياسة والسياسيين.

- بجانب ذلك الحوار الوطني أصبح يستعمل كطريقة لسحب البساط من تحت الحركات الاحتجاجية وامتصاص غضب الشارع وكسب هدنة وقتية يقع من خلالها إعادة توزيع الأوراق ومراجعة قسمة الغنيمة بين نفس الأطراف التي كانت السبب الرئيسي في تدهور الأوضاع بحكم وجودها في السلطة
- وفي هذه المرحلة بالذات أصبح الحوار أكثر تعقدا وغموضا من حيث الأطراف المشاركة (هناك عديد الاعتراضات على بعض الأطراف تارة باسم الفساد وأخرى باسم الإرهاب أو باسم "الانتماء للأزلام والعهد البائد" والمواضيع التي ستطرح للحوار (حوار شامل أو مقتصر على الملفات الاقتصادية والاجتماعية) والهيكل الذي سيقوم بإدارة الحوار وتحت رعاية من (الرئاسة، البرلمان، أو الحكومة) وطريقة تشريك المجتمع المدني والجهات الخ...

وفي رأينا أن مثل هذه الأوضاع المعقدة تتطلب قبل أو مع انجاز أي حوار أو إصلاح تنقية وغربلة جدية وشاملة لكل مظاهر الفساد. كما ذكرنا سابقا لا يمكن أن ينجزها إلا سلطة قضائية تطرح على نفسها مهمة وطنية وتاريخية لإنقاذ البلاد في إطار قانون طوارئ (محبذا بدون أن يمثل شرطا مسبقا) يمكنها من مزيد الصلاحيات لانجاز المهام المطلوبة في فترة معقولة. ونعتبر أن الظرف مناسب للقضاة لإثبات استقلاليتهم والقيام بدورهم الوطني في مقاومة الفساد المالي والاقتصادي والسياسي والمساهمة في إخراج البلاد من الشلل الحالي ومخاطر الإفلاس التي تهدد البلاد. ولضمان النجاعة وتعبئة الرأي العام يجب أن تحظى هذه السلطة بدعم شعبي عارم من طرف المجتمع المدني بكل مكوناته والقوى الوطنية بكل أنواعها لأنها تبقى صاحبة المصلحة الرئيسية في عملية التنقية الضرورية وانجاز حوار يعتمد تمشي براغماتي بعيدا على الشعبوية والإيديولوجية والمعتقدات وحريصا فحسب على بناء تنمية مستدامة ديمقراطية وعادلة في كل المجالات.

المحور الثالث:

أهم التحولات المتوقعة بعد جائحة كورونا وأهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد التونسي

1. أهم التحولات المتوقعة بعد الجائحة

تاريخيا، ما تجدر الإشارة إليه أنه في أغلب الأحيان كل الأوبئة والجوائح تعقبها تحولات اجتماعية وسياسية وفكرية وجيو استراتيجية هامة. وقد تم منذ سنة 1650 قبل الميلاد إلى اليوم إحصاء حوالي 217 وباء وجائحة في العالم تسببت في موت ملايين البشر. وكان "الطاعون الأسود" أكثرها فتكا حيث حصد أرواح أكثر من 200 مليون إنسان في العالم. علما أن الاوبئة تضاعف عددها عشرة مرات منذ سنة 1940 حسب Serge Morand المختص في علوم البيئة بمركز التعاون الدولي في البحوث الزراعية من اجل التنمية [Centre de coopération internationale en recherche agronomique pour le développement (Cirad)] ومثل هذه الكوارث البشرية والمادية عبر تأثيرها على الإنتاج وظروف الحياة لا يمكن لها أن تمر دون دفع الإنسان إلى التساؤل حول سلوكه وطريقة عيشه وعلاقاته مع محيطه البشري والطبيعي ومستقبله القريب والبعيد.

وكالعادة، بعد كل جائحة، ارتفعت عديد الأصوات منادية بالتركيز على ما بعد الكورونا لامتصاص تأثيراتها السلبية ولمراجعة الاختيارات الاقتصادية القائمة والتي ساعدت على بروز وانتشار الجائحة الحالية. وإجمالا هناك ثلاثة أنواع من المساهمات منها الشاملة الهادفة إلى الجمع بين عديد الإشكاليات التي تخص الاستثمارات وإنتاج الثروة وتوزيعها مع التركيز على المنتوج العمومي (bien public) هذا النوع من المساهمات يهدف بالأساس إلى تجديد النظام الرأسمالي وإنقاذه من الانهيار. و منها من ينطلق من نقد العولمة النيولبرالية ليركز على بعض الإشكاليات الإستراتيجية التي تخص بالأساس السيادة الوطنية والجغرافية الاقتصادية العالمية والتقسيم الدولي للعمل والاتفاقيات التجارية الخ... وأخيرا منها ما يخص المؤسسات الاقتصادية وبعض طرق التصرف وإدارة الأعمال التي أهملت كل شيء واكتفت بالتركيز على الضغط على التكاليف وتحقيق المنافسة وأكثر مرابيح على المدى القصير لإرضاء المساهمين في رأس مال المؤسسات.

أ- مقترحات من منطلق العمل على تجديد النظام الرأس مالي

وفي إطار النوع الأول من المساهمات يمكن الإشارة إلى مساهمة الألماني كلاوس سواب (Klaus Schwab)[21] مهندس واقتصادي ومؤسس سنة 1971 للملتقى الأوروبي للأعمال الذي وقع تنظيمه بدافوس (Davos) والذي أصبح معروف منذ 1987 بالمنتدى الاقتصادي العالمي. ويعتبر كلاوس أن جائحة كورونا فرصة للتغيير بعد أن تضرر الاقتصاد العالمي عندما تجمعت نصف ثروة العالم عند 42 شخصا فقط وعندما انتشر الفقر وتقلص الطلب على الإنتاج العالمي. وبالنسبة لكلاوس تمثل الجائحة نافذة نادرة لكن ضيقة لكي نعيد النظر وابتكار وتجديد عالمنا.

وحسب كلاوس نحن بحاجة إلى برنامج "الانطلاقة الكبرى من الصفر" (le temps de la grande mise à zéro) للنظام الرأسمالي قصد إعادة بناء قواعد جديدة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا البرنامج الشامل يتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

- توجيه السوق نحو نتائج أكثر إنصافا. وفي هذا السياق يجب اعتماد حكومات أكثر قوة ونجاعة لتحقيق التنسيق بين السياسات العمومية والضريبية والتشريعية ولتعصير الاتفاقيات التجارية وخلق الظروف الملائمة لإقامة اقتصاد تشاركي (Economie des parties prenantes) لمواجهة الوضع المتميز بتراجع القاعدة الجبائية بالتوازي مع ارتفاع سريع للمديونية العمومية. في نفس الوقت يجب على الحكومات القيام بالإصلاحات التي تقود إلى نتائج أكثر إنصافا ومساواة وذلك عبر إرساء ضريبة على الثروة والممتلكات وحذف الدعم للطاقات الملوثة واعتماد قوانين جديدة في ميادين الملكية الفكرية والتجارة والمنافسة.
- انجاز استثمارات تمكن من تحقيق أهداف مشتركة مثل العدالة والاستدامة عبر برامج انتعاش اقتصادي لا تبحث على سد ثغرات النظام الحالي بل تهدف الى خلق نظام جديد أكثر قدرة على تحقيق العدالة والاستدامة في المدى البعيد

[21] http://fr.weforum.org/agenda/2020/06/le -temps-de-la-grande-remise-a-zero

وهذا يتطلب بناء بنية تحتية خضراء في المدن وتشجيع الصناعات التي تمكن من تحسين البيئة والحوكمة والأوضاع الاجتماعية

- استغلال ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة لتدعيم المنتوج العمومي (bien public) خاصة الذي يمكن من رفع التحديات في الميدان الصحي والاجتماعي.

ب - مقترحات من منطلق البحث عن تجاوز العولمة النيوليبرالية

العولمة النيوليبرالية كانت منذ بداياتها محل دراسات عديدة ومتنوعة ونقدية نتيجة ما أدت إليه من تفكك المكاسب الاجتماعية (مرونة التشغيل وتهميشه بصفة متزايدة، ارتفاع البطالة، التراجع الحاصل في منظومات الحماية الاجتماعية والتقاعد، تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى رأسها الصحة العمومية ...) وتنامي الفوارق فيما يخص توزيع الثروة بين البلدان وداخلها وارتفاع الانعكاسات السلبية للأنشطة الاقتصادية على المحيط والمناخ... وذلك بالتوازي مع تراجع دور الدولة وانخفاض معدل نسبة النمو العالمي في ظل تراجع نسب الضرائب والموارد المالية العمومية. علما أنه في نفس الوقت يسجل العالم تطورا غير مسبوق لقوى الإنتاج في عديد الميادين كالروبوتيك والالكترونيك والميكاترونيك والإعلامية وتكنولوجيا الاتصال والتواصل وفي ميدان الفضاء الخ... التي من المفروض أن ترفع من قدرة الإنسان على مزيد إنتاج الثروة وتحسين ظروف حياة البشر.

وقد عبرت وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) بأسلوبها الخاص عن هذه المفارقة بين تطور قوى الإنتاج وتراجع المكاسب الاجتماعية في دراسة بعنوان "مفارقة التقدم"[22] أشارت فيها إلى أنه بقدر ما تتزايد موضوعيا إمكانيات جل بلاد العالم يتزايد عجز الحكومات عن تلبية مطالب شعوبها. وهذه المفارقة الغريبة حسب عديد الدراسات

[22] « le monde en 2035 vu par le CIA, le paradoxe du progrès » Ed équateurs, document, Janvier 2017

النقدية تساهم مساهمة كبيرة في تغذية الحركات الاجتماعية والسياسية المناهضة للنظام الرأسمالي خاصة في إطار العولمة النيوليبرالية.

صحيح أن هذه العولمة لم تكن سببا مباشرا في ظهور جائحة كورونا لكنها ساهمت مباشرة في التعسف على الطبيعة وفي تكاثر الفيروسات والرفع من سهولة انتقالها وانتشارها عبر ارتفاع حركة انتقال البشر والسلع والمؤسسات في إطار تفكك أنظمة الإنتاج الوطنية وتوزيعها عبر العالم بحثا عن بلوغ أقصى مستوى أرباح ومردودية رأس المال. ومن خلال هذا الانتشار ساهمت العولمة كذلك في تنامي هشاشة الأوضاع الوطنية نتيجة تراجع القدرة على التصدي وانتشار المنطق السلعي وتراجع دور الدولة مع تراجع حجم وجودة عديد الخدمات الاجتماعية بجانب ارتفاع التبعية في مجالات عديدة حيوية في ظل صعوبة التزويد نتيجة غلق الكثير من المؤسسات المنتجة أو غلق الحدود وتعطيل حركة التنقل وتشديد الإجراءات الوقائية. وقد عانت عديد الدول بما فيها المتقدمة من نقص في عديد التجهيزات الصحية والوسائل الوقائية واكتشفت تبعيتها المرتفعة لبلدان صاعدة كالصين والهند وغيرهما اللذان أصبحا يمثلان ورشات العالم (Ateliers du monde). ذلك انه على سبيل المثال الاستهلاك العالمي في مادة أساسية كالبنسلين (pénicilline) يقع إنتاجه بنسبة 90% في الصين والأمثلة عديدة بنسب متفاوتة في مجالات مختلفة. وهذا الوضع نتج عن عولمة المبادلات التجارية في إطار توزيع عالمي للعمل والإنتاج أصبح محل نقد أكثر من أي وقت مضى نظرا لحالات التبعية التي أدى إليها بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء ولو بدرجات متفاوتة.

فبعد أن رفع أنصار العولمة النيوليبرالية أثناء عقود من الزمن شعارات عديدة من نوع "العالم أصبح قرية صغيرة" و"العولمة تحقق التكامل والاندماج والنجاعة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لكل البلدان ولكل البشر" وان "الانتصار المطلق والنهائي لليبرالية الاقتصادية يمثل نهاية التاريخ" (F Fukuyama 1992[23]) بعد انهيار حائط برلين ونهاية الحرب الباردة، اكتشف الرأي العام العالمي الصبغة العقائدية والإيديولوجية

[23] Francis Fukuyma « la fin de l'histoire et le dernier homme » Ed Flammarion 1992

لهذه الشعارات وخطر هيمنة الفكر الواحد منذ عقود وحجم المغالطة الناتجة عن هذه الشعارات. حيث أن حرية التنقل في "القرية الصغيرة" تقتصر على حرية تنقل رأس المال والسلع والمؤسسات وتستثني العمال. كما أن هذه الحرية مهددة في أي وقت لكل الفئات الاجتماعية بدون استثناء تقريبا كما كشفت عن ذلك جائحة كورونا. كما اكتشف الرأي العام أن الاندماج والتكامل الاقتصادي (L'interdépendance) هو شعار يخفي واقع رهيب يتميز بالتبعية (dépendance) في مجالات حيوية تهدد حياة الإنسان بمجرد أن تتوقف حرية تنقل البضائع عند إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية لأسباب صحية قصد منع انتشار الفيروس. كما أن الانتصار المطلق والنهائي للاقتصاد الليبرالي وللديمقراطية الليبرالية لا يمثل نهاية التاريخ لأن هذا الانتصار هو نسبي وغير نهائي ومحدود في الزمان والمكان كما أكد على ذلك منذ 1944 كارل بولايني[24] (Karl Polanyi) الذي أبرز أن فترات الليبرالية الاقتصادية العشوائية تأتي بين فترات تتميز بالتناسق وبأقل اختلال « Le libéralisme économique est une phase de désorganisation entre deux périodes plus régulées »

ومثل هذا التداول تاريخيا بين فترات الليبرالية المتوحشة وفترات الاقتصاد المعدل والمنظم هو نتيجة عدم استقلالية الظواهر الاقتصادية وارتباطها المتين بتطور المجتمع. ويجدر التذكير هنا أن العولمة النيوليبرالية التي قامت على تفكيك كل الحواجز والقيود والإجراءات المنظمة والمعدلة للدورة الاقتصادية قد أدت الى تكرار الأزمات وارتفاع الفوارق الاجتماعية بين البلدان والفئات الاجتماعية (أنظر التقارير السنوية لمنظمة أوكسفام Oxfam) وتهميش المسألة الاجتماعية وتدني الخدمات الاجتماعية الخ...

والجدير بالملاحظة هنا أن الأزمة الاقتصادية الحالية تختلف عن سابقاتها على مستويات عديدة من أهمها:

[24] Karl Polanyi « la grande transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps » Ed Gallimard, 1944

- إن مصدر الأزمة لم يكن من داخل الدورة الاقتصادية أو نتيجة اختلالات هيكلية للنظام الاقتصادي ذلك أن المصدر كان خارجيا ونتيجة فيروس مجهول تسبب في انعكاسات اقتصادية شاملة وسريعة وحادة ولم تكن متوقعة بهذا الحجم من أي كان.
- على المستوى الاقتصادي فإن الأزمة قادت الى شلل الحركة الاقتصادية على مستوى عالمي واسع النطاق طالت كل الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة والنامية على السواء في فترة زمنية وجيزة نسبيا كما تسببت في صدمات (chocs) قوية شملت في نفس الوقت العرض والطلب نتيجة الحجر الصحي الشامل والجزئي وغلق الحدود بالأساس بالنسبة للعرض من جهة ونتيجة انتشار العمل الجزئي وارتفاع البطالة وإفلاس عديد المؤسسات وتعليق عديد الأنشطة (مقاهي، مطاعم، أنشطة ثقافية...) بالنسبة للطلب من جهة أخرى.
- أبرزت بصفة جلية وصادمة الاخلالات العميقة للنظام الرأسمالي وللعولمة النيوليبرالية التي أدت الى تنامي هشاشة جميع منظومات الإنتاج وارتفاع الفوارق الاجتماعية والجهوية وانهيار المنظومات الصحية في عديد البلدان في نفس الوقت الذي يشهد فيه العالم تطورا سريعا لقوى الإنتاج كما أشرنا الى ذلك سابقا.
- أثرت بقوة على معنويات الأفراد خاصة في البلدان المتقدمة. كما أشار الى ذلك دومنيك استروس خان[25](Dominique Strauss Khan) وادقار موران (Edgar Morin)[26] فإن الأزمة الحالية أتت في وقت "ارتفعت فيه قيمة الحياة البشرية في اللاوعي الجماعي" وأصبحت فيه الجوائح القاتلة على نطاق واسع في عداد التاريخ البعيد خارجة عن ذاكرة الشعوب التي أصبحت تنعم بالرفاهة خاصة في البلدان المتقدمة وتعتقد أن خطر الموت أصبح يتراجع زمنيا نتيجة ارتفاع أمل الحياة وتطور البحوث في المجال الطبي. وقد أتت جائحة الكورونا لتذكر الشعوب بهشاشة حياة الإنسان وتجعل هذا الأخير أكثر إصغاء واستعدادا لمعرفة الأسباب والمسببات التي

[25] Dominique Strauss Khan (2020) "L'être, l'avoir et le pouvoir dans la crise" in Revue Politique internationale, Avril 2020.

[26] Edgar Morin (2020) « changeons de voie – les leçons du coronavirus » collection impact

أدت الى مثل هذه الهشاشة. وهذا الوضع مثل عنصرا هاما سيجعل هذه الأزمة تختلف عن سابقاتها فيما يخص مرحلة ما بعد أزمة الكورونا. ذلك أنه في الأزمات الفارطة التي كانت بالأساس نتيجة اختلالات هيكلية وداخليه للنظام الاقتصادي كانت الإصلاحات الجريئة التي يقع التفكير في تطبيقها عند تجاوز الأزمة لتفادي تكرارها في المستقبل غالبا بل دائما ما يقع نسيانها والعدول عن تكريسها على أرض الواقع. حيث ترجع حليمة الى عاداتها القديمة في ظل استمرار نفس موازين القوى بين أهم الفئات الاجتماعية الفاعلة. أما في المرحلة الحالية التي تخص ما بعد الكورونا عديد المؤشرات المتوفرة الى حد الآن تدل أن الرأي العام أصبح أكثر حرصا[27]على استرجاع الأنشطة الاقتصادية الى أوطانها الأصلية (relocalisation) وأكثر استعدادا لتحمل ارتفاع الأسعار الذي يمكن أن ينتج عن هذه العملية وذلك في إطار دعم الإنتاج المحلي. كما أصبح السياسيون أكثر تفاعلا مع الرأي العام السائد كما صرح بذلك رئيس فرنسا في أواسط مارس 2020 بقوله "التفريط في غذائنا وقدرتنا على التداوي وأمننا وظروف عيشنا إلى الآخرين هو جنون". علما أن عملية استرجاع الأنشطة المنقولة لبلدان الجنوب أصبحت ممكنة أكثر من قبل في ظل انتشار المكننة والإنسان الآلي (robots) والإعلامية... وحسب مؤسسة Mckinsey Global Institute فان 22% من مواقع العمل يمكن أن تصبح آلية (automatisé) في أفق 2030 في أوروبا أي ما يقابل 53 مليون موطن شغل. ونفس المؤسسة قامت باستبيان شمل 800 مؤسسة حول العالم أكد أن المؤسسات أثناء الجائحة الحالية لجأت الى التسريع باستعمال المكننة الآلية (automatisation) والإعلامية (informatisation) والتشغيل عن بعد (télétravail) بحثا عن تحقيق نسق نمو أعلى للإنتاجية.

[27] حسب استبيان أنجز من طرف Odoxa لفائدة الجريدة الفرنسية les echos الذي كشف أن 92% من المستجوبين يحرصون على إعادة الأنشطة التي وقع نقلها الى بلدان الجنوب ومستعدون لدعم الإنتاج المحلي (made in France) أنظر المرجع:
https://www.jll.fr/fr/views/relocalisation-de-notre-industrie, 19 Novembre 2020

- كما تتميز الأزمة الحالية بالمقارنة مع الأزمات الفارطة بتداخل للوضع الصحي والوضع الاقتصادي. وهذا التداخل أدى الى صعوبة التكهن بمآل الأفاق الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط. لأن هذه الأفاق ستبقى مرتبطة شديد الارتباط بتطور الأوضاع الصحية من حيث التحولات الطارئة على الفيروس ونسق انتشاره وانعكاسه على اللقاحات المعروضة ومن حيث إجراء التلاقيح واعتمادها من طرف أغلبية السكان على المستوى الوطني والعالمي ومن حيث البحوث الجارية لإنتاج أدوية ضد هذا النوع من الفيروسات الخ...
- من جهة أخرى، يجب الإشارة بأنه رغم الصبغة العالمية للأزمة الصحية فإن معالجتها والتصدي لها بقيت في مستويات وطنية وتعتمد بالأساس على الحلول والإجراءات المتخذة من طرف الدولة الوطنية التي وقع تهميشها وتقزيمها في إطار الاختيارات النيوليبرالية القائمة على انتشار وتغول المنطق السلعي والقطاع الخاص في ظل هيمنة منطق السوق وتراجع آليات تأطيره وتقنينه وتعديله للتخفيف على الأقل من سلبياته العديدة مثل تنامي الفوارق الاجتماعية والجهوية والسلوكيات الاحتكارية والريعية وبروز اللوبيات المؤثرة والمدافعة على المصالح الفئوية الضيقة على حساب المصالح الوطنية الخ....والغريب أنه في وقت الأزمات الكبرى تصبح نفس الفئات التي كانت متحاملة على الدولة ومؤسساتها المختلفة والمناصرة لتفكيكها من أكثر الفئات المطالبة بتدخل الدولة لدعم المؤسسات الخاصة وأنقاذها من الإفلاس والاندثار ومن أكثر الفئات التي تغض الطرف عن عدم احترام المفاهيم الإيديولوجية المؤسسة للنيو ليبرالية مثل رفض تأميم المؤسسات والتشبث باستقلالية البنك المركزي والتأكيد على احترام المقاييس التي تهم إدارة الميزانية العمومية والقائمة على عدم تجاوز 3% كنسبة عجز الميزانية 50% كنسبة مديونية عمومية الخ...
- أخيرا يجب التأكيد على أن الأزمة الحالية كشفت أهمية المستوى المحلي (local) والقرب (proximité) والتضامن التلقائي صلب المجتمع المدني (solidarité) لتنظيم واستمرار الحياة. هذا الوضع من شأنه أن يقود الى إعادة النظر في الترابط بين المحلي

والوطني والعالمي في اتجاه إعطاء أكثر أهمية للمحلي والقرب والتضامن عند إعادة بناء العلاقات الاجتماعية والدولية في أفق ما بعد الكورونا.

ورغم تعدد البحوث والدراسات من منطلق العمل على تجاوز العولمة النيوليبرالية يمكن الإشارة الى وجود اتفاق وحتى شبه إجماع في بعض الحالات حول مسائل جوهرية من أهمها :

❖ ضرورة العمل على إعادة النظر في العولمة الحالية وفي أسسها الجوهرية عبر:

• تجاوز مفهوم التقسيم الدولي للعمل القائم على الامتيازات التفاضلية القارة الذي أدى الى مزيد التبعية والى تقليص خطير للسيادة الوطنية في عديد المجالات الحيوية. والمقترحات العملية تؤكد على ضرورة إعادة نشر عديد الأنشطة الاقتصادية من خلال نقل العديد منها من بلدان الجنوب الى بلدان الشمال والتخلي عن نقل الأنشطة الاقتصادية (Délocalisation) بصفة عشوائية وغير مدروسة لفائدة التمركز المعاكس لعديد الأنشطة (Relocalisation) داخل المجالات الوطنية أو الإقليمية لاستغلال عامل القرب الجغرافي؛

• إعادة بناء النسيج الصناعي الوطني لمواجهة تقلص الصناعة وتفكك النسيج الصناعي الوطني في عديد البلدان الغربية وذلك من خلال؛

- إعطاء أهمية أكثر لمسألة السيادة الوطنية خاصة في المجالات الأساسية والحيوية كأنشطة البحث العلمي وإنتاج الأدوية والتجهيزات الصحية والأنشطة الفلاحية والغذائية الخ...
- إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية العالمية في اتجاه ضمان الشفافية والتشاركية وإلغاء الآليات المعتمدة لتسوية الخلافات بين المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات والدول الوطنية واعتماد إجراءات ملزمة لضمان احترام الحقوق والعمل والبيئة واستثناء الخدمات العمومية من الاتفاقيات التجارية والعمل على

تحقيق السيادة الغذائية وإلغاء الفصول التي تخص الملكية الفكرية والتجارة الرقمية (إلكترونيك) وإدراج المساهمات الجبائية لتشمل جميع الأطراف.

هذه المقترحات تهدف الى إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات الشعبية والوطنية وتجاوز الاخلالات الناجمة عن النسق السريع للصادرات العالمية التي تضاعفت 40 مرة مقابل إنتاج عالمي لم يتضاعف إلا 10 مرات من جهة وتجاوز التحكيم التجاري (Arbitrage) المعتمد في الاتفاقيات التجارية الذي ينتج عنه تهميش السياسات العمومية وتقليص السيادة الوطنية.

❖ ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في الاتجاهات التالية:

- في اتجاه تدعيم الدور الاجتماعي للدولة عبر إعطاء أكثر أهمية ومكانة للخدمات الصحية والبحث العلمي والتعليم والتكوين المهني
- في اتجاه التأكيد على الدور البيئي للدولة
- في اتجاه إعطاء أكثر أهمية للإنصاف واعتماد سياسات إعادة توزيع نشيطة قصد التقليص من الفوارق الاجتماعية والجهوية المتنامية على المستوى الوطني والعالمي على السواء.

ج- مقترحات من منطلق البحث على تجاوز طرق التصرف وإدارة الإنتاج داخل المؤسسات الاقتصادية

مع تفكك أنظمة الإنتاج الوطنية وانتشار أجزائها حول العالم في إطار عولمة نيوليبرالية وتقسيم دولي للعمل قائم على منطق الضغط على التكاليف بكل الطرق وتحقيق أعلى نسبة مرابيح ممكنة ومع التحاق اقتصاديات كبرى صاعدة كالصين بالمنظمة العالمية للتجارة ودخولها بكل قوة للسوق العالمية، احتدت المنافسة العالمية وتنوعت طرق تنظيم الإنتاج وإدارة المؤسسات للحد من التكاليف بكل الطرق من بينها العمل على التخلي عن تخزين البضائع وتحقيق ما يسمى بصفر مخزون (stock zéro).

وفي هذا الإطار أصبحت المؤسسات تلجأ الى تحسين نجاعة سلاسل القيمة عن طريق انجاز الإنتاج في الوقت المحدد أو المضبوط ينعت ب flux tendu بالفرنسية أو just in time بالانجليزية. هذه الطريقة من شأنها تحقيق صفر مخزون من المادة الأولية والإنتاج النهائي قصد تقليص التكلفة بين كل المتدخلين في عمليات الشراء واللوجيستيك والإنتاج والبيع في حالتين: الحالة الأولى تنعت ب flux poussé وتعتمد تحديد الإنتاج حسب برامج توقعات البيع أما في الحالة الثانية يقع برمجة الإنتاج حسب الطلب الحقيقي.

وقد كان وراء اعتماد طريقة الإنتاج في الوقت المحدد إضافة الى تنامي المنافسة عديد العوامل منها تطور النظام التجاري العالمي وازدياد تكامل شبكات الإنتاج العالمية وتنامي استخدام الحاويات والتطورات التكنولوجية مثل انتشار شبكة الانترنت. وقد تنامى العمل بطريقة الوقت المحدد أو المضبوط في إطار التعاقد الخارجي أي بالمناولة (sous traitance) وببعث الفروع الأجنبية (filiales) في إطار نقل بعض مراحل الإنتاج من بلدان الشمال المتقدم الى البلدان النامية بالجنوب.

وفي إطار العولمة أدت الزيادة في تقاسم الإنتاج المنجز في الوقت المضبوط على الصعيد العالمي بالإضافة الى التقصير الحاصل في الدورات الحياتية للمنتجات (cycle de vie des produits) الى إعطاء الأولوية لانتقال السلع عبر الحدود على نحو يمكن توقعه في الوقت المحدد مع تحقيق الفاعلية من حيث التكلفة والمردودية والتنافسية. وفي هذا الإطار أصبحت الخدمات اللوجيستية تحتل مرتبة متميزة بوصفها مصدرا استراتيجيا للميزة التنافسية.

إلا أنه أثناء جائحة كورونا برزت عديد المساوئ المرتبطة بطريقة الإنتاج في الوقت المضبوط. حيث أنه بجانب ما تتطلبه هذه الطريقة من تخطيط دقيق ومحكم ومن تكاليف لتبادل المعلومات بين جميع المتدخلين في الإنتاج وإرساء المنظومة اللوجيستية الضرورية فقد كشفت الجائحة التبعية المتزايدة إزاء المزودين.

ذلك أنه بمجرد تعطل التزويد تقع تأثيرات سلبية على كل مسار الإنتاج. وفي هذه الحالة هناك من يلجؤون الى تنويع المزودين إذا أمكن ذلك قصد تقليص التبعية إلا أنه في غياب تكوين مخزون احتياطي تبقى النتيجة محدودة. كما أن طريقة الإنتاج في الوقت المضبوط تتأثر بالاخلالات التي تحدث في قطاع النقل كما كان الحال عند غلق الحدود الشيء الذي ساهم في تعطيل التزويد والإنتاج.

مثل هذه الأوضاع كانت سببا في ارتفاع الأصوات المنادية بإعادة النظر في النسيج الصناعي الوطني والعولمة التي أدت الى تفكك هذا النسيج وتراجع التصنيع في البلدان المتقدمة وفي شعارات التكامل العالمي التي ساهمت في طمس واقع فقدان السيادة الوطنية وتنامي التبعية في عديد المجالات الحيوية. ومن بين المقترحات للقطع مع هذا الوضع يمكن ذكر أهمها التي تؤكد على ضرورة إرجاع حلقات الإنتاج التي وقع نقلها الى بلدان الجنوب وإعادة تركيزها داخل الوطن أو داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة قصد استغلال القرب والحد من الانعكاسات السلبية للصدمات الخارجية المختلفة.

إجمالا، من المترقب أن يقع إعادة النظر في عديد الاختيارات والسياسات الاقتصادية في اتجاه التركيز على الإنسان في إطار النهوض بالموارد البشرية والعناية بالمستوى المحلي في إطار دعم التنمية المحلية وإيلاء المحيط والمناخ أهمية كبرى في اتجاه حسن استغلال الموارد الطبيعية ومقاومة التلوث ومواجهة انعكاسات التحولات المناخية وتطوير الطاقات البديلة... والعمل على تحقيق السيادة الوطنية في مجالات عديدة كالسيادة الغذائية والصناعية والصحية والرقمية... وقد كشفت الجائحة أهمية المنصات الرقمية في تحقيق استمرارية عديد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (العمل عن بعد والتعليم عن بعد وتوفير الخدمات الإدارية عن بعد...) وفي الحفاظ على الأسواق واستمرار الحركة التجارية والتواصل مع الحرفاء.

وقصد مواكبة هذه التطورات يجب بعث مصالح أو مراكز مختصة لها ما يكفي من الكفاءات للقيام بدراسات إستراتيجية ومتابعة كل التطورات الحاصلة في مختلف

الأقطاب الاقتصادية العالمية (أمريكا الشمالية والجنوبية، أوروبا، آسيا وإفريقيا) ومختلف المؤسسات والشبكات الاقتصادية العالمية (Firmes réseaux) قصد رصد كل التطورات على المستوى المالي والتجاري والتقني والصناعي وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية الخ... وكيفية استغلالها من طرف الاقتصاد التونسي سوى كان مباشرة أو عن طريق إقامة شراكة مربحة لكل الأطراف أو عن طريق أخذها بعين الاعتبار عند إقامة علاقات تجارية أو اتفاقيات تعاون مع بلدان الجوار أو التجمعات الإقليمية. وفي هذا الإطار يجب كذلك تطوير الدبلوماسية الاقتصادية حتى تصبح قادرة على القيام بدور اليقظة والمتابعة وتشخيص الشركاء الجديين والأنشطة التي يمكن أن تقوم في إطارها شراكة مفيدة للتنمية بتونس وبالتالي عدم الاقتصار على تدعيم الجانب التجاري فقط والحرص على تدعيم البعد التنموي الشامل والمستدام والعادل.

كما أنه من المفروض أن يقع استغلال تطورات ما بعد الكورونا قصد إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر قصد تطويرها وجعلها في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.

2. أهم التحديات المطروحة وضرورة إرساء بديل تنموي يأخذ بعين الاعتبار التحولات المتوقعة

أ. أهم التحديات في المرحلة الحالية بالنسبة للاقتصاد التونسي

❖ **<u>أولا يجب العمل بسرعة على تجاوز الوضع الرديء و المخجل للمشهد السياسي</u>**

وللنخبة بكل مكوناتها السياسية والاجتماعية والثقافية. هذا الوضع أصبح أكثر بؤسا وابتذالا في ظل تنامي قوى الردة والرجعية وتعاظم وانتشار السلوكيات الريعية القائمة على منطق تقاسم الغنائم بالإضافة الى تنامي الشعبوية وذلك بالتوازي مع تراجع قدرة النخب الحداثية التقدمية على مواجهة هذه التطورات. والجدير بالملاحظة أن الخطاب الحداثي لأنه غربي المنشأ أصبح محل ريبة واحتراز متزايد، حيث وقع استغلال هذا المعطى التاريخي من طرف القوى الرجعية لربط الخطاب

الحداثي بقوى الاستعمار والليبرالية والصهيونية العالمية والصليبية الجديدة مع نزع كل القيم النضالية والحقوقية والإنسانية والتقدمية والتنموية عن هذا الخطاب قصد مغالطة الرأي العام ودفعه الى معاداة كل نفس حداثي تقدمي .

مثل هذه الأوضاع السياسية تمثل خطورة كبيرة على المسار التنموي وعلى الوضع المؤسساتي والاجتماعي لأن استمرار هذا الوضع سيزيد من تقلص ثقة المواطن في الطبقة السياسية وفي كل مؤسسات الدولة وفي مستقبل الأفاق التنموية. كما أنه سيدفع المستثمرين إلى العزوف عن الاستثمار وسيشجع الموارد البشرية على البحث عن أفاق بديلة خارج البلد وسيجعل من الشركاء الأجانب أكثر احترازا في التعامل مع تونس وأكثر شدة في فرض الشروط المهددة للسيادة الوطنية.

❖ **ثانيا العمل على مواجهة الاندثار المتصاعد و المريع لكل مقومات التنمية** والناتج عن:

- ارتفاع نسق تهريب الأموال الى الخارج كما يدل على ذلك تكاثر عمليات التهريب التي يقع ضبطها من طرف مختلف القوى الأمنية من جهة ونتائج تحقيقات ودراسات المنظمات ومراكز البحوث المهتمة بمثل هذه القضايا. وفي آخر تقييم لتهريب الأموال تفيد دراسات FGI (Global Financial Integrity) أن حجم هذا التهريب بلغ 4.1 مليار دولار سنويا بعد 2011 مقابل 1.630 قبل 2011 . كما بلغ إجمالي التهريب الى موفى 2015 حوالي 60 مليار دولار. وفي فترة ما قبل 2010 يقدر التهريب ب38.9 مليار دولار منها 33.9 مليار دولار خلال فترة بن علي . والملاحظ أن حجم التهريب المسجل حتى سنة 2015 والبالغ 60 مليار دولار يمثل أكثر من ضعف المديونية العمومية وأكثر من 4 مرات حجم الميزانية العمومية لسنة 2019 . بجانب تهريب الأموال تشير منظمة الشفافية العربية الى ظاهرة مغادرة المستثمرين أي رجال الأعمال لتونس. وقد شملت هذه المغادرة حسب أخر إحصاء 1200 مستثمر حولوا بالطبع أموالهم الى الخارج بصفة غير قانونية.
- ارتفاع هجرة الكفاءات المختصة في ميادين حساسة وهامة بالنسبة للتنمية مثل الأطباء والجامعيين والباحثين والخبراء والمهندسين في مجالات مختلفة تقنية

وعلمية بالأساس. إلى جانب ارتفاع هجرة الكفاءات نلاحظ تعدد وتصاعد محاولات الهجرة السرية لمختلف الأصناف الاجتماعية والعمرية مع تسجيل هجرة عائلات بكاملها كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

- تقلص الموارد الطبيعية الأساسية للدورة الاقتصادية وذلك عبر مواصلة ارتفاع العجز المائي والعجز الطاقي في ظل غياب برامج مستقبلية جدية لمواجهة هذه الأوضاع . والجدير بالتذكير أن نسبة الاستقلالية الطاقية أصبحت دون 50 % منذ سنوات ووصلت الى 47.5% في السداسي الأول من سنة 2020 أي مقابل نسبة تبعية طاقية ب52.5% في نفس السداسي . في ما يخص العجز المائي يجب الإشارة الى أن الوضع لا يقل خطورة عن الوضع الطاقي ذلك أن تونس تعاني من ما يسمى بالإجهاد Stress hydrique حيث أن المعدل السنوي للماء بالنسبة للفرد في تونس لا يتجاوز 450 متر مكعب مقابل 1000 متر مكعب كمعدل يمثل العتبة الدنيا الضرورية. والعجز المائي المتصاعد يطرح بدوره تخوفات حول أفاق العجز الغذائي الذي من المترقب أن يعرف أكثر تدهورا في ظل المتغيرات المناخية. وهنا يجب التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات جذرية تضمن الانتقال الى إنتاج طاقات بديلة وتوسيع القدرة على تحلية ماء البحر والمياه الجوفية ذات الملوحة المرتفعة والترفيع في برامج رسكلة المياه المستعملة مع ضمان جودة مرتفعة لهذه المياه حتى يتسنى استعمالها في الأنشطة الفلاحية .
- تراجع دور المؤسسات في تنشيط ودعم وتوجيه الموارد نحو الأنشطة ذات الأولوية والضامنة لتمتين النسيج الاقتصادي والحفاظ على السيادة الوطنية. وهنا من الضروري اعتماد إصلاح جذري للوظيفة العمومية عبر إعادة انتشارها أفقيا (إعادة توزيع بين الوزارات والمصالح الإدارية لتسديد النقص الحاصل في بعض الأماكن وتخفيف الزائد على النصاب في البعض الآخر) وعموديا (إعادة التوزيع بين المستويات المركزية والجهوية والمحلية في إطار انجاز اللامركزية واللامحورية وبناء ديمقراطية محلية). وهذا الإصلاح يجب أن يقوم في إطار برامج دقيقة لإعادة الرسكلة وتأهيل الأعوان حتى يقع الرفع من أداء ونجاعة ومهنية

الوظيفة العمومية التي أصبحت في العشرية الأخيرة بمثابة جيش الجنرالات (Armée de généraux) نظرا لكثرة الإطارات والوظائف والإدارات العامة والملحقين بالدواوين والمستشارين الخ... بالتوازي مع تراجع الإنتاجية والمردودية والمصداقية وارتفاع رداءة الخدمات الإدارية .

❖ **ثالثا العمل على مواجهة التنامي الخطير للاقتصاد الموازي**. وهنا يجدر الإشارة بأن هذا التنامي لا يقتصر على جانبه الكمي بل واكبته كذلك تحولات نوعية خطيرة على 3 مستويات على الأقل :

- المستوى الأول يخص العلاقة بين القطاع الموازي والسلط الإدارية والسياسية. فقبل 2010 كانت السلط السياسية والإدارية تتحكم في القطاع الموازي وتفرض انضباطه وتوظفه للمساهمة في تعديل الدورة الاقتصادية عبر استعمال هذا القطاع بالأساس للتخفيف من البطالة في سوق الشغل أو لتحقيق توازنات مقبولة في أسواق البضائع عبر غض الطرف عن تصدير الإنتاج الفلاحي عند وفرة الإنتاج أو غض الطرف عن توريد المحروقات عند ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية قصد التقليص من نسبة التضخم. وغض الطرف عن سوق الصرف في حدود تسهيل المعاملات التجارية الحدودية الخ... إلا أنه بعد 2011 انعكست هذه العلاقة في ظل توسع وتنامي القطاع الموازي الذي أصبح هو من يوظف السلط الإدارية والسياسية ويستعملها لتسهيل انتشاره والحفاظ على مكاسبه وتسهيل تبييض أمواله أي بعبارة أخرى أصبح عديد السياسيين وكبار الموظفين في مختلف الوزارات يشتغلون لحساب القطاع الموازي في إطار ارتفاع الرشوة والفساد .
- المستوى الثاني يخص الحدود بين المنظم وغير المنظم. ذلك أنه قبل 2010 كانت هذه الحدود أكثر وضوحا مع وجود تعامل بين القطاعين في إطار نوع من التكامل عن طريق المناولة والتبادل التجاري العادي. إلا أنه بعد 2010 أصبحت هذه الحدود غير واضحة حيث صار هناك منحى نحو انتشار كل ما هو موازي وركون عديد رجال إعمال القطاع المنظم الى القيام بأنشطة موازية عن طريق توريد عديد البضائع الممنوعة من جهة كما تنامت عمليات تبييض الأموال من طرف القطاع

الموازي واستثمار الأموال الفاسدة في القطاعات المنظمة خاصة في مجال العقارات والمشاريع السياحية بمختلف مكوناتها عموما.

- أخيرا أصبح تأثير القطاع الموازي على التوازنات الكلية تأثيرا مرتفعا وخطيرا في ظل الانتشار السريع لهذا القطاع . وهذا التأثير نلاحظه بالأساس:

✓ في مجال السيولة النقدية حيث أصبح هذا القطاع يتسبب في نقص السيولة بحكم ركونه الى التعامل النقدي (cash) ورفضه استعمال الشيك والتحويلات البنكية.

✓ في مجال تنامي العجز التجاري عبر تنامي التوريد العشوائي وغير القانوني الذي يساهم بدوره في تنامي العجز التجاري واللجوء الى الديون الخارجية وتراجع مهول لقيمة العملة الوطنية...

✓ توسع سوق الصرف الموازية وعدم اقتصارها على المناطق الحدودية وانتشارها على كامل تراب الجمهورية، ومع هذا الانتشار كثر الاحتكار والمراهنة على استمرار تراجع قيمة الدينار التونسي وارتفاع اللهفة على العملات الأجنبية وتهريب الأموال الى الخارج. علما أن استمرار القطاع الموازي في التغول سيكون له عواقب وخيمة على المستوى السياسي والأمني والمؤسساتي والاقتصادي وعلى تماسك النسيج الاجتماعي. لذلك وجب مواجهته بكل سرعة وبكل حزم وذلك باستعمال إجراءات استثنائية حازمة ضد أباطرة ومافيات وعصابات هذا القطاع التي أصبح بعضها كما أشرنا الى ذلك سابقا يلجأ الى التسلح ومواجهة الأمن والجيش الوطني وأعوان الجمارك. والجدير بالإشارة هو أن مختلف هذه التحديات تجمعها علاقات جدلية يمكن أن تقود الى مزيد تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية. ذلك أن رداءة المشهد السياسي وعدم قدرة النخبة على تجديد منوال التنمية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين التوازنات الكلية المالية وخاصة الحقيقية (تقليص نسبة البطالة والفوارق الاجتماعية والجهوية وبين الأجيال والحفاظ على المحيط عبر مقاومة التلوث وحسن استغلال الموارد الطبيعية ومواجهة المتغيرات البيئية وانعكاساتها المتعددة والمتنوعة....) من شأنه أن يساهم في مزيد اندثار مقومات التنمية. وبما أن الطبيعة لا تتحمل الفراغ

فإن غياب التنمية المنظمة سيقود حتما الى مزيد تنامي القطاع غير المنظم والى انزلاق المجتمع نحو الموازي في كل الميادين ونحو انتشار قانون الغاب.

وقد جاءت جائحة كوفيد لتكشف بصفة أكثر وضوح عن هشاشة الأوضاع السياسية والمؤسساتية والاقتصادية وخاصة عن عقم الاختبارات النيوليبرالية المتسببة بالأساس في استمرار تفكك وضعف النسيج الاقتصادي وفي إهمال المسألة الاجتماعية وتراجع حاد لكل الخدمات الاجتماعية في ظل تراجع لحجم ودور الدولة في مجالات أساسية أشرنا إليها سابقا.

هذه الأوضاع لا يمكن تجاوزها بسهولة بل تتطلب:

أولا عزيمة بعيدا عن الاستعراضات والمهرجانات الكلامية وجرأة سياسية لتنظيم حوار حقيقي وبناء حول البديل وتحقيق توافق بناء وجدي لإنجازه. وهنا يجب التأكيد على أن الحوار والتوافق في المجال الاقتصادي يمثل عملية دقيقة أصعب بكثير من الحوار والتوافق في المجال السياسي. حيث آن الحوار في المجال الاقتصادي يتطلب التنازل الفعلي والعملي عن بعض المكاسب والمصالح والمواقع التي أغلبها ناتجة عن سلوكيات ريعية وعن ولاءات سياسية مقابل امتيازات اقتصادية وعن ممارسات انتهازية. أما في المجال السياسي فإن الحوار والتوافق ينتج عنه مجرد تراجع وتنازل غالبا ما يكون تكتيكي وعابر عن بعض المواقف والأطروحات والتصورات في مجالات الحرية والحقوق وتنظيم السلط. ومثل هذه التنازلات ليس لها كلفة مادية وفي عديد الحالات يقع التراجع فيها بمجرد تغير موازين القوى السياسية .

ثانيا تجاوز الوضع وإرساء بديل تنموي يتطلب القدرة على القطع مع عديد المفاهيم والمسلمات الدغمائية العقائدية كما أشرنا الى ذلك سابقا مع اعتماد أكثر برغماتية انطلاقا من الحرص على توفير الشروط لتحقيق السيادة الوطنية في عديد المجالات الغذائية والطاقية والمالية بالأساس. وهذا التمشي أصبح متأكدا أكثر من قبل على ضوء ما آلت إليه الأوضاع في ظل جائحة الكوفيد 19.

ثالثا، رغم صعوبة تجاوز الوضع فإن هذا التجاوز أصبح ضروري لعديد الأسباب من أهمها أن المنوال التنموي الحالي أصبح غير قادر على تحقيق الانتعاش الاقتصادي كما أن التشبث به أصبحت تكلفته باهظة الثمن نتيجة استمرار اعتماد سياسات إغراق تتسبب في إرهاق الجميع، الدولة نتيجة الإغراق الجبائي والجمركي والمالي الهادف لتحفيز الاستثمار الخاص والمتسبب في نقص موارد الميزانية العمومية بدون نتائج تذكر في المستوى المترقب بالنسبة لنسق النمو والتشغيل والتصدير ...الخ.، القطاع الخاص نتيجة الإغراق التجاري على حساب نسبة المردودية وجودة الإنتاج، العمال نتيجة الإغراق الاجتماعي المتسبب في هشاشة التشغيل وتهرئة القدرة الشرائية وتراجع مستوى وجودة الخدمات الاجتماعية، الاقتصاد والتوازنات الكلية عامة نتيجة الإغراق النقدي المتسبب في انهيار الدينار وارتفاع التضخم المستورد وحجم الديون العمومية الخارجية وتراجع تنافسية المؤسسات.... وأخيرا فإن المنوال التنموي الحالي أصبح في تناقض مع المكاسب الدستورية (الحق في الشغل، في الصحة، في التعليم، في الماء، في مناخ نقي، الخ..) ذلك أن المنوال الحالي المرتكز على اختبارات نيوليبيرالية هو منوال مكرس للسلوكيات الأنانية واللهف وراء الربح العاجل ولتراجع دور الدولة ولتنامي الفوارق الاجتماعية والجهوية والجندرية وإهمال قضايا البيئة وحسن إدارة الموارد الطبيعية. خلافا لما يقتضيه تكريس المكاسب الدستورية من سلوكيات تضامنية وتخطيط استراتيجي ونظرة مستقبلية وإعادة الاعتبار لدور الدولة خاصة في ميدان إعادة توزيع المداخيل والثروة قصد الحد من الفوارق وتكريس الحقوق الأساسية على أرض الواقع والحفاظ على مصالح الأجيال القادمة عبر العناية بالمحيط وحسن إدارة الموارد الطبيعية والمالية.

ب. ضرورة العمل على بلورة بديل تنموي

منذ انطلاق مرحلة الانتقال الديمقراطي كثرت المناداة بإرساء بديل تنموي بدون العمل على بلورته وبالطبع بدون انجازه. والغريب في الأمر أن أغلب المنادين بالبديل لا يقدمون تعريف واضح و علمي للمنوال القديم و لا تشخيص معمق للأسباب التي تدفع الى تجاوزه والبحث عن بديل له. والحديث عن بديل يتطلب دراسات معمقة حول

تشخيص المنوال الحالي للتأكيد على ضرورة تجاوزه وحول محتوى ما يمكن أن يكون بديل تنموي واعد. وقد كنا قد ساهمنا بدراسة في هذا المجال تحت عنوان: **"أي برنامج عاجل وأي بديل آجل"** وقع نشرها سنة 2018 من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما أشرفنا أخيرا على انجاز دراسة أكثر توسع وتفصيل في إطار نشاط المنتدى التونسي تحت عنوان "من أجل بديل تنموي عادل، مستدام و ديموقراطي : نحو إعادة إحياء تونس الخضراء" وقع طبعها وسيقع توزيعها عن قريب في بداية سنة 2021. في هذا المجال سأكتفي بالتركيز على التعريف الدقيق بالمنوال القديم وبأهم مكونات لما يمكن أن يكون بديل تنموي. وبإيجاز يمكن القول أن **المنوال التنموي القديم هو منوال قائم أولا على نمط نمو توسعي** يحقق أساسا الزيادة في الثروة والإنتاج بفضل الزيادة في استعمال عناصر الإنتاج (مال ويد عاملة وموارد طبيعية..) بدون تحقيق زيادة عالية أو مقبولة في إنتاجية هذه العناصر سواء كانت جزئية أو كلية. و**ثانيا هذا النمط قائم في إطار تقسيم دولي للعمل** يكتفي باستعمال الامتيازات التفاضلية التقليدية القارة المتمثلة من جهة في استغلال الموارد الطبيعية الباطنية و تثمينها غالبا جزئيا(مثل إقامة صناعات كيماوية لتثمين الفسفاط) والموارد غير الباطنية (مثل البحر والشطوط والصحراء... واستغلالها في المجال السياحي) ومن جهة أخرى استغلال يد عاملة منعدمة أو قليلة الكفاءة تشتغل بأجور ضعيفة في إطار أنشطة صناعية قائمة على أجزاء بسيطة من سلاسل الإنتاج مثل الخياطة في قطاع النسيج والأسلاك الكهربائية في قطاع الكهرباء والميكانيك وبعض قطع الطائرات في ميدان الإلكترونيك وبعض المنتوجات في قطاع الصناعات الغذائية (زيت الزيتون،مصبرات بحرية،و فلاحية...). **ثالثا هذا المنوال قائم على منظومة حوكمة مركزية بيروقراطية** غير ديمقراطية أثبتت عجزها على حسن التصرف في الموارد بكل مكوناتها بجانب عجزها المتصاعد على إدارة الإنتاج عند الوفرة (سوء استغلال المواسم الفلاحية ذات الإنتاج العالي) إضافة الى عجزها على مواجهة قلة الإنتاج وإدارة كل الأزمات عموما مع تفشي الفساد واكتساحه كل المجالات.

هذا المنوال القائم على نمط نمو توسعي هادر للموارد بكل أصنافها ونمط اندماج عالمي خاضع للمصالح الرأسمالية العالمية ومنظومة حوكمة فاسدة وغير رشيدة أصبح غير مقبول ومطلوب تجاوزه لأسباب عديدة من أهمها :

- أن هذا المنوال قاد الى إرساء نسيج اقتصادي مفكك،قليل التنوع مزدوج المكونات ضعيف القيمة المضافة والإنتاجية والتنافسية ومبذر لكل الموارد خاصة الطبيعية منها والنادرة كالطاقة والماء والأرض لأن توسع الإنتاج يقع بفعل توسيع استعمال عناصر الإنتاج بالأساس وليس بفعل ارتفاع الإنتاجية وتنوع الإنتاج وتحسن جودة الخدمات الخ...
- إن هذا المنوال يقود في إطار التقسيم الدولي الحالي للعمل إلى هدر متضاعف لفائض الإنتاج وتحويله الى الأقطاب الاقتصادية الخارجية عبر عديد المسالك القانونية (مجلة الصرف تمكن المؤسسات غير المقيمة بالحفاظ بموارد مبيعاتها في الخارج عند التصدير، تحويل مرابيح الاستثمارات المباشرة الخارجية بدون قيود، تحويل خدمات الدين الخارجي المتصاعد، تنامي نهب المنتوج الوطني نتيجة تدهور قيمة الدينار، تطور نسق أسعار الصادرات دون نسق تطور أسعار الواردات الخ...) والمسالك غير القانونية نتيجة تهريب الأموال الى الخارج وانتشار القطاع الموازي.
- عدم تلاقي منظومة الإنتاج ومنظومة التعليم والتكوين ذلك أن منظومة الإنتاج تتوسع على أساس استغلال يد عاملة قليلة الكفاءة وضعيفة الأجر وفي المقابل فإن منظومة التعليم والتكوين تسجل تصاعد أعداد حاملي الشهائد العليا والمطالبين بالشغل والأجر المناسب لمستوى تضحياتهم وتكوينهم. عدم التلاقي يشهد تعمق خطير ينتج عنه بالضرورة ارتفاع نسبة بطالة حاملي الشهائد العليا يقود الى تبذير خطير للموارد البشرية التي تحملت المجموعة الوطنية تضحيات وتكاليف عالية من أجل تكوينها بدون أن يقع الحرص على استغلالها لفائدة التنمية الوطنية كما ينتج عنه تعطيل المصعد الاجتماعي وإحباط العزائم وبعث اليأس في المستقبل.

- التفكك الذي يتميز به النسيج الاقتصادي والناتج عنه ضعف الاندماج القطاعي بالإضافة الى تفكك النسيج الترابي نتيجة ضعف البنية التحتية بجانب تراجع حجم الطبقة الوسطى كان سببا هاما في عدم توسع السوق الداخلية واستغلال الخطاب النيوليبيرالي لهذا المعطى للحث على اعتماد التصدير كأولوية خاصة في مرحلة الانتقال الليبرالي والدفع نحو مزيد الاندماج في السوق العالمية

لكل هذه الأسباب المتمثلة في هدر الموارد المالية عن طريق تحويل الفائض إلى الخارج والموارد الطبيعية نتيجة للصبغة التوسعية للنمو والموارد البشرية نتيجة للتناقض المتصاعد بين منظومة الإنتاج ومنظومة التكوين ومحدودية السوق المحلية نتيجة لضعف الاندماج الاقتصادي والقطاعي ولضعف الاندماج الترابي فإن منوال التنمية الحالي أصبح محدود الأفاق التنموية وبالتالي غير قادر على مواكبة التحولات ورفع التحديات.

لتجاوز هذا المنوال يجب العمل على إعادة النظر في نمط التنمية ونمط الاندماج العالمي ومنظومة الحوكمة بصفة شاملة ومتكاملة. ولتحقيق ذلك يجب توفير عديد الشروط من ضمنها إعادة النظر في فهمنا وتعاملنا مع عديد المفاهيم والمسلمات النيوليبرالية المكبلة للإرادة الجماعية والنافية للمصالح وللسيادة الوطنية مع اعتماد تمشي إرادي برغماتي ينطلق من الحرص على تحقيق المصالح و السيادة الوطنية خاصة في المجال الغذائي والطاقي والمائي والصحي بالاعتماد على سياسات قطاعية واضحة المعالم وبرامج إستراتجية طموحة قائمة على التجديد بفضل تدعيم التكوين والإرشاد والبحث العلمي.

من أهم الشروط كذلك إعادة ترتيب علاقات الدولة بالمجتمع على أساس تدعيم المواطنة واحترام معادلة قائمة على الحقوق مقابل الواجبات (عوض الولاء مقابل الامتيازات) في إطار إرساء علاقات تعاقدية بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع. إعادة ترتيب علاقات الدولة مع الاقتصاد في اتجاه التخلي عن مبدأ حياد الدولة وإعادة العمل بالسياسات القطاعية لتمتين وتنويع واندماج النسيج الاقتصادي في إطار الانتقال الى

نمط تنمية مكثف Intensif واقتصاد أخضر ومستدام يعيد إحياء تونس الخضراء من جهة واعتماد سياسات إعادة توزيع المداخيل والثروة نشيطة قادرة على النهوض بالمسألة الاجتماعية بكل مكوناتها من تشغيل وخدمات اجتماعية(صحة،تعليم،نقل ومسكن) وحماية اجتماعية الخ..

بجانب ذلك يجب إعادة ترتيب علاقات الدولة بالمحيط الوطني (Espace) في اتجاه بناء ديمقراطية محلية توفر المناخ لبناء تنمية محلية كإحدى مكونات روافد التنمية الوطنية. أما العلاقة مع المحيط العالمي فيجب أن تعتمد البحث عن تجاوز التقسيم الدولي للعمل القائم على خدمة مصالح الرأسمال العالمي وذلك عبر بناء امتيازات تفاضلية حركية وإرساء دبلوماسية نشيطة تهدف الى تنويع الأسواق والبحث عن شركاء قادرين على المساهمة في دفع التنمية الوطنية والرفع من مستوى الموارد البشرية ومستوى البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا. أما في ما يخص العلاقة مع المجال Environnement يجب أن تقوم في إطار الانتقال الى اقتصاد أخضر يحرص على مقاومة التلوث وحسن استغلال وتثمين الموارد الطبيعية وتدعيم أنشطة الرسكلة في كل المجالات و العمل بكل قوة على تنمية الطاقات البديلة (شمس، رياح...) والرفع من حجم الموارد المائية والحرص على تحقيق السيادة الغذائية عبر التخلي عن المفهوم التجاروي للأمن الغذائي القائم على الاكتفاء بتحقيق توازن الميزان التجاري الغذائي بدون الحرص على إعطاء أولوية مطلقة للتحكم في إنتاج مكونات الأكلات الرئيسية القائمة على التقاليد الغذائية المحلية (الحبوب بكل أنواعها الصالحة لاستهلاك الإنسان والحيوان، البقوليات les légumineuses، الخضروات، الحليب واللحوم...)

والجدير بالملاحظة أن كل ما ورد من ملاحظات لا يمثل وصفة جاهزة بل مجرد مقترحات يمكن أن تساهم في تنشيط حوار وطني تشارك فيه كل مكونات المجتمع حتى يقع تعبئة كل الطاقات والتزامها الميداني على تكريس الاختيارات والأهداف التي يقع عليها الاختيار.

خاتمة

حلت جائحة الكورونا سنة 2020 على مجتمع تونسي مريض تميز في السنوات الأخيرة بتنامي الهشاشة الهيكلية لجميع القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والمالية والصحية والمؤسساتية نتيجة عديد الاختيارات النيو ليبرالية التي أدت بالأساس مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 الى تقزيم وتفكيك الدولة بجميع مؤسساتها وإلى تراجع قدرة الدولة على إعتماد سياسات عمومية تمكن من مواجهة الطوارئ بكل أنواعها والحد من إنعكاساتها السلبية المتنوعة. كما أدت هذه الجائحة إلى الكشف بأكثر وضوح عن عقم هذه الاختيارات وعن عجز الميزانية العمومية على مواجهة الأوضاع المنهارة بتقديم ما يكفي من دعم للحد من انعكاسات الجائحة على المستوى الإجتماعي والإقتصادي من جهة ولتطويق الإنتشار المستمر للجائحة وانعكاساتها من جهة أخرى. وأمام هذا الوضع وفي ظل تنامي عجز المالية العمومية لجأت السلط القائمة الى تغليب المنطق الإقتصادي المالي (عبر تفادي تعطيل الأنشطة الإقتصادية) على حساب المنطق الصحي الإجتماعي الذي سيزيد تدهورا لا محالة نتيجة الإنتشار المستمر للجائحة.

ومهما كان مآل التطورات الإقتصادية المستقبلية التي ستبقى بالأساس رهينة تطور الوضع الصحي فإن الميزانية العمومية لسنة 2021 أي على المدى القصير ستحتاج إلى إقتراض أكثر من 20 مليار دينار وبالتالي تونس اليوم أمام منعرج خطير جدا غير بعيدة عن السيناريوهات الكارثية التي تجعل منها بلدا مسلوب الإرادة يخيم عليها شبح "الكومسيون المالي" والاملاءات الخارجية المجحفة والقاسية نتيجة انهيار الأوضاع على كل المستويات ومخاطر الإفلاس التي تتهددها. لذلك فإن المرحلة تحتم الحسم في المدى القصير بين اختيارين لا ثالث لهما أما التعويل على النفس للرفع من الموارد العمومية الذاتية عبر اعتماد إجراءات استثنائية عاجلة أو الاستمرار في اللجوء الى المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لتوفير الشروط السانحة لمواصلة

التداين الخارجي مقابل قبول الشروط المجحفة وارتهان السيادة الوطنية. وهذه الشروط المجحفة تتمثل في الالتزام بالقيام "بالإصلاحات الكبرى" بدون مراوغة أو احتراز أو مماطلة كما وقع ذلك سابقا. ولتحقيق ذلك قد يلجأ صندوق النقد الدولي هذه المرة الى طلب ضمانات خارجية أو داخلية استثنائية نظرا أن السلط القائمة أصبحت بالنسبة للصندوق فاقدة لكل مصداقية. علما أن الصندوق يشترط وضع برنامج يتضمن في العاجل ثلاثة نقاط أساسية: الغاء منظومة دعم المحروقات وتوجيه دعم المواد الغذائية الأساسية الى مستحقيها من جهة وإصلاح المؤسسات العمومية عبر خوصصتها كاختيار أول وفتح رأسمالها كاختيار ثان أو دفعها لإقامة شراكة مع القطاع الخاص كاختيار ثالث من جهة أخرى وأخيرا القيام بإصلاحات فيما يخص الوظيفة العمومية في اتجاه تقليص عدد الموظفين ونسبة أجورهم من الناتج المحلي الإجمالي. هذه الإصلاحات تندرج في مسار تقليص دور الدولة وضرب كل تمشي إرادي تنموي كما تتطلب الاستمرار في تطبيق سياسات تقشفية ستزيد في تهميش وتفقير فئات شعبية واسعة وفي تراجع ما تبقى من طبقة وسطى.

أما في المدى المتوسط والبعيد فقد أصبحت هناك ضرورة قصوى لبلورة بديل تنموي قادر على فتح آفاق واعدة في مستوى التحديات المتنوعة والتطلعات الكثيرة وتغيرات المستقبل حيث من المترقب أن يشهد العالم في المستقبل تنامي الجوائح مما سيفرض العمل على إعادة النظر في أهم الاختيارات النيوليبيرالية القائمة إلى حد الآن وبلورة بدائل تنموية قادرة على مواجهة المتغيرات المترقبة.

والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية أصبحت معنية أكثر من غيرها ومطالبة أكثر من غيرها بالعمل على إيجاد البديل، أولا، لأن المنوال التنموي الحالي لا يمكن له إلا أن يزيد من تهميش المسألة الاجتماعية بكل مكوناتها ومن الحد المتصاعد لكل آفاق تنموية الشيء الذي يهدد كل الحقوق الدستورية وحتى الحريات الفردية والجماعية، وثانيا لأن تقزيم الدولة وتفكيك مؤسساتها قلص من قدراتها على القيام بالدور الرائد في هذا المجال، ذلك مع التخلي عن التمشي الإرادي في المجال التنموي بالتوازي مع تراجع دور الدولة وتفكك النسيج المؤسساتي تقلصت قدرة الدولة على استشراف المستقبل

وعلى التفكير الاستراتيجي وعلى التأقلم مع المتغيرات الداخلية والعالمية وعلى انجاز الإصلاحات الضرورية الجديّة والتجديد الضروري لتجاوز اخلالات وعوائق نمط التنمية السائد. وهذا العجز المتنامي أدى الى غياب الرؤى والمرجعيات الفكرية والتنموية والى استعمال الارتجال والاقتصار على التصريف اليومي للشأن العام في كل المجالات. كما أدى هذا الوضع الى الخضوع المستمر والمتنامي لشروط المنظمات المالية العالمية وإملاءاتها وتصوراتها "التنموية" المتناغمة والمتطابقة مع مصالح رأس المال العالمي ولوبياته وفروعه المهيمنة على الاقتصاد العالمي. وفي هذه الظروف تصبح السيادة الوطنية في كل المجالات (سيادة غذائية، مالية، صناعية...) مجرد شعارات جوفاء لا يمكن تجسيمها على أرض الواقع. كما تصبح الإرادة السياسية مجرد كلام في مهب الريح نظرا لما أصبحت عليه الدولة من انهيار وتفكك لأهم مؤسساتها. ومن هذا المنطلق فإن مسألة إعادة بناء الدولة والعمل على تحقيق وحدة وفعالية ومصداقية مؤسساتها في إطار ما تقتضيه مرحلة الانتقال الديمقراطي من إعادة النظر في علاقات الدولة مع المجتمع والاقتصاد والمجال والمحيط البيئي والجهوي والعالمي، تصبح مسألة جوهرية ومحورية في عملية البحث عن بديل تنموي قادر على تجاوز الشلل المؤسساتي المتسبب بالأساس في تهميش السياسة والسياسيين وتجاوز الضبابية السائدة نتيجة غياب رؤى إستراتيجية وتصورات مستقبلية مطمئنة وواعدة وقادرة على تجاوز الإحباط الزاحف المتصاعد والشامل لكل فئات المجتمع بدون استثناء سواء اللوبيات المتغولة والتيارات الرجعية والظلامية التي تعمل جاهدة وبدون هوادة على خدمة مصالحها الفئوية الضيقة بكل الوسائل وبدون حدود أو رحمة وذلك على حساب مصالح البلاد والعباد العاجلة والآجلة. لذلك وجب التصدي إلى كل الأطراف التي تدفع جاهدة نحو اعتماد الحلول التقليدية عبر التعجيل بإبرام اتفاق طارئ مع صندوق النقد الدولي لفتح المجال إلى مزيد التداين الخارجي واللجوء إلى الخوصصة المكشوفة وتحت غطاء الإصلاح واعتماد سياسات تقشفية لتحميل الفئات الشعبية أعباء الأزمة الحالية وتفادي اللجوء إلى اعتماد إجراءات استثنائية تمس من مصالحهم المكتسبة.

وقصد التصدي لهذه القوى الطفيلية المدمرة للدولة والمجتمع وللحياة، والحد من تأثيرها وقصد الدفع نحو إعادة الاعتبار للدولة ولمؤسساتها يجب العمل بسرعة على بلورة بديل تنموي حقيقي قادر على تعبئة واسعة وعلى فتح آفاق تنموية واعدة وفي مستوى التحديات العديدة والمتصاعدة. وبلورة هذا البديل يجب أن ينطلق من الاقتناع والاتفاق على ضرورة إعادة الاعتبار للتمشي الإرادي في المجال التنموي يكون قائما على توزيع واضح للأدوار بين كل الأطراف في إطار علاقات تعاقدية متوازنة تقطع مع الاقتصاد الريعي من جهة ومع الركض وراء سراب السوق بمفهومها البدائي والسطحي الذي يزعم القدرة على تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة. ويمكن في إطار التمشي الإرادي الأخذ بعين الاعتبار المقترحات الواردة سابقا فيما يخص المنطلقات والإصلاحات والسياسات والأولويات.

فهرس

مقدمة	**03**
المحور الأول: الانتشار السريع للكورونا في ظل هشاشة شاملة وحادة لكل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية	**06**
1. **هشاشة النسيج الاجتماعي**	**07**
أ. أهمية البطالة	07
ب. تطور التشغيل الهش	08
ج. عتبة الفقر وحجم الفقراء	11
د. حجم العائلات المعوزة والمتقاعدين الفقراء	16
هـ. الظروف السكنية	18
و. تنامي التداين العائلي	21
2. **هشاشة النسيج الاقتصادي**	**22**
أ- القطاع الخاص : ضعف المبادرة وتنامي السلوك الريعي	22
ب- المؤسسات العمومية : تآكل وتهميش القطاع العمومي في غياب تمشي تنموي إرادي	26
ج- منظومات الانتاج الفلاحي: اهمال وتهميش في ظل تنامي الغش والفساد والاحتكار	34
د- تنامي القطاع الموازي ومساهمته في ارتفاع عجز الميزان التجاري في العشر سنوات الأخيرة (ص33)	37
3. **هشاشة المنظومة الصحية تفرض اجراءات حازمة وملكلفة لتطويق انتشار الفيروس كوفيد** 19	**38**

أ. من تغليب المنطق الصحي في فترة اولى الى تغليب المنطق الاقتصادي في فترة ثانية	38
ب. ارتفاع عدد الامراض الجديدة ساهم في تنامي الهشاشة	39
ج. مؤشرات تهميش المنظومة الصحية عديدة و خطيرة	40
المحور الثاني : اشكاليات تمويل العجز المرتفع للميزانية التكميلية لسنة 2020 وميزانية 2021 في ظل تنامي التحركات الاجتماعية	**45**
1. **تخوفات من انتشار كورونا في ظل هشاشة المنظومة الصحية وتذبذب الاجراءات الحكومية:**	**46**
2. **اشكاليات تمويل العجز المرتفع للميزانية التعديلية لسنة 2020 وميزانية 2021 ومسألة استقلالية البنك المركزي**	**49**
أ- أسباب الأزمة الحادة للميزانية العمومية	49
ب- قانون استقلالية البنك المركزي يمثل حلقة هامة من مسلسل تقزيم وتفكيك الدولة	53
ج- المرجعية الفكرية لمبدأ استقلالية البنك المركزي التونسي	59
د- ملاحظات نقدية لمبدأ الاستقلالية	65
3. **من أجل اعتماد برنامج إنقاذ قائم على إجراءات استثنائية لمنع الاقتصاد من الافلاس**	**71**
أ- في محدودية الطرق التقليدية لتمويل عجز الميزانية.	73
ب- أهمية وضرورة اعتماد اجراءات استثنائية للرفع من الموارد العمومية الذاتية قصد مواجهة الأوضاع الصحية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي مع الحد من اللجوء الي التداين.	80
ج- أهم الاجراءات الاستثنائية الضرورية في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة.	82

4. تنامي الحركات الاحتجاجية في ظل بوادر تفكك الدولة على الصعيد السياسي والمؤسساتي	**86**
أ- تقزيم وتفكك الدولة على الصعيد الاقتصادي فتح المجال واسعا لتهميش الدولة على المستوى السياسي والمؤسساتي	86
ب- تنامي الحركات الاجتماعية في ظل تهميش الدولة اقتصاديا وسياسيا	88
ج- في محدودية نجاعة الحوار الوطني في ظل الظروف الحالية	90
المحور الثالث: أهم التحولات المتوقعة بعد جائحة كورونا وأهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد التونسي	**92**
1. **أهم التحولات المتوقعة بعد الجائحة**	**93**
أ. مقترحات من منطلق العمل على تجديد النظام الراس مالي	94
ب. مقترحات من منطلق البحث عن تجاوز العولمة النيو ليبرالية	95
ج. مقترحات من منطلق البحث على تجاوز طرق التصرف وادارة الانتاج داخل المؤسسات الاقتصادية	102
2. **أهم التحديات المطروحة وضرورة إرساء بديل تنموي يأخذ بعين الاعتبار التحولات المتوقعة**	**105**
أ. أهم التحديات في المرحلة الحالية بالنسبة للاقتصاد التونسي	105
ب. ضرورة العمل على بلورة بديل تنموي	111
خاتمة عامة	**116**